د. ميلاد يعقوب



الجمعيات الأهلية والتنمية الريفية

نظرة من الداخل

2011

محتويات الكتاب

انتشار الجمعيات الأهلية في الريف المصري، وبالأخص جمعيات تنمية المجتمع المحلي، ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة ازدادت أهميتها مؤخرًا حيث أن أعداد هذه الجمعيات في زيادة مطردة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين. وتشمل هذه الظاهرة جميع أنحاء جمهورية مصر العربية حيث بلغ عدد جمعيات تنمية المجتمع المحلي 6709 جمعية في 2004–2005[1]، معظمهم في الريف، وذلك بعكس الأنواع الأخرى من الجمعيات الأهلية التي تتركز في المدن.

وترجع أهمية هذه الجمعيات لكونها تلمس مجال حيوي وهو تنمية الريف المصري الذي يضم 57٪ من السكان، أي 41 مليون نسمة[2]، وهم أكثر فقرًا وأكثر احتياجًا للتنمية من سكان المدن. ويرجع سبب تركز جمعيات تنمية المجتمع المحلي في الريف لأسباب تاريخية حيث أن الدولة، منذ خمسينات القرن العشرين، شجّعت على إقامة هذا النوع من الجمعيات في الريف وإقامة جمعيات الرعاية الاجتماعية في المدن. وبالرغم من أن قانون الجمعيات المعمول به حاليًا والصادر عام 2002 أزال حدة تقسيم الجمعيات لتخصصي التنمية والرعاية، فاتحًا المجال أمام الجمعيات للجمع ما بين عدة تخصصات، إلا أن الريفيين ما زالوا يقبلون تلقائيًا على إنشاء جمعيات تنمية المجتمع المحلي أكثر من جمعيات الرعاية.

ومن الملاحظ أن غالبية الأبحاث الاجتماعية التي يتم إجراءها بخصوص هذه الجمعيات تحاول تفسير وجود جمعيات أكثر نجاحًا من جمعيات أخرى في مجال التنمية، وذلك بالاعتماد على بعض معايير الكفاءة والفاعلية وربطها بعدد من المتغيرات الإحصائية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجمعيات والمجتمعات المحلية الموجودة بها. هذه الأبحاث تعتمد بشكل أساسي على جمع بيانات كمية باستخدام استمارات استبيان

[1] بحسب كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء في 2006.
[2] بحسب النتائج الأولية لتعداد السكاني في 2006.

لاستطلاع آراء المسئولين عن الجمعيات والمنتفعين من أعضاء المجتمع المحلي بعد أخذ عينة ممثلة إحصائيًا لمجتمع الدراسة.

أما هذا الكتاب فهو نتيجة بحث تم إجراءه باستخدام المنهج الوصفي لعمل دراسة حالة لجمعيتين مرتبطتين بعضهما ببعض ومتشاركتين في مقر واحد، وهما جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس[3] وجمعية العزب بحري لتنمية المجتمع الزراعي والموجدتان في قرية العزب بحري الواقعة في مركز إسنا بمحافظة قنا في صعيد مصر. كانت الأداة الأساسية لجمع البيانات هي الملاحظة بالمشاركة والتي تقتضي أن يشارك الباحث المبحوثين في معيشتهم لفترة زمنية محددة. ومن هنا جاء عنوان الكتاب الفرعي «نظرة من الداخل» حيث أنه يلقي نظرة متعمّقة على واقع هذه الجمعيات وكيفية قيامها بدورها في التنمية الريفية.
محتوى هذا الكتاب مقتبس من رسالة الدكتوراه، في علم الاجتماع، التي تم إعدادها ومناقشتها في جامعة باريس نانتير بفرنسا، عام 2008، تحت عنوان:

"**Les associations de développement local étudiées à travers leurs configurations sociales : le cas d'un village de Haute-Égypte**."

والتي يمكن ترجمتها للغة العربية كالتالي: «جمعيات تنمية المجتمع المحلي من منظور التشكيلات الاجتماعية: دراسة حالة لقرية في صعيد مصر». ويأتي هذا الكتاب كمحاولة لتقديم محتوى رسالة الدكتوراه للقارئ باللغة العربية ليناسب المتخصصين وغير المتخصصين في هذا المجال.

المشكلة البحثية والأهداف:

السؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو: كيف تمارس جمعيات تنمية المجتمع المحلي العاملة في الريف المصري دورها، وذلك بالرجوع للواقع الاجتماعي المحيط بها؟

[3]جميع أسماء القرى والعزب والأشخاص المذكورين هي أسماء مستعارة للحفاظ على الخصوصية، وذلك بحسب ما هو متّبع في الكثير من الدراسات الوصفية ودراسات الحالة.

تهدف هذه الدراسة إذن إلى رصد وتحليل وفهم طبيعة عمل هذه الجمعيات المنتشرة في قرى مصر وذلك وقت إجراء البحث خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي قبل قيام ثورة يناير 2011. ويعتمد التحليل على نوعين من العلاقات: أولًا علاقة الجمعيات مع مجتمع القرية لمعرفة كيفية تأثير المجتمع المحلي على الجمعيات والعكس، وهو ما نطلق عليه التشكيلات الاجتماعية الداخلية، وثانيًا علاقات الجمعيات مع إطارها المؤسسي ومع المنظمات الأخرى التي تتعامل معها، وكيفية حدوث التأثير المتبادل بينهم، وهو ما نطلق عليه التشكيلات الاجتماعية الخارجية.

وتعرّف التشكيلات الاجتماعية الداخلية على أنها العلاقات المتبادلة بين الأطراف الفاعلة، وهم أعضاء الجمعية والقائمون عليها والعاملون فيها والمنتفعون منها . وذلك من حيث ممارستهم للسلطة بين بعضهم البعض بشكل فردي أو جماعي، منهم بحسب انتماءاتهم العائلية والجغرافية واتجاهاتهم السياسية والدينية ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا فإن التشكيلات الاجتماعية الداخلية للجمعية هي في ذات الوقت انعكاس لأوضاع المجتمع المحلي الذي تعمل الجمعية في إطاره. أما التشكيلات الاجتماعية الخارجية فهي تُعنى بالعلاقات المتبادلة بين الجمعية وإطارها المؤسسي والمنظمي وأسلوب ممارسة السلطة والتأثير المتبادل بين الجمعية من ناحية والمنظمات والجهات التي تتعامل معها من ناحية أخرى، مثل جهات الحكم المحلي ومختلف جهات الدولة والجهات الممولة ومنظمات المجتمع المدني بأنواعها وأيضًا شركات القطاع الخاص.

وبالرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة، والتي تتناول كل منها واقع الريف المصري من منظور معيّن، يمكن الوصول لعدد من العناصر التي تشكل مصادر القوة وركائز ممارسة السلطة داخل المجتمعات المحلية للقرى المصرية، والتي يمكن ملاحظتها وأيضًا داخل المنظمات الريفية ومنها جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

من هذه العناصر المهمة العنصر الاقتصادي، حيث يمكن تقسيم المجتمع المحلي إلى فئات أو طبقات اجتماعية بناء على معايير مثل الملكية والحيازة الزراعية والواقع المهني الذي يؤثر على مستوى الدخول والمعيشة وبناءً على هذا التقسيم نجد ممارسات للسلطة وأحيانًا الهيمنة بين المنتمين لفئات اقتصادية مختلفة وفقًا لمصالح كل منها وهناك وأيضًا الانتماء العائلي، حيث ينقسم مجتمع القرية إلى عائلات وأولاد عمومة. ولكل عائلة مكانة مختلفة

في المجتمع تتوقف على عناصر متعددة منها النفوذ والمستوى الاجتماعي لأعضائها. ومن الملاحظ أن الانتماء العائلي يلعب دورًا في العلاقات داخل مجتمع القرية والممارسات السلطوية فيه.

وهناك وأيضًا عنصر الانتماء الجغرافي، حيث يؤثر انتماء الريفيين إلى القرية الأم أو إحدى القرى التابعة أو إحدى العزب والنجوع على العلاقات بينهم بحسب سمعة ومكانة موطنهم وظروف المعيشة فيه. وبالمثل نجد أن العلاقة بين الرجال والنساء في المجتمع وتوزيع الأدوار بينهم عامل مهم يمكن تناوله من منظور الممارسات السلطوية. ويمكن وأيضًا أخذ التوجهات الدينية في الاعتبار من حيث العلاقات المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين والانتماءات إلى جماعات دينية، مثل الإخوان المسلمين والتيارات الصوفية التي تؤثر في الحياة داخل القرية وتوزيع السلطة فيها. وهناك وأيضًا التوجهات السياسية والانتماءات الحزبية التي قد تكون موجودة في المجتمع وتظهر أهميتها خصوصًا أوقات الانتخابات البرلمانية والمحلية.

جميع هذه العناصر هي التي تجعل هناك تقسيمات داخلية، سواء معلنة أو بشكل ضمني، وتجعل المجتمع المحلي به تباينات مجتمعية بين الأفراد والمجموعات تنعكس على قدرتهم على إحداث تأثير اجتماعي على بعضهم البعض.

كما تظهر وأيضًا الدراسات السابقة في مجال المنظمات، ومنها المنظمات الريفية مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي الموجودة في القرى، وجود عناصر لممارسة السلطة بين المنظمات وبعضها ومع الجهات المختلفة. ومن هذه العناصر وجود قوانين ولوائح تحدد بعض الجوانب في العلاقات المؤسسة. ولكن هناك أيضًا العلاقات الشخصية بين القائمين على المنظمات ودورهم في تطبيق أو عدم تطبيق بنود القوانين واللوائح والذي يجعل الواقع أحيانًا شديد الاختلاف عن المتوقع.

الإطار النظري:

من أجل خوض هذه الدراسة بشكل مقنع، يجب الاعتماد على وجود إطار نظري قوي يساعد على تحليل وفهم الواقع، ويجعل التساؤلات والإجابات التي يطرحها هذا الكتاب متسلسلة منطقيًا ومتاحة للقارئ. ويرتكز هذا الإطار

النظري على ثلاثة مكونات: علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع المنظمات ومفهوم «التشكيلات الاجتماعية» «Social configurations». المكونان الأول والثاني يعكسان الطبيعة الخاصة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي من حيث كونها «منظمات»، ومن حيث أن محور اهتمامها هو «التنمية المحلية»، أما المكون الثالث فهو مكمّل للأول والثاني كما سيتضح لاحقًا.

أولًا: علم اجتماع التنمية:

برغم من الانتقادات الموجهة حاليًا لمفهوم التنمية بأنه في أغلب الأحيان يفرض نموذج الرأسمالية وآليات السوق وفق نمط المجتمعات الغربية على المجتمعات الأخرى، إلا أنه في محتواه المبسّط، هو تعبير عن تطلّع الأفراد والجماعات إلى حياة أفضل وعملهم على تحقيق ذلك الهدف.

ولدراسة التنمية يجب الاعتماد على مداخل متعددة تشمل أغلب فروع العلوم الإنسانية وعلى رأسها علم الاجتماع والاقتصاد وأيضًا التاريخ والجغرافيا وعلم النفس والعلوم السياسية والإدارة والسكان. كما يمكن أيضًا عمل دراسات تنموية من منظور الانثروبولوجيا الاجتماعية حيث يتم إجراء بحوث على الأفراد والجماعات المعاصرة تشمل جوانب مختلفة من حياتهم وسلوكياتهم وكيفية تمثيل الواقع في أذهانهم، وهو أحد المداخل التي تم اللجوء إليها لإجراء دراستنا هذه.

ويهتم علم الاجتماع عمومًا، بما فيه علم اجتماع التنمية، برصد وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعي ومتابعة التطورات والتحولات التي تطرأ عليه، وليس دراسة ما يجب أن يكون عليه المجتمع إلا في حدود ضيقة عن طريق إجراء دراسات مقارنة بين الوضع الحالي وما يتطلع إليه الأطراف الفاعلة. وقد تغيّر محور اهتمام علم اجتماع التنمية تغيرًا كبيرًا منذ أواخر سبعينات القرن العشرين بعد أن كان يفترض أولًا أن التنمية أساسها النمو الاقتصادي ثم تتبعه في وقت لاحق بقية العناصر الاجتماعية، وثانيًا أن التنمية لها نموذج مثالي يمكن تطبيقه بنجاح في مختلف المجتمعات أيًا كانت خصائص هذه المجتمعات. ونتيجة لتوجيه النقد لهذه الافتراضات بدأت مفاهيم مثل التنمية المحلية والتنمية المستدامة وأيضًا التنمية البشرية في الظهور على الساحة وبقوة.

وبعد أن كانت دراسات التنمية تركّز على المستوى القومي أصبحت تهتم بالمستويات الأصغر ومنها تنمية المجتمعات المحلية، أي على مستوى أحياء المدن والقرى والعزب في الريف. وتزامن ذلك مع الاعتراف بأن نجاح خطط ومشروعات التنمية على مستوى الدولة هو نجاح محدود ولا يكفي لأن يحدِث تغيرًا ملموسًا في حياة الفرد في مجتمعه المحلي.

وتعتمد دراستنا هذه على مفهوم تنمية المجتمعات المحلية والذي يمكن وصفه من خلال ثلاث خصائص أساسية هو كونه، أولًا، يتخذ نطاقًا جغرافيًا مناسبًا ليس شديد الكبر ولا متناهي الصغر، بحيث يمكن للمقيمين فيه أن يشعروا بالانتماء إليه وبقدرتهم على إحداث تغيير فيه. وثانيًا، متعدد القطاعات الاقتصادية، إذ أن التنمية المتكاملة لا يمكن أن تقوم على تنمية نشاط اقتصادي واحد بل تتضافر فيه الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة. وثالثًا، أن يكون لدى سكان هذه المنطقة الوعي والقابلية لأن يأخذوا على عاتقهم مسئولية إحداث التغييرات المرغوبة والعمل على حل مشاكلهم وتلبية تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وذلك بصفتهم أصحاب الشأن.

وتعتبر هذه الخاصية الأخيرة في التنمية المحلية محورًا هامًا للدراسات الاجتماعية في هذا المجال لمحاولة فهم وتحليل كيفية قيام الأطراف الفاعلة المحلية «Local actors» بأدوارهم في تنمية مجتمعهم المحلي سواء بصفتهم الفردية أو عن طريق المؤسسات والمنظمات المختلفة، وكيفية وعيهم بإمكانية العمل الجماعي، واتخاذهم لبعض المبادرات التي من شأنها أن تحقق لهم إطارًا من المشاركة القاعدية في العمل التنموي، والاستفادة من المبادرات التي تأتيهم من خارج مجتمعهم المحلي، سواء من الدولة أو من جهات أخرى محلية ودولية. وبهذا تأخذ التنمية المحلية في الاعتبار التيارين القاعدي المتجه لأعلى (bottom–up) والقمي المتجه لأدنى (top–down) مع محاولة التنسيق بينهما محليًا.

ثانيًا: علم اجتماع المنظمات:

يمكن تعريف المنظمة، بشكل مبسّط، على أنها بناء اجتماعي منظّم يتيح للمشاركين فيه التنسيق فيما بينهم لاستغلال مواردهم من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة. وهي بذلك لها إطار زمني يمكن تتبعه منذ إنشائها على يد عدد من المؤسسين الذين يحددون الأطر والسمات العامة للمنظمة مثل الأهداف والقواعد التي سيتم إتباعها

والهيكل التنظيمي وأساليب الاتصال. وتشكل هذه السمات العامة «ثقافة المنظمة»، والتي تكون متأثرة بالثقافة العامة السائدة في المجتمع الموجودة فيه هذه المنظمة، ولكن في الوقت ذاته تقوم كل منظمة بتكوين ثقافة خاصة بها تميّزها عن غيرها.

ويعتمد تعريف المنظمة على وجود مشاركين فيها، أفرادًا وجماعات، وهم في ذات الوقت الأطراف الفاعلة فيها، إذ يشكلون نقطة التقاء بين علم اجتماع المنظمات وعلم اجتماع التنمية. يؤثر سلوك الأطراف الفاعلة على العمل الجماعي، أي عملية التنمية في سياقنا هذا، وفي ذات الوقت يؤثر الإطار المنظمي على سلوك هؤلاء الأفراد والجماعات.

ويفيدنا المدخل النظري لعلم اجتماع المنظمات في دراسة هذه الأطراف الفاعلة من حيث ممارستها للسلطة، أي قدرة هؤلاء الأفراد والجماعات على إحداث تأثير في سلوك الآخرين بحسب رغباتهم أو مصالحهم وذلك في إطار العلاقات الاجتماعية التي تربطهم ببعض. من هذا المنطلق يمكن تناول موضوع الممارسات السلطوية من منظور تبادلي، إذ أن كل طرف من أطراف العلاقات الاجتماعية يتحكم في جانب من العلاقة وبالتالي يتمتع بجزء كبير أو صغير من السلطة.

ولذلك يمكن تطبيق هذه الفكرة على عمليات التنمية، حيث ظل أعضاء المجتمعات المحلية في موضع «المنتفعين» لمدة طويلة، مغفلين بذلك وجودهم كطرف فاعل في التنمية وبالتالي يؤثر وجودهم على نجاح أو فشل عملية التنمية ذاتها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار فقد ظهرت مفاهيم مثل المشاركة في التنمية والتي تعتمد في الأساس على الاعتراف بأن أعضاء المجتمع المحلي يتمتعون بجانب من السلطة، وصولًا لمفهوم الحكم الرشيد للمنظمات عمومًا، وللمنظمات العاملة في مجال التنمية على وجه الخصوص.

ثالثًا: التشكيلات الاجتماعية:

لاستكمال الأساس النظري لهذه الدراسة تم اللجوء لمفهوم التشكيلات الاجتماعية «Social configurations» الذي استحدثه عالم الاجتماع الألماني الأصل «نوربرت إلياس» (1897 . 1990) في كتابه الذي يحمل عنوان

«ما هو علم الاجتماع؟» والصادر في طبعته الأولى عام 1970. ويوضّح إلياس في هذا الكتاب أنه آن الأوان لتخطي مرحلة التضاد بين «الفرد» و«المجتمع»، وإيجاد أداة تحليل تهتم بالعلاقات التبادلية بين الأفراد وبعضهم، وبين المجتمعات وبعضها، وأيضًا بين الأفراد والمجتمعات في إطار مشترك.

ويمكن تعريف التشكيلات الاجتماعية لدى نوربرت إلياس على أنها العلاقات التفاعلية البينية بين الأفراد والمجتمعات، حيث يعتمد كل طرف في العلاقة على الأطراف الأخرى، راضخًا لقواعد اللعبة وفي الوقت نفسه مؤثرًا في هذه القواعد ومتفاعلًا معها. في هذا المفهوم يمتلك كل طرف جزءً أو هامشًا من السلطة يحاول استغلاله، ولكن ليس بمعزل عن الآخرين، حتى يتم الوصول لأشكال مختلفة ومتغيرة من التوازنات الاجتماعية.

يفيدنا استخدام هذا المفهوم في دراسة الأطراف الفاعلة داخل وخارج جمعيات تنمية المجتمع المحلي من منظور هذه العلاقات التفاعلية موضحًا أسلوب ممارسة كل طرف للسلطة ومجيبًا على المشكلة البحثية المطروحة. ومن مميزات التحليل باستخدام مدخل التشكيلات الاجتماعية إمكانية الأخذ في الاعتبار الإطار الاجتماعي المحيط بمجتمع الدراسة، ووضعه في إطار مكاني وزمني مناسبين لتلافي التفسيرات الضيقة التي تقتصر على عدد محدد من الأبعاد. وبهذا يحاول مفهوم التشكيلات الاجتماعية أن يشمل عددًا كبيرًا من العناصر ليقترب من الواقع بتركيباته المعقدة لتحليله وتفسيره بشكل مبسّط.

المنهجية وأسلوب جمع البيانات:

تم اختيار المنهج الوصفي لإجراء البحث الميداني لهذه الدراسة، وذلك لملائمته للمشكلة البحثية المطروحة، ولأنه يتيح الوصول لتفاصيل دقيقة في حياة المبحوثين، ويعطي الفرصة للباحث أن يكتشف واقعهم على ما هو عليه بالفعل بأبعاده الإنسانية والاجتماعية دون اختزاله لمجموعة من البيانات الرقمية. وبهذا يقترب هذا البحث من أسلوب علم الانثروبولوجيا الاجتماعية ولكنه لا يقف عندها بل يسعى إلى تقديم تحليلًا وتفسيرًا اجتماعيًا للواقع المرصود.

وكانت أداة جمع البيانات المستخدمة هي الملاحظة بالمشاركة، حيث قضى الباحث مدة خمسة أشهر خلال صيف عام 2006 بصفته باحثًا ومتطوّعًا في الجمعيتين، ويقيم بشكل مستمر في القرية، حيث سمح له القائمون على إدارة الجمعيتين أن يسكن في ذات المبنى الذي يضم مقريهما، وذلك لعدم وجود أمان للإقامة بالإيجار في القرية، وأيضًا لإتاحة أقصى درجة ممكنة من المعايشة بين الباحث وكل ما يدور داخل الجمعيتين.

وأثناء هذه الفترة كان الباحث يقوم بتدوين ملاحظاته بشكل يومي مع تخصيص وقت دوري للتفكير في هذه الملاحظات، لمحاولة الإجابة على الفروض البحثية الأولية التي تم صياغتها، ومحاولة توجيه البحث نحو أفق جديد، عن طريق إعادة صياغة الفروض البحثية باستمرار مع اكتشاف الباحث لأمور جديدة في المجتمع المحلي، وثبوت عدم جدوى بعض الأفكار التي كانت لديه من قبل. ويعتبر هذا التطويع المستمر لتوجهات البحث أحد مميزات أسلوب الملاحظة بالمشاركة، حيث أن طول مدة تواجد الباحث وسط مجتمع الدراسة يتيح له إعادة توجيه البحث ليكون أكثر عمقًا وأكثر صدقًا في التعبير عن الواقع.

وتحتم هذه الوسيلة البحثية على الباحث أن يهتم بوضعه داخل مجتمع الدراسة، حيث يجب أن يكون قريبًا من المبحوثين بشكل كاف ليقوم بالمشاركة، وفي ذات الوقت أن يحفظ مسافة كافية تتيح له أن يكون ملاحظًا. وبهذا يتمكن الباحث من الجمع بين وجهة النظر الداخلية حيث يقترب ويتعاطف مع أعضاء المجتمع المحلي وبين وجهة النظر الخارجية نتيجة لكون الباحث شخصًا قادمًا من بيئة أخرى. ويتوقف جودة مخرجات البحث على إمكانية الباحث ونجاحه في الوصول إلى التوازن المطلوب بين هذين الموقفين.

وللوصول إلى ذلك كان على الباحث أن يمر بمراحل متعددة من إعداد وتنفيذ الدراسة بدءً من اختيار المكان المناسب لها، حيث وقع الاختيار على هاتين الجمعيتين بقرية العزب بمركز إسنا بعد زيارة عدة قرى وعدة جمعيات لم تكن كلها ملائمة لطبيعة البحث. قام الباحث بعد ذلك بالإعداد للدراسة الميدانية. وكان أهم هدف في المرحلة الأولى هو التعرّف على الأشخاص المحوريين ومصادر المعلومات داخل المجتمع ومحاولة كسب ثقتهم وصداقتهم، إذ أنه من خلال الحديث معهم تم الحصول على جزء كبير من البيانات المطلوبة، وأيضًا من خلالهم تم التعرّف على أشخاص آخرين قادرين على إعطاء وجهات نظر متباينة للإجابة على الأسئلة البحثية، وكل ذلك في إطار

الملاحظة بالمشاركة، أي دون أن يوجّه الباحث أسئلة مباشرة مثلما يحدث في الاستبيان باستخدام المقابلة الشخصية، بل يحاول الباحث أن يلتفت إلى الأحداث والمواقف والأحاديث المطروحة وتوجيهها بشكل غير مباشر لخدمة أهداف البحث.

ومع الوقت قام الباحث بكسب مزيدًا من الثقة مما أتاح له المساهمة الإيجابية في عمل الجمعيات، وبالتالي كانت فرصة أكبر للوصول إلى تفاصيل دقيقة عن أسلوب عملها وما يدور في أروقتها، وأيضًا كسب ثقة سكان القرية مما مكّن الباحث من سماع بعض الآراء في موضوعات لا يتطرق إليها الناس بسهولة لأحد من خارج مجتمعهم المحلي.

وفي نهاية مدة البحث تم اللجوء لبعض أدوات جمع البيانات المكملة لأداء الملاحظة بالمشاركة، حيث تم إجراء حوارات مفتوحة ومسجّلة مع بعض القادة المحليين، مثل العمدة ورئيس المجلس الشعبي ورئيس الوحدة المحلية ورئيس الوحدة الحزبية بالقرية، لمعرفة نظرتهم وعلاقاتهم مع الجمعيات محل الدراسة. وقد تم أيضًا بناء قاعدة بيانات للمتعاملين مع الجمعية موضحًا بها انتماءاتهم العائلية والجغرافية وأوضاعهم الاقتصادية لتكون مكملة للبيانات التي تم جمعها وتدوينها بالملاحظة المباشرة.

ومع انتهاء فترة جمع البيانات بدأت مرحلة التحليل والكتابة والذي سيتم عرض نتائجها فيما يلي، مع سماح الباحث لنفسه باستخدام ضمير المتكلم «أنا» وذلك لسببين: أولًا، لأن منهجية الدراسة واستخدام الملاحظة بالمشاركة تجعل الباحث طرفًا فاعلًا في مجريات البحث ومسئولًا عن نتائجه. وثانيًا، من الناحية الأخلاقية، يؤكد استخدام الضمير «أنا» على احترام الأشخاص الآخرين الذين تم التعامل معهم أثناء إجراء الدراسة مما يحتم ذكرهم أيضًا بأسمائهم، ولو المستعارة، وبصفتهم الإنسانية وليس بصفتهم مجرد مصادر للمعلومات.

ما هو الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة؟

تعتبر هذه الدراسة رائدة من ثلاث نواحٍ: من حيث موضوعها ومن حيث الإطار النظري المستخدم وأيضًا من حيث أسلوب جمع البيانات المتّبع. من حيث الموضوع يتميّز هذا البحث بأنه يتناول القرية والجمعيات بشكل

متوازن، في حين أن الدراسات السابقة التي تم الوصول إليها إما تركّز على القرية متناولة الجمعيات دون تعمّق أو بالعكس تتخذ من الجمعيات محورًا لها دون إعطاء الحجم الكافي لأهمية دراسة الإطار الاجتماعي للقرية. أما في دراستنا هذه فقد تناولنا القرية والجمعيتين كوجهين لعملة واحدة، كل منهم يعكس واقع الآخر، يتأثر به ويؤثر فيه.

أما من ناحية الإطار النظري فيكمن التجديد الذي تقدمه هذه الدراسة في كونها تجمع ما بين علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع المنظمات في توازن وتناغم بينهما وخصوصًا في استخدام مفهوم التشكيلات الاجتماعية، وهو مفهوم حديث نسبيًا ثبت ملائمته لموضوع البحث وملائمته لتناول البحث من زاوية ممارسة السلطة.

وأخيرًا تعتبر هذه الدراسة رائدة من حيث اعتمادها على المنهج الوصفي واستخدامها لأسلوب الملاحظة بالمشاركة كأداة لجمع البيانات، وهي بذلك تقدم دراسة حالة لجمعيتين في قرية بشكل متعمّق. ومن هذا المنطلق تعتبر هذه الدراسة مختلفة ومكمّلة للاتجاه السائد الذي يعتمد على اختيار عينة من وسط عدد كبير من الجمعيات لإجراء دراسات كميّة تعتمد على جمع البيانات بواسطة استمارات الاستبيان وتحليلها إحصائيًا.

أما هذا البحث فيعطي نتائجه في صورة أمثلة واقعية للتشكيلات الاجتماعية المرصودة ولأسلوب ممارسة السلطة في القرية، ولأسلوب عمل الجمعيتين، مع تحليل لهذه المواقف لمحاولة فهم وتفسير سلوكيات واختيارات الأطراف الفاعلة في الجمعيتين، وأيضًا سلوكيات واختيارات الجمعيتين كمنظمات تعمل في إطار مؤسسي أوسع. وبهذا تعطي نتائج هذه الدراسة تصورًا عامًا وشاملًا لوضع الجمعيات العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي في القرية المصرية في هذه المرحلة التاريخية، بعرض مجموعة من العناصر التي قد تبدو للوهلة الأولى متناثرة ولكنها في حقيقة الأمر مرتبطة لتشكل واقع حياة هذه الجمعيات.

وإن كان من غير الممكن الادّعاء بأن قرية العزب بحري تمثّل مجموع قرى صعيد مصر أو الادّعاء بأن الجمعيتين محل الدراسة تمثلان جمعيات تنمية المجتمع المحلي في الريف المصري، إذ أن طبيعة الدراسة وهي دراسة حالة ونوع البيانات الوصفية وأداة جمع البيانات باستخدام الملاحظة بالمشاركة لا تتيح اختيار عيّنة ممثلة إحصائيًا، وبالتالي لا يمكن تعميم النتائج على نطاق أوسع. وعلى الرغم من ذلك فإن دراسات الحالة الوصفية مثل

هذه تتيح معرفة دقيقة ومتعمقة يمكن أن تساهم في طرح أسئلة بحثية تساهم في فهم الواقع في حالات ومناطق أخرى بوجود مواطن للتشابه والاختلاف مع مراعاة خصوصية كل حالة.

الجزء الأول: موضع الدراسة

الفصل الأول: قرية العزب بحري

مثلما هو موضّح في المقدمة، موضع الدراسة هو ثنائي، القرية والجمعية الأهلية، وفي الواقع هما جمعيتان أهليتان وليستا واحدة. وقبل الخوض في نتائج الدراسة علينا أن نتساءل عن خصائص هذه القرية وخصائص الجمعيتين، وهو ما سوف يتم تناوله في الفصلين الأول والثاني.

ولنبدأ باكتشاف قرية العزب بحري. هل هي قرية عادية مثل باقي القرى؟ أجل. هل لها ما يميزها عن القرى الأخرى؟ بالتأكيد أيضًا. يهدف هذا الفصل إلى عرض خصائص هذه القرية من ثلاث وجهات نظر متباينة: وجهة نظر سكان القرية أنفسهم، وجهة نظر الباحث عن طريق الملاحظة بالمشاركة، ووجهة نظر مصادر المعلومات المكتوبة. جزء من هذا العرض خليط من وجهات النظر هذه، وهو أيضًا خليط بين العرض الموضوعي والتجربة الشخصية.

التقسيم الإداري:

تعتبر قرية العزب بحري إحدى قريتين يكوّنان معًا الوحدة المحلية القروية بالعزب، وأما القرية الأخرى فهي قرية العزب قبلي. وتعتبر قرية العزب بحري القرية الأم، حيث أن مقر الوحدة المحلية والمجلس الشعبي المحلي يقع بها، وهي أيضًا أكبر من جارتها القبلية من حيث المساحة وعدد السكان.

وتقع قرية العزب بحري شمال مدينة إسنا، علمًا بأن هذه المدينة هي عاصمة مركز إسنا وهو المركز الجنوبي لمحافظة قنا، وهو يقع ما بين محافظتي الأقصر شمالًا وأسوان جنوبًا، وهو أقرب مسافة من الأقصر التي أصبحت محافظة مستقلة عن قنا وهي المحافظة التابع لها هذا المركز.

تنقسم قرية العزب بحري لعدد من العزب، وهذا هو سبب تسميتها بهذا الاسم. وهذه العزب هي الناصرية، وهي تقع في الشمال، ثم الفوارس في الوسط، وبعدها حمردام في الجنوب ثم تتوالي بعدها العزب التابعة لقرية العزب قبلي جنوبًا.

بيانات عامة:

تم الحصول على ثلاثة مصادر للبيانات عن قرية العزب بحري. المصدر الأول هو مجموعة من البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والتي تم جمعها عام 2000 بالتعاون بين موظفي الجهاز وموظفي الوحدة المحلية. المصدر الثاني هو عبارة عن كتيب صغير مكتوب بخط اليد ومتاح في الوحدة المحلية تم جمع بياناته بواسطة موظفين، وهم في الأغلب من غير المتخصصين، وذلك عام 2002. أما المصدر الثالث فهو دليل التنمية البشرية لمحافظة قنا الصادر عام 2005 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووزارة التخطيط والتنمية المحلية، والذي يضم إحصائيات عن كافة قرى المحافظة وهي تخص عام 2003.

تبلغ المساحة الإجمالية للعزب بحري 3252 فدانًا، منها 2897 فدانًا أرض زراعية والباقي مناطق سكنية وخدمات. ويبلغ تعداد سكان القرية 19000 نسمة، وهو عدد أكبر من المتوسط لكنه معتاد في الريف المصري، كما بلغ معدل الزيادة السكانية في الفترة من 1996 إلى 2003 2.3٪ سنويًا، وهو بذلك يتطابق مع نظيره على المستوى القومي عن الفترة نفسها.

وتشير إحصائيات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية أن نسبة السكان دون سن العشرين في العزب بحري تبلغ 45٪ في حين أن 10٪ من السكان هم من كبار السن، أي سن 60 وما فوق. ويذكر المصدر نفسه أن عدد الأسر في القرية يبلغ 4822 أسرة، وهو رقم يبدو مبالغًا فيه، في حين أنه يجعل متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة 4

أفراد فقط وهو رقم أقل من المتوقع وأقل مما تم ملاحظته في أرض الواقع، ولكن عدم وجود مصادر أخرى لهذا البيان لا يتيح إمكانية نفي أو إثبات صحته.

وبمراجعة بيانات دليل التنمية البشرية لمحافظة قنا نجد أن لقرية العزب بحري مؤشرات متقاربة لمثيلاتها في ريف مركز إسنا وريف محافظة قنا من حيث دليل التنمية البشرية ومكوناته المختلفة، وأن هذه المؤشرات أقل من مثيلاتها في الصعيد (الريف والحضر معًا) والتي هي بدورها أقل من مثيلاتها على مستوى الجمهورية. ويمكننا أن نعتبر العزب بحري قرية يمكن مقارنتها بباقي قرى محافظة قنا والصعيد عمومًا، وهي تتشارك مع باقي القرى في انخفاض معدلات التنمية بالمقارنة مع إجمالي الجمهورية وبالمقارنة مع ريف الوجه البحري.

قرية لها تاريخ:

برغم أنني لم أجد أي مصدر مكتوب عن تاريخ القرية أو عن تاريخ العزب المكوّنة لها، إلا أنني سمعت ما يحكيه الأهالي، وبالأخص من هم أكبر سنًا وبعض الشباب الشغوفين بجمع المعلومات عن تاريخ قريتهم وعن تاريخ العزبة والعائلة التي ينتمون إليها. وإن افتقرت هذه المصادر الشفهية للدقة وإن كان لا يوجد دلائل للتفرقة بين الصواب منها والخرافي، إلا أن أهمية هذا التاريخ يكمن في كونه يساهم في تكوين شخصية وهوية أبناء القرية تؤثر في حاضرهم وفي نظرتهم للمستقبل.

يرجع تسمية عزبة الناصرية بهذا الاسم نسبة للشيخ نصر، وهو أحد أولياء الله الصالحين الذي يعتقد أنه سكن هذا المكان منذ 400 أو 500 سنة. وبالرغم من أن مولد الشيخ نصر يتم الاحتفال به في هذه العزبة كل عام ويعتبر احتفالًا بالعزبة نفسها، حيث تكثر الذبائح ومظاهر الاحتفال من غناء وألعاب ومسابقات خيل مثل أغلب الموالد المرتبطة بأولياء المسلمين، إلا أنني لم أجد تفسيرًا لكون هذا المولد يتم تحديد تاريخه بحسب التقويم الميلادي وليس التقويم الهجري كما هو متّبع في العادة. والغريب أيضًا أن مقام الشيخ نصر ليس في عزبة الناصرية ولكن في قرية أخرى تبعد عنها بعدة كيلومترات، ولكن ذلك لا يمنع أهالي العزبة من التفاخر بكونهم أحفادًا لهذا الشيخ صاحب السيرة الصالحة.

وبالنسبة لعزبة الفوارس فإن ما سمعته عن تاريخها يرجع لحقبة أقدم، حيث يُقال إن إحدى القبائل هاجرت من مدينة فاس بالمغرب واستقرت في صعيد مصر في بداية العصر الإسلامي، وإن تسمية العزبة بالفوارس مقتبس عن كلمة فاس. وتعتبر هذه القصة جزءً من معتقد لدى الكثيرين من أهالي الصعيد، وإن لم أجد له أثرًا في كتب التاريخ، هذا المعتقد مفاده أن عددًا من القبائل، وعددهم 70 أو 75 حسب الرواة، جاء أغلبهم من شبه الجزيرة العربية وبعضهم من المغرب العربي واستوطنوا الصعيد بعد دخول العرب مصر

أما العزبة الثالثة، حمردام، فسمعت قصتين عن سبب تسميتها بهذا الاسم. الأولى ترجع إلى سبب تاريخي، حيث يقال أنه كانت هناك حادثة قتل مروعة من زمن بعيد في هذا المكان، لذا ارتبط اسم العزبة بالدم الأحمر المسال على أرضها. أما الثانية فترجع الاسم لحمرة بشرة مكان هذه العزبة، بالرغم من أني لم ألحظ أي اختلاف في لون البشرة بين سكان هذه العزبة وسكان العزب الأخرى.

وفي العصر الحديث كانت العائلة المالكة وبعض الإقطاعيين يمتلكون أراضي شاسعة في هذه الناحية، وكان الكثير من السكان يعملون لديهم. وبعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي في خمسينات وستينات القرن العشرين، تحول الكثير منهم إلى منتفعين من أراضي الإصلاح الزراعي.

وكانت قرية العزب في الماضي قرية واحدة لها عمدة واحد إلى أن تم تقسيمها إلى قريتين، العزب بحري والعزب قبلي، عام 1991، مع إنشاء الوحدة المحلية القروية بالعزب والمجلس الشعبي المحلي بها. صاحب هذه التحولات الإدارية في هذه القرية عملية تنمية ونهضة كبيرة، خصوصًا فيما يخص البنية التحتية.

البنية التحتية:

عند إنشاء الوحدة المحلية عام 1991، كانت العزب تعتبر من المناطق الأكثر احتياجًا على مستوى محافظة قنا. استفادت القريتان، العزب بحري والعزب قبلي، من استثمارات ضخمة ضخها البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» منذ بدايته عام 1994، كما ساهمت أيضًا الخطة العاجلة في استكمال مرافق القرية منذ بداية الألفية الجديدة.

تصل شبكات مياه الشرب والكهرباء إلى أكثر من 90٪ من منازل العزب بحري، في حين أن المنازل الباقية هي في الأغلب المنازل المبنية بدون تصاريح. بالنسبة للتربية والتعليم، توجد في القرية مدرستان ابتدائي ومدرسة واحدة إعدادي وأخرى ثانوي عام وأيضًا مدرسة ثانوية زراعية، وذلك بالإضافة لمعهد أزهري ابتدائي وإعدادي. وفي عام 2006 تم افتتاح قصر ثقافة في القرية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، يوجد في القرية وحدة صحية في عزبة الناصرية تخدم العزب الثلاث، كما يوجد عدد من الصيدليات بلغ أربعة وبعض العيادات الخاصة، ولكن في جميع الأحوال يذهب أهالي القرية إلى مدينة إسنا أو مدينة الأقصر بغرض استشارة أطباء أخصائيين في حالات الأمراض المستعصية.

يوجد بالقرية مكتب بريد وسنترال تليفون سعة 2000 خط منهم 1200 خط مستخدمين بالفعل. لدى أغلب منازل القرية جهاز تلفزيون مزود بوصلة لاستقبال القنوات الفضائية، وهي غير قانونية، في حين أنه لا يوجد في القرية منفذ لبيع الصحف والمطبوعات، بعكس قرى أخرى محيطة.

ولا يوجد بالقرية وحدة بيطرية وإنما تقدم المدرسة الثانوية الزراعية بعض الخدمات البيطرية المحدودة. كما تفتقر القرية لوجود مجزرة لذبح العجول فيضطر الأهالي للذهاب للمدينة لهذا الغرض. وكذلك لا يوجد في القرية سوق أسبوعي إذ يعتمد الأهالي على سوق مدينة إسنا.

الأنشطة الاقتصادية ومكانة الزراعة:

يعتبر أهالي العزب بحري قريتهم ضمن القرى الفقيرة. وتؤكد ذلك الإحصائيات حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القرية أقل من 2000 دولار أمريكي (بحساب القوة الشرائية المعادلة) وفق تقرير التنمية البشرية، مقارنةً بنظيره على المستوى القومي الذي تعدى 4000 دولار في العام نفسه. ولا تعد هذه القرية استثناء إذ أن الفقر في الدخل يلمس قرى الصعيد بوجه عام.

ويذكر المصدر نفسه أن القوة العاملة في القرية تبلغ حوالي 24٪ من السكان، مما يعني أن هؤلاء يعولون الباقي من السكان البالغ نسبتهم 76٪ وأغلبهم من الأطفال والشباب. ويقدّر دليل التنمية البشرية نسبة البطالة في

القرية بـ5.5٪، وهي نسبة قليلة نسبيًا نتيجة لصعوبة حساب معدل البطالة في الريف بسبب وجود العمالة العائلية في مجال الزراعة.

وتعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في قرية العزب بحري ويعمل بها أغلب السكان، ثم يأتي بعدها صيد الأسماك حيث أن للقرية ساحلًا طويلًا يطل على نهر النيل. وبالإضافة إلى ذلك يعمل بعض أهالي القرية، وهم الأكثر تعليمًا، في وظائف حكومية وخدمية. أما أهم الحاصلات الزراعية في هذه المنطقة فهي قصب السكر والذرة الشامية والخضروات والفاكهة وأهمها الطماطم والمانجو.

وتعاني الزراعة في العزب بحري، مثل حال الريف المصري بشكل عام، من تفتت الحيازات الزراعية حيث بلغ عددها 1300 حيازة، 65٪ منها مساحتها أقل من فدان واحد. ولا يتم تسويق المحاصيل الزراعية المنتجة بالكامل إذ أن جزءً منها يكون مخصصًا للاستهلاك الذاتي لأسر المزارعين.

ومن ثم تحتاج اقتصاديات القرية إلى تنويع الأنشطة، خصوصًا لخلق فرص عمل للشباب من المتعطلين. بعض هؤلاء الشباب يبتكرون أفكارًا جديدة لمهن وخدمات تجيب على احتياجات جديدة في القرية، فمنهم من يفتح محلًا لتصفيف الشعر أو للهواتف المحمولة أو لكي الملابس أو دي جي لإحياء الحفلات خصوصًا حفلات الزفاف. وإن كان هؤلاء الشباب أمثلة ناجحة لأقرانهم، إلا أن هذا الاتجاه غير كافٍ للنهوض بأحوال القرية الاقتصادية بشكل عام.

توزيع الثروات بين السكان:

وفق بيانات مركز المعلومات بالوحدة المحلية، يبلغ نسبة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل 88٪ من إجمالي الأسر، وهي الأسر التي لا يملك عائلها حيازة زراعية بل يعمل باليومية أو يعمل صيادًا أو الأسر التي تعتمد في دخلها على الإعلانات. ووفق المصدر نفسه، تبلغ نسبة الأسر متوسطة الدخل 9٪ والغنية 3٪ وعلى الأسر التي تمتلك حيازة كبيرة (أكثر من 3 أفدنة) أو التي يعمل عائلها في مهن حرة. وإن كانت دقة هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أنها تشير إلى أن توزيع الموارد والثروات ليس توزيعًا متوازنًا.

ولا تظهر هذه الفوارق على أسلوب معيشة السكان للوهلة الأولى، إذ أن الحياة في القرية تميل إلى البساطة في الملبس والمأكل بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة. أما الاختلافات فتظهر في أثاث البيوت، إذ أن وجود السجاد والأثاث الفاخر دليل على الغنى وأيضًا تظهر فيما تلبسه بعض النساء من حليّ ذهبية. أما أهم ما يظهر عدم توازن توزيع الدخول بين الأسر فهو احتياج البعض للاقتراض بشكل متكرر خصوصًا بغرض تجهيز لوازم زواج أحد الأبناء أو تغطية نفقات علاج أحد أفراد الأسرة. ولذلك تظهر أشكال مختلفة من التضامن بين الأغنياء والفقراء وبين الفقراء وبعضهم لمواجهة هذه الظروف.

العلاقة بين الرجال والنساء في القرية:

يشوب العلاقة بين الرجال والنساء في القرية نوعًا من التعقيد، إذ أن للمرأة سلطة كبيرة في اتخاذ القرارات داخل المنزل، ولكن ليس لها الحق في امتداد دورها لخارج المنزل. مثالًا على ذلك إن أغلب أهل القرية لهم اسمان، اسم اختارته الأم وهو المستخدم في المنزل ومع الأقارب، واسم اختاره الأب وهو المسجل في السجلات الرسمية والذي يكتشفه الطفل يوم دخوله المدرسة.

وقد لاحظت أن تمكين المرأة يتم من خلال ثلاثة أساليب: التعليم والعمل خارج المنزل وغياب الزوج. المتعلمات في القرية يعرفن حقوقهن ويتمكنّ من الحصول عليها، والعاملات خارج المنزل يحصلن على دخل يساهمن به في ميزانية الأسرة، فيكون لهن قدر أكبر من السلطة في اتخاذ القرارات التي تخصهن وتخص أسرهن، وأخيرًا الأرامل والمطلقات، خصوصًا من تعملن لتوفير سبل الحياة لأطفالهن لكونهن من فئة المرأة المعيلة.

وهناك الكثير من نساء القرية ليس لديهن بطاقة شخصية، بل وأحيانًا بلا شهادة قيد ميلاد من الأساس، إذ أن الكثير من الآباء كانوا يعتقدون أن بناتهم لن يحتجن للخروج من المنزل والتعامل مع أي جهة رسمية وبذلك يعتقدون أن لا حاجة لهن للحصول على وثائق شخصية. أما خلال فترة إجراء الدراسة فكانت تعمل الكثير من الجهات، وعلى رأسها المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية، على حث النساء على الحصول على هذه الوثائق، بل وعلى القيد أيضًا في الكشوف الانتخابية.

العلاقات بين الأجيال:

يتمتع كبار السن بقدر كبير من الاحترام والتقدير من جانب الشباب، وذلك وفقًا للعادات والتقاليد الراسخة. يقدم الكبار نصائحهم للشباب، وهي أقرب من الأوامر عن النصائح، علمًا بأن كبار السن، وهم قليلو العدد، يتحكمون في مقدرات شريحة كبيرة من الشباب بما فيها القرارات المتعلقة بحياة الشباب الخاصة. يستثنى من ذلك الشباب الحاصلون على قسط أوفر من التعليم وخصوصًا مَنْ منهم ابن لأبوين متعلمين وهم يتمتعون بقدر أكبر من الحرية في اختيار الوظيفة وشريك الحياة.

مظاهر التديّن ومكانة رجال الدين:

جميع سكان العزب بحري من المسلمين، فيما عدا عدد قليل من سكان عزبة الناصرية من المسيحيين. ولمحاولة تقدير نسبة المسيحيين علمت أن عدد التلاميذ المسيحيين في إحدى مدارس القرية الابتدائية والذي بلغ 10 من بين 804 تلميذًا مقيّدًا، أي حوالي 1٪ من الإجمالي، وفي دليل التليفونات الخاص بسنترال القرية وجدت 25 اسمًا لمسيحيين و37 يمكن أن يكون لمسيحيين أو لمسلمين، أي ما بين 2٪ و5٪ من إجمالي المشتركين. ولعدم وجود كنيسة في القرية، يذهب مسيحيو العزب بحري للكنيسة في قرية مجاورة.

ويميل تديّن الأهالي للوسطية والاعتدال، إذ أنهم يواظبون على الصلاة والصوم مع نبذ جميع أشكال التطرف الديني والأفكار المغالى فيها، وهي جميعها أفكار دخيلة على مجتمع القرية مصدرها إما الإعلام أو القادمون من المدينة. كما لم أجد في القرية أي تواجد للجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين. وفي المقابل ينتمي عدد كبير من السكان لإحدى الحركات الصوفية وهي الأسرة الدندراوية، وهي حركة تأسست في الصعيد في القرن التاسع عشر تدعو للاعتدال وللبعد عن السياسة. أتباع هذه الأسرة الصوفية كثيرون في القرية وهم من الشخصيات المؤثرة على الحياة العامة ولهم نشاط واضح في العمل الخيري وفي المجال الديني.

وتظل في القرية بعض العادات الخرافية حيث يدّعي البعض السحر والقدرة على شفاء الأمراض المستعصية. وهناك أيضًا اهتمام كبير بزيارة أضرحة الأولياء، وهي كلها عادات يحاول أئمة المساجد وأتباع الأسرة الدندراوية الحد منها ولكن دون جدوى لتأصل تلك العادات في أذهان الناس.

ويتمتع الأئمة ورجال الدين بمكانة هامة في القرية ويكنّ لهم الناس الكثير من الاحترام. ولأهمية تأثيرهم، غالبًا ما تُعيّن وزارة الأوقاف الأئمة في قرى غير محل مسكنهم، وغالبًا ما يتم التأثير على قرار تعيينهم من قبل وزارة الداخلية لمنع زيادة نفوذ الأئمة، وذلك وفق ما قاله لي بعض من الأئمة أنفسهم. ويرجع سبب ذلك في رأيهم إلى حرص جهاز أمن الدولة في ذلك الوقت على تلافي أي إمكانية لتكوين جماعات متطرفة أو جماعات دينية ذات توجهات سياسية.

مكانة العمدة والخفراء:

ظل منصب العمودية على قرية العزب، قبل تقسيمها إلى بحري وقبلي، محصورًا بين عائلتين من عزبة الناصرية، وذلك منذ القرن التاسع عشر وحتى عام 1975، حيث ظل بعدها المنصب شاغرًا حتى قامت وزارة الداخلية بتعيين عمدة لقرية العزب بحري، من عائلة من هاتين العائلتين، عام 2006. وبسبب طول المدة التي ظل فيها المنصب شاغرًا وتعيين العمدة الجديد خلال العام الذي تمت فيه الدراسة، لا يمكن الحديث عن مكانة هذا المنصب وأهميته في القرية.

ويبلغ عدد الخفراء في القرية 60، وهم تحت قيادة شيخ الخفر وتحت سلطة العمدة. ويتمتع منصب شيخ الخفر بمكانة هامة فهو من القادة الطبيعيين وله تأثير هام في المجتمع المحلي.

الاتجاهات السياسية:

للممارسة السياسية في القرية أبعاد كثيرة، فبجانب العمل العام هناك الانتماء العائلي الذي يظهر بوضوح في الانتخابات، حيث يدلي الناخبون بأصواتهم ليس لمرشح حزب أو تيار في المقام الأول بل للمرشح الذي استقرت عليه العائلة التي ينتمي لها.

من إجمالي السكان البالغ عددهم 19000، هناك 6700 مسجل في الكشوف الانتخابية، أي 35٪ من السكان. من هؤلاء، أدلى حوالي 2500 ناخب بأصواتهم في الانتخابات التشريعية التي انعقدت في عام 2005، أي أن نسبة الإقبال قاربت الـ40٪، وهي نسبة، وإن بدت ضعيفة، أكبر من مثيلتها على مستوى الجمهورية.

التواجد الحزبي الوحيد في العزب بحري وقت إجراء الدراسة كان للحزب الوطني الديمقراطي الذي له وحدة حزبية قاعدية تضم في عضويتها حوالي 300 من أبناء القرية الذين ينتخبون ممثلين عنهم يمثلون الحزب في القرية. هؤلاء يتطلعون في الأغلب لتقلد مناصب سياسية. ويمثل الحصول على بطاقة العضوية في الحزب عنصرًا من عناصر المكانة ويمكن استخدامه لإعطاء الانطباع بأن حائزه شخص مضطلع. ولكن يظل هذا العنصر ثانويًا، إذ أن المكانة الأكبر هي التي يعطيها الانتماء العائلي.

وتقوم الوحدة الحزبية باقتراح أسماء المرشحين لانتخابات المجلس الشعبي المحلي، وذلك بالتنسيق بين العائلات حيث جرت العادة أن تكون العائلات الكبيرة ممثلة كل واحدة بعضو، في حين تنضم العائلات الأصغر معًا لاختيار من يمثلها، وذلك في العزب الثلاث التي تتكون منها القرية. وفي أغلب الأحيان يتم التوصل لاتفاقيات بين العائلات قبل موعد الانتخابات ليفوز المرشحون بالتزكية، دون اللجوء لصناديق الاقتراع.

ومن غير الواضح كيف يتم التنسيق الفعلي بين المجلس الشعبي المنتخب والوحدة المحلية ذات الرئيس المعيّن والوحدة الحزبية، إذ أنني أجريت مقابلات شخصية مع القائمين على هذه الجهات الثلاث. وفي كل مرة يحاول من يحاورني أن يعطيني الانطباع بأنه في يده هو السلطة الفعلية وأنه يسعى للتنسيق مع الآخرين. وفي نهاية الحوار

مع بعض من أعضاء اللجنة الحزبية، أفصح لي أحدهم أنه «يجب أن نعطي لمن هم فوقنا الانطباع أن كل شيء على ما يرام، مع أنه الواقع عكس ذلك، وعليهم بدورهم أن يعطوا الانطباع نفسه لمن فوقهم».

الهوية والانتماء المكاني والعائلي:

أهم ركنين من أركان الهوية بالنسبة لأهالي العزب بحري هما الانتماء المكاني إلى العزبة والانتماء إلى العائلة، وهما الإجابتان على أهم سؤالين يمكن طرحهما للتعارف على أي فرد من أبناء هذه القرية. وبحسب الانتماء المكاني يتم افتراض بعض الصفات العامة التي يتم إلصاقها بسكان كل عزبة، وبحسب الانتماء العائلي يمكن تحديد المكانة الاجتماعية للشخص بناءً على السمعة التي تتمتع بها عائلته.

في مخيلة أبناء كل عزبة بعض الافتراضات التي تحط من قيمة أبناء العزب الأخرى، فيظنون مثلًا أن أهالي حمردام أغنياء لبخلهم ولانخراطهم في عمليات نصب، وأن أهالي الفوارس أقل ذكاء وأقل اهتمامًا بالتعليم، وأن أهالي الناصرية يتصفون بالغرور والتعقيد دون داع. ومع وضع هذه الافتراضات المسيئة للآخرين، يتمكن أهالي كل عزبة من وضع تصورًا حسنًا عن أنفسهم. وعلى كل حال، هذه الافتراضات السيئة لا تمنع أهالي العزب المتجاورة من أن يتضامنوا مع بعضهم البعض خصوصًا في علاقتهم مع من هم من خارج القرية.

وتنقسم علاقات القرابة في القرية إلى مستويين. ينقسم أهالي كل عزبة إلى عائلات، يسمونها أحيانها قبائل. ولكن علينا ألا نأخذ المعنى بما هو متعارف عليه في علم الاجتماع عن التنظيم القبلي لأن الواقع أقرب للتنظيم القروي. وفي المستوى الثاني، ينقسم أبناء كل عائلة إلى مجموعات أصغر تسمى بالبيوت، بمعنى أولاد العمومة وليس بمعنى الأسر سواء البسيطة أو المركبة، إذ أن المنتمين إلى بيت واحد لا يسكنون تحت سقف واحد. يعتقد أبناء العائلة الواحدة أن لهم جدًا مشتركًا من عهد بعيد وغير محدد، في حين يحدد أبناء كل بيت جدًا مشتركًا في الجيل الرابع أو أبعد وحتى الجيل السابع. يمكن تقدير عدد المنتمين لعائلة واحدة في المتوسط بحوالي 1000 شخص، في حين أن أبناء البيت الواحد يمكن أن يكونوا في حدود 100.

تنقسم عزبة حمردام إلى أربع عائلات، مقابل سبع في الفوارس، في حين أن العدد في الناصرية لا يوجد إجماع عليه، وهو في حدود عشر أو خمس عشرة حسب الروايات المختلفة. توجد عائلة واحدة نصفها في عزبة والنصف الآخر في العزبة المجاورة، وهي عائلة الشرفات الموزعة بين عزبة الفوارس وعزبة الناصرية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض العائلات لا تدّعي لنفسها جدًا مشتركًا. ومثال على ذلك عائلتا «الخماسي الكبير» في عزبة الفوارس و«الخمسة» في الناصرية. في الحالتين تتكون العائلة من خمس عائلات أصغر عددًا، ليس بينهم صلات قرابة واضحة، ولكنهم اتحدوا من عهد بعيد في كيانات أكبر لكي يكون لها ثقل في مجتمع القرية. يشير ذلك إلى أن الوظيفة الاجتماعية للعائلة أكثر أهمية من الواقع التاريخي لها، فهي الكيان الذي يحدد جانبًا كبيرًا من هوية الفرد ويعطي فرصة للاعتماد على أشكال متعددة من التضامن والتعاون داخل هذا الكيان مع الإحساس بالعزوة، خصوصًا في حالة وجود أشخاص لهم تأثير وسطوة.

ويحكي الأهالي أنه في الماضي كان يسكن أبناء العائلة الواحدة متجاورين وكانت الوجبات التي يأكلونها مشتركة. ومع زيادة العدد واتساع رقعة السكن أصبح السكان موزعين بشكل عشوائي ولكن مع الاحتفاظ بمناطق تركيز جغرافي لكل عائلة. ولكل عائلة أو مجموعة من البيوت داخل العائلة الواحدة مندرة مشتركة لاستقبال الضيوف والتجمعات والاحتفالات، ويتم الإشراف والإنفاق على المندرة بالمساهمة بين المشتركين فيها، خصوصًا أن المندرة تعتبر الواجهة لهذه العائلة أو لمجموعة البيوت التي تسمى المندرة على اسمهم. وتكون المندرة مشتركة أحيانًا بين أكثر من عائلة، مثلما هو الحال مثلًا في الناصرية حيث يوجد مندرة تجمع عائلتين واحدة مسيحية وأخرى مسلمة.

ولا يُقبل أهل القرية على التنقيب لمعرفة الأصول والأعراق لكل عائلة، برغم وجود بعض المخطوطات في حوزة بعضهم (لم أتمكن من الاطلاع على أي منها). في الغالب يرجع ذلك إلى الرغبة في عدم إثارة أي مشاكل أو فتن إذا تم اكتشاف أن عائلة كانت مثلًا أصولها من العبيد، مما يجعل المنتمين إليها في موضع حرج، أو أن عائلة مسلمة كانت من أصول مسيحية مما يثير الفتنة بين المسيحيين والمسلمين في القرية. لتجنب كل ذلك، هناك اتفاق غير معلن على عدم الخوض في أصول العائلات والبيوت أبعد من حد معيّن.

تكثر الزيجات المشتركة بين أبناء العائلات المختلفة داخل كل عزبة. في هذه الحالة ينتمي الأبناء لعائلة أبيهم، ويظلوا على علاقة قوية بعائلة أمهم، وبالتالي يخلقون شبكة مترابطة من علاقات النسب داخل كل عزبة. يندر الزواج بين العزب المختلفة ومع من هم خارج القرية، برغم من أن ذلك بدأ يتغير في السنوات القليلة الماضية.

وبالطبع يمكن أن تحدث مشاكل بين العائلات أو بين البيوت، ولكن من الملاحظ أن المشاكل تحدث في الغالب بين الأقارب داخل البيت الواحد بسبب الاختلاف على الميراث وحيازة الأراضي وحق الري. في هذه الحالة يقوم مجموعة من القادة الطبيعيين في القرية ممن هم أكبر سنًا ومشهود لهم بالحكمة والحياد وحسن السيرة بتكوين لجان صلح عرفية للوساطة بين المتنازعين والوصول لحلول ودية. ونادرًا ما يضطر المتخاصمون لتصعيد الأمر إلى الشرطة أو القضاء حيث يفضل الجميع أن يكون الحل من الداخل.

****

قدّم هذا الفصل مقدمة عامة عن قرية العزب، تلك القرية التابعة لمركز إسنا والمطلة على النيل ذات السكان البالغ عددهم 19000 نسمة. هذه المقدمة المختصرة هدفها هو فقط إعداد الطريق لما سيأتي في الفصول التالية حتى يتمكن القارئ من فهم الإطار العام الذي تدور فيه الدراسة. وقد تم التركيز في هذا الفصل على توضيح عناصر مختلفة لتحديد الهوية وتقسيم السلطة والمكانة النسبية داخل هذا المجتمع المحلي، وهي العناصر التي سيتم تناولها فيما بعد للوقوف على تأثيرها داخل الجمعيات.

الفصل الثاني: الجمعيتان

تم إجراء البحث في جمعيتين من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بقرية العزب، وهما جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس وجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، وهما جمعيتان مرتبطتان ارتباطًا شديدًا كما سيتضح في هذا الفصل. وقبل الخوض في تفاصيل الوضع الحالي للجمعيتين، يتعين علينا سرد ملخص عن تاريخهما بغرض المساعدة على فهم واقعهما، كما يتخلل هذا السرد تقديم لبعض الشخصيات والمنظمات التي أثّرت أو ما زالت تؤثر على تطور الجمعيتين وعلى واقعهما.

الاستعراض التاريخي:

يمتد عرض تاريخ الجمعيتين خلال الفترة من عام 1992 وحتى عام 2006، وهو الذي تم فيه جمع البيانات. وقد اخترت تقسيم هذه الفترة إلى سبع مراحل وهي كالتالي:

1. المرحلة التحضيرية: 1992 . 1994:

بدأت القصة عندما لاحظ أهالي العزب بحري وجود احتياج ملحّ لدى البعض منهم لتوفير دار حضانة لرعاية الأطفال دون سن المدرسة إذا كانت الأم تعمل خارج المنزل. في ذلك الوقت لم يكن هناك سبيل إلا إرسال الأطفال إلى حضانة في إحدى القرى المجاورة. ولكن ظهرت مشكلة الانتقالات من وإلى الحضانة. لذلك سعى بعض الأهالي لتنظيم وسيلة مواصلات عبارة عن ميكروباص به مشرفة لنقل الأطفال، وكان الشيخ موسى سلامة من المجموعة التي أخذت على عاتقها هذه المبادرة.

ولكن واجهت هذه المبادرة بعض الصعوبات التنظيمية التي أدت إلى التفكير في إنشاء دار حضانة داخل القرية. ولأن شروط وزارة التربية والتعليم كان من الصعب تحقيقها لإنشاء الحضانة، تم الاتفاق على عمل كتّاب يتبع

المسجد، وبالتالي لا يخضع لرقابة الوزارة. ظلت هذه الحضانة عاملة في شكل الكتّاب من عام 1993 وحتى 1994 في منزل أحد أهالي القرية إلى أن تطوّرت الأمور لتأخذ شكلًا آخر.

2. مرحلة التأسيس 1994:

برغم المرونة الشديدة لكون الحضانة كتَابًا ملحقًا بالجامع، إلا أنه في المقابل لم يسمح هذا الوضع بتلقي أي دعم مادي أو فني من الدولة لهذا العمل الخدمي الناشئ. وفي ذات الوقت كانت القرية تشهد حالة ازدهار صاحبت إنشاء الوحدة المحلية بالعزب وبدايات برنامج «شروق» للتنمية الريفية. وفي هذا الإطار أخذ الشيخ موسى (انظر بطاقة التعارف رقم 1) بزمام المبادرة لإنشاء جمعية أهلية مسجلة لدى مديرية الشئون الاجتماعية وفق قانون عام 1964 للجمعيات.

وكان إنشاء هذه الجمعية، والتي تحمل اسم «جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس»، نتيجة لرغبة الأهالي أنفسهم في ديناميكية قاعدية متجهة لأعلى (bottom–up). وبرغم من أن الفكرة في الأساس كانت إنشاء جمعية تحمل اسم العزب بحري ولا تقتصر على إحدى العزب بعينها، إلا أن بعض مسئولي الوحدة المحلية المنشأة حديثًا في ذلك الوقت كانوا يخططون أيضًا لإشهار جمعية تحمل اسم القرية، لذلك استقر رأي الشيخ موسى ومن معه على تسمية جمعيتهم نسبة إلى عزبة الفوارس التي يأتي منها غالبية المؤسسين. وفيما بعد لم ترَ الجمعية الأخرى النور والتي كان سيتم إنشاؤها باسم العزب بحري.

وكان أول نشاط لجمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس هو استمرار دار الحضانة، والتي أصبحت حضانة أهلية معترف بها. أتاح وجود جمعية أهلية مشهرة العديد من الفرص التي سمحت بتطور العمل الأهلي الناشئ في المرحلة اللاحقة.

*** بطاقة تعارف 1: الشيخ موسى سلامة:**

يعتبر الشيخ موسى من الشخصيات المعروفة والمشهود لها في القرية. وهو في الأربعينات من عمره ومتوسط القامة. ولأنه قليل المكوث في المنزل، يصعب الاتصال به هناك ويحسن الاتصال به باستخدام المحمول. يبدأ يومه باكرًا في الصباح وينتهي متأخرًا في المساء، وهو يقطع كل يوم مسافات كبيرة على دراجته البخارية الحمراء. في أحيان كثيرة، عندما كنت أريد الحديث معه، كنت أراقب الشارع من الشباك وانتظر أن يمر حتى أناديه فيتوقف لنتبادل أطراف الحديث.

يسكن الشيخ موسى في منزله مع زوجته وأولاده الخمسة في عزبة الفوارس، وهو منزل مضياف، كثيرًا ما دعيتُ فيه لتناول وجبة الغذاء أو العشاء. ويعتبر الشيخ موسى حلقة وصل بين عزبة الفوارس التي يقطنها والتي منها عائلة أمه «العطارين»، وعزبة الناصرية التي ينتمي إلى إحدى عائلاتها إذ أن والده، رحمه الله، من عائلة النجارين وهي إحدى عائلات الناصرية.

وتتعدد أنشطة الشيخ موسى فهو موظف في إدارة الشباب، ولكنه منتدب للعمل في تسجيل وتنقية الجداول الانتخابية في الوحدة المحلية وهو عمل تابع لوزارة الداخلية. وهو، مثل أغلب الموظفين في هذه المنطقة، يعمل أيضًا كمزارع حيث يزرع مساحة من الأرض في الأراضي الجديدة المستصلحة في الظهير الصحراوي، وهو أيضًا يدير دكانًا للمواد الغذائية والبقالة في عزبة الفوارس يساعده فيه باقي أفراد أسرته.

بالإضافة لهذه الأنشطة المدرّة للدخل، يتمتع الشيخ موسى بحس اجتماعي عالي يجعله نشطًا في مجالات العمل الأهلي والخيري، فهو يشترك باستمرار في اللجان العرفية لحل النزاعات ويسعي في أعمال الخير لرعاية الأرامل والأيتام، خصوصًا لأنه ممثل للأسرة الدندراوية، وهي الحركة الصوفية التي سبق الحديث عنها، في القرية. وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس وعضو مؤسس فيها، وأيضًا عضو مؤسس ونشط في جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب، وله نشاطات أيضًا في جمعيات أهلية وتعاونية زراعية أخرى.

وكان الشيخ موسى من أهم من سعوا إلى إنشاء المعهد الأزهري في القرية، وهو الذي راسل أحد رجال الأعمال المعروف عنه رعايته للمشروعات الدينية، وكللت هذه المبادرة بالنجاح إذ أن رجل الأعمال وافق على التبرع بجميع النفقات اللازمة لبناء وتأسيس هذا المعهد، والذي تم إنشاؤه بالفعل في عزبة حمردام.

3. مرحلة التقاء المبادرات الداخلية والخارجية: 1994 . 1996:

كانت إحدى مميزات إنشاء الجمعية هو فتح الباب للمشاركة في مشروعات تنموية وخدمية متعددة، حيث شهد عام 1994 بداية برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة والذي اعتمد بشكل كبير على مبدأ التنمية بالمشاركة الشعبية. وفي هذا الإطار طلب البرنامج من الوحدات المحلية تكوين فرق ولجان تضم العديد من الجهات المشاركة ومنهم رؤساء مجالس إدارات بعض الجمعيات الأهلية. وكان الشيخ موسى سلامة أحد المشاركين بصفته رئيسًا لمجلس إدارة جمعية الفوارس التي كانت في ذلك الوقت حديثة الإنشاء.

ومن الاقتراحات التي وافق عليها البرنامج بناء عدد من المباني في القرية منها مبنى السنترال، وأيضًا مبنى من طابقين ليكون مقرًا ثابتًا لجمعية تنمية المجتمع بالفوارس يضم نشاط الحضانة وأنشطة أخرى. وتم تخصيص قطعة أرض على الطريق الأسفلتي الذي يصل بين عزبتي الفوارس والناصرية بجوار عدد من المباني، منها مبنى الوحدة الاجتماعية وعدد من المدارس ومبنى الوحدة المحلية، وتم بالفعل بناء مقر الجمعية وهو المقر الحالي والثابت لها.

4. مرحلة الاستقرار وتنوع الأنشطة: 1997 . 2000:

في الوقت الذي كانت فيه الوحدة المحلية تقوم بتنفيذ مشروع مد شبكة مياه الشرب في القرية عن طريق وضع مواسير رئيسية في الشوارع، كان مطلوب من الأهالي الأخذ على عاتقهم دفع نفقات توصيل المواسير الفرعية المتصلة بالمنازل. وفي الوقت ذاته كانت هيئة كير الدولية (بطاقة تعارف رقم 2) تبحث عن جمعيات أهلية محلية في أنحاء مختلفة في الصعيد لإقامة مشروع لتوصيل مياه الشرب. وقد استغلت جمعية الفوارس هذه الفرصة للتعاون

مع هيئة كير في هذا المشروع الذي أتاح لمئات الأسر من غير القادرين أن يتم تغطية نفقات توصيلات المياه من المواسير الرئيسية إلى منازلهم.

وكان لهذا المشروع أثره البالغ على الجمعية التي ساهمت في تنمية القرية وتلبية احتياجات الأهالي الفعلية. ولأن هيئة كير تهتم بتنمية قدرات ومهارات العاملين والمسئولين عن الجمعيات الأهلية التي تتعامل معها، استطاع عدد كبير من أهالي القرية ممن كان لديهم روح المبادرة للمشاركة في الجمعية أن يصقلوا مهاراتهم في مجال التنمية من خلال حضور تدريبات وورش عمل مختلفة.

وبعد ذلك اقترحت هيئة كير على الجمعية مشروعًا آخر اشتركت فيه وهو يتعلق بالتنمية الزراعية. وبالرغم من أن هذا المشروع لم يكن له ميزانية ضخمة إلا أن أهميته كانت كبيرة، إذ أنه أتاح للجمعية وللمزارعين فرصة لزيادة الوعي بأهمية قطاع الزراعة بالنسبة لهم والوعي بإمكانيات التطوير والتحديث التي يمكن استغلالها لتعظيم الأهمية الاقتصادية لهذا النشاط الحيوي والمحوري في هذه المنطقة. وكان هذا المشروع بادرة للتعاون المستمر مع هيئة كير في مشروعات زراعية أخرى لاحقة.

وفي الفترة نفسها، وبعد الاستقرار في المقر الجديد للجمعية، بدأت العلاقات الودية تزيد مع مسئولي الوحدة الاجتماعية في المبنى المجاور. ولأن مبنى الوحدة الاجتماعية ضيق، طلب المسئولون من جمعية الفوارس الموافقة على استخدام جزءً من مبناها لمشروع تنمية المرأة الريفية. وبهذا ربحت الوحدة مساحة عمل إضافية في حين ربحت الجمعية تعزيزًا لدورها في القرية ولوضعها أمام الجهات الحكومية. وبناءً على ذلك الاتفاق، بدأ الموظف المسئول عن مشروع المرأة الريفية، الأستاذ أمين (بطاقة تعارف رقم 3) في اتخاذ الجمعية مقرًا لمكتبه ولعمله. ولحسن علاقته بالجمعية التي كانت تحتاج لشخص يشغل منصب مديرًا إداريًا لها، تم الاتفاق على أن يقوم الأستاذ أمين بهذا الدور أثناء وجوده في الجمعية ومع مباشرته لمشروع تنمية المرأة الريفية من موقعه الجديد، وهو اتفاق يخلط ما بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي.

بطاقة تعارف 2: هيئة كير الدولية[4]:

بدأت هذه المنظمة كمبادرة من شعوب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لمساندة الشعوب الأوربية في أزمة الغذاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت اسم «CARE – Cooperative for American Remittances to Europe»، ثم تطورت لتصبح منظمة دولية تهتم بالمساعدات الإنسانية والتنمية في مختلف أنحاء العالم وأصبح اسمها «Cooperative for Relief and Assistance Everywhere» دون تغيير اسمها المختصر.

وفي مصر احتفلت هيئة كير عام 2004 بمرور 50 عامًا على بدء نشاطها في هذا البلد. وتقوم المنظمة الآن بعدة مشروعات تنموية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الزراعية وغيرها، حيث تتركز هذه المشروعات في محافظات الصعيد لأنها الأكثر احتياجًا للتنمية. يتم تمويل هذه المشروعات جزئيًا من خلال هيئة كير الدولية، والجزء الآخر منح من هيئات أخرى مثل المعونة الأمريكية والمفوضية الأوروبية.

بطاقة تعارف 3: أستاذ أمين مصطفى أنور:

يسكن الأستاذ أمين في قرية مجاورة للعزب، وهو من عائلة ثرية، في الأربعينات من عمره، متزوج وأب لطفلين. من الحديث معه يتبين أنه شخص مثقف ومتفتح العقل ولديه ذكاء اجتماعي وأيضًا روح مرحة تجعله متكلمًا جيدًا وشخصًا محبوبًا من قبل المحيطين به. وبرغم من أنه ميسور الحال، إلا أنه غير متعال على الناس خصوصًا أن عمله في الوحدة الاجتماعية وفي الجمعية يجعله يتعامل مع الكثير من الفقراء والمعدمين.

وهو مسئول عن مشروع تنمية المرأة الريفية التابع لوحدة التضامن الاجتماعي حيث يوقع كل يوم في دفتر الحضور والانصراف. أما مقر عمله فهو مبنى جمعية الفوارس التي تستضيف المشروع. يقوم الأستاذ أمين أيضًا بدور مدير الجمعية أثناء تواجده فيها. بالإضافة إلى ذلك يشارك الأستاذ أمين أخاه في زراعة محصول قصب السكر في الأرض التي تملكها عائلتهما.

---

[4] **موقع الكتروني: www.careinternational.org, www.care.org.eg**

5. فترة من النزاعات العابرة

مع انتهاء مشروع توصيل مياه الشرب ظهرت مشكلة إذ أن أحد أبناء القرية، وهو يعمل في وظيفة علمية مرموقة في مدينة قنا، تقدم بشكوى ضد الجمعية اتّهم فيه مجلس إدارتها تهمًا تتعلق بذمتهم المالية. وبناءً عليه أصدر المحافظ قرارًا بحل مجلس الإدارة وتعيين مجلسًا مؤقتًا حتى يتم النظر في القضية والحكم فيها. أظهرت التحقيقات أن الناحية الفنية للمشروع بلا مخالفات، ولكن الناحية المالية خالفت القانون، إذ أن المقاولة تم إسنادها بالأمر المباشر دون الإعلان عن مناقصة في الجريدة الرسمية.

ويحكي الشيخ موسى هذه الفترة بكل ثقة واصفًا صاحب الشكوى بأنه من «أعداء النجاح» وأن اتهامه باطل. وهذا ما ظهر فيما بعد إذ أن الشيخ موسى راجع نصوص القانون واللوائح، وتبين له أن ميزانية المشروع كانت تقل عن الحد الأدنى الذي يوجب الإعلان عن مناقصة، وبالتالي فإن الإجراء الذي اتخذه مجلس الإدارة بإسناد المشروع لمقاول بالأمر المباشر كان إجراءًا قانونيًا لا خلاف عليه. ولذلك تمت تبرئة أعضاء مجلس الإدارة وعودتهم لمناصبهم.

ولعبور الأزمة والرجوع لحالة أكثر قوة، قرر المجلس عقد جمعية عمومية وانتخابات كانت نتيجتها عودة أغلب أعضاء مجلس الإدارة. وقد لعب الأستاذ محمود فتح الله (بطاقة تعريف رقم 4) دورًا هامًا في هذه المرحلة إذ أنه من عائلة البكري، وهي العائلة ذاتها التي ينتمي إليها مقدّم الشكوى، حيث قام الأستاذ محمود بحشد آراء عائلته لمنع الشاكي من التأثير السلبي على مجريات الجمعية لكي تساند العائلة مجلس الإدارة المنتخب.

يبدو لي أن هذا النزاع سببه صراع على القيادة بين من يعتمدون على مستوى تعليمي وعلمي كمصدر للمكانة الاجتماعية وبين من يعتمدون على دورهم في العمل العام. وبرغم من أن الشاكي كان عضوًا في الجمعية، بل ويحمل رقم (1) في سجل العضوية احترامًا لمكانته العلمية، إلا أنه لم يكن مشاركًا فعليًا إما لعدم رغبته أو لضيق وقته. هل كان يقصد من هذه الشكوى محاولة لإثبات نفسه ودوره في مجتمع القرية كشخص مؤثر برغم أنه لا يسكن في القرية إلا وقت الإجازات؟ تبقى الدوافع الحقيقية لهذا العمل أمرًا مبهمًا لم أتمكن من فك شفرته.

بطاقة تعارف 4: الأستاذ محمود فتح الله بكري:

درس الأستاذ محمود الحقوق ثم توجَه إلى القاهرة حيث عمل كمحام لمدة تقارب العشر سنوات في مكتب مرموق وحيث تزوج وأنجب واستقر به الحال. وعندما أصبح منصب مأذون القرية شاغرًا، أخطره بعض أقاربه بذلك لعله يرغب فيه. وبعد تفكير قرر الأستاذ محمود ترك العاصمة والعودة إلى مسقط رأسه، حيث أنه وجد نفسه أسعد حالًا وسط أهله وفي عمله كمأذون من عيشه في مدينة كبيرة ومزدحمة مثل القاهرة.

قام الأستاذ محمود بتأجير شقة في عزبة الناصرية حتى يتمكن من بناء منزلًا في عزبته الأصلية عزبة الفوارس. ولأنه مأذون العزب الثلاث، فإن سكنه في عزبة غير عزبة عائلته يعتبر ميزة له حيث تمكَن من التقارب من الجميع. ولأن عمله يحتم عليه دخول البيوت، وأيضًا لأنه يتمتع بحس اجتماعي ولباقة في الحديث، أصبح الأستاذ محمود من القادة الطبيعيين في القرية حيث يطلب منه الناس المشورة والوساطة في حل النزاعات.

ولأن مواعيد عمله تتميز بالمرونة، فإنه يزرع قطعة من الأرض المستصلحة في الظهير الصحراوي ويكرّس جزءً كبيرًا من وقته للنشاط الأهلي، فهو عضو في جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس، وكان فيه أمينًا للجنة الزراعة ثم أصبح رئيسًا لمجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، وذلك منذ تأسيسها عام 2002. ولأنه درس الحقوق، فهو يقوم بدوره بكل دقة وتفاني ويهتم بجميع التفاصيل فيما يخص الدفاتر والتقارير، مما ينعكس بالإيجاب على عمل هذه الجمعية.

6. مرحلة التخصص وإشهار جمعية شقيقة: 2002

مع استمرار الجمعية في النمو وزيادة المشروعات وتنوعها، تم إنشاء لجان مختلفة للاهتمام بكل نوع من أنواع الأنشطة، ومنها لجنة الزراعة. ومع استمرار التعاون مع هيئة كير الدولية في مشروعات للتنمية الزراعية، بدا واضحًا إمكانية تقسيم الأنشطة إلى نوعين: نشاط زراعي وأنشطة غير زراعية مثل الحضانة وغيرها. في هذه المرحلة اقترح مسئولو هيئة كير على جمعية الفوارس تحويل لجنة الزراعة إلى جمعية مستقلة لتبقى الجمعية الأصلية متخصصة في مجال التنمية الاجتماعية بالمفهوم الواسع.

وهذا هو ما حدث بالفعل في عام 2002، حيث تم إشهار جمعية تحت اسم «جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، ويسمونها أحيانًا «الجمعية الزراعية»، وهي بالطبع غير الجمعيات التعاونية الزراعية. وهي تتخذ من حجرة في مبنى جمعية الفوارس مقرًا لها. أما أعضاء مجلس إداراتها فأغلبهم ممن كانوا أعضاء لجنة الزراعة في جمعية الفوارس، ورئيس مجلس الإدارة هو الأستاذ محمود فتح الله مأذون القرية. وبهذا يمكننا استنتاج أن العلاقة بين الجمعيتين أكثر من علاقة جيرة أو صداقة، ويمكننا أن نصف الجمعية الزراعية بأنها الشقيقة الصغرى لجميعه الفوارس.

7. مرحلة التوسع والاحتراف: منذ 2002

مع إنشاء الجمعية الزراعية، أتاح التخصص للجمعيتين أن تصقلا مهاراتهما وحرفيتهما وتوسيع قاعدة أنشطتهم. بدأت كل جمعية في إيجاد تمويل لمشروعات جديدة إذا أن جمعية الفوارس حصلت على تمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية لعمل مشروع كسح مياه الصرف من البيارات، وهو على خلفية خبرتها في مشروع توصيل مياه الشرب من قبل. أما الجمعية الزراعية فدخلت في شراكة هيئة كير للقيام بمشروع للزراعة الآمنة والنظيفة، ثم مشروع للزراعات التصديرية وثالث لإنشاء مصنعًا للأسمدة العضوية (الكمبوست).

ولم يعنِ التخصص أن تقتصر كل جمعية على مجالها فقط، فعلى سبيل المثال، ظل لجمعية الفوارس نشاط زراعي يتمثل في اشتراكها في مشروع الزراعة الآمنة. كما بدأت جمعية تنمية المجتمع الزراعي مشروعًا للقروض الصغيرة للمرأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية. وفي عام 2004، اشتركت الجمعيتان مع 9 جمعيات أخرى في المحافظة لإنشاء الاتحاد النوعي لجمعيات التنمية العاملة في مجال التنمية الزراعية في محافظة قنا، وهو الأول من نوعه على مستوى الجمهورية.

أهداف الجمعيتين:

للجمعيتين مجموعة من الأهداف بعضها مشترك، منها أهداف معلنة وأخرى غير معلنة. من الأهداف غير المعلنة للجمعيتين تكوين قاعدة شعبية منظمة وقادرة على توصيل صوت أبناء القرية للجهات الأخرى، الحكومية

وغير الحكومية، وذلك للاستفادة مما يتاح من فرص للتنمية تفيد المجتمع المحلي. لأعضاء مجلس إدارة الجمعيتين هدف غير معلن وهو زيادة مكانتهم الاجتماعية داخل القرية عن طريق المساهمة في العمل الأهلي من خلال الجمعيتين.

ولجمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس عدد من الأهداف المعلنة، وهي أهداف عامة وطموحة. تهدف هذه الجمعية إلى الآتي: 1) تنمية المجتمع المحلي عن طريق عمل مشروعات اقتصادية لزيادة دخل الأسر في مجالات زراعية وغير زراعية. 2) توفير خدمات ثقافية وعلمية ودينية وتنظيم حملات توعية ودورات تدريبية. 3) توفير خدمات ومساعدات اجتماعية للأسر وللأطفال عن طريق دار الحضانة وفصول محو الأمية وما إلى ذلك من أنشطة.

أما جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري فهي تهدف إلى الآتي: 1) تحسين مستوى معيشة الأفراد. 2) مساعدة صغار المزارعين على الوصول إلى المصدرين. 3) فتح أسواق جديدة للحاصلات الزراعية في الداخل والخارج. 4) تقديم النصائح الفنية للمزارعين وتوجيههم نحو الزارعات الجديدة والطرق الحديثة. 5) تدريب الفتيات على معاملات ما بعد الحصاد. 6) رفع المستوى الثقافي للمرأة الريفية لتأخذ وضعها في المجتمع.

أنشطة ومشروعات تقوم بها الجمعيتان:

يمكن تقسيم أنشطة ومشروعات الجمعيتين المتعددة بحسب الإمكانيات المستغلة والتمويل المخصص لها إلى أنشطة ومشروعات كبيرة الحجم، وأخرى متوسطة الحجم وأخرى مستقبلية وغير ذلك من الأنشطة كالآتي:

أنشطة ومشروعات كبيرة الحجم:

1- يعد مشروع كسح بيارات الصرف الصحي أهم مشروعات جمعية الفوارس. ظهر الاحتياج عندما أصبحت المنازل مزوّدة بمياه الشرب عن طريق المواسير، مما أدى إلى زيادة استهلاك المياه، فلم تعد

البيارات القديمة تكفي للتخلص من مياه الصرف، فقد ارتفع منسوب المياه الجوفية وزادت نسبة التلوث فيها. وفي انتظار تنفيذ مشروع للصرف الصحي المغطى تم عمل مشروع الكسح والذي تم من خلاله حفر وعزل بيارات مجمّعة في شوارع القرية ويتم تفريغها دوريًا بواسطة جرّارين تديرهما الجمعية ليتم إلقاء مياه الصرف بعيدًا عن القرية في منطقة صحراوية. تكلّف المشروع حوالي 300.000 جنيه مصري بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو معمول به منذ عام 2003. يتم كسح البيارات من عزبة الفوارس في الأساس وأيضًا من الناصرية وحمردام وأحيانًا من قرى مجاورة. ويمكن للأسر أن تدفع اشتراكًا شهريًا مقابل هذه الخدمة أو أن تدفع للسائق مقابل النقلة، وذلك لتغطية نفقات الوقود والصيانة وأجور السائقين والعاملين.

2- أما بالنسبة لجمعية تنمية المجتمع الزراعي، فإن أكبر مشروع لديها هو مشروع تدوير المخلفات الزراعية وإنتاج السماد العضوي والذي تم إنشاؤه تحت رعاية هيئة كير الدولية وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية ومن سفارة الولايات المتحدة بإجمالي تمويل حوالي 400.000 جنيه مصري. وينتج هذا المشروع الكمبوست منذ عام 2003 ويتخذ قطعة أرض في الظهير الصحراوي مملوكة لأحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية مقرًا له، وهي تبعد عن القرية حوالي 20 دقيقة بالسيارة. يتم استخدام السماد المنتج إما لصالح المزارعين أعضاء الجمعية الذين يزرعون زراعات آمنة وزراعات تصديرية، وإما يتم تسويقه في المنطقة حيث يقل سعره عن نظيره المنتج في مناطق بعيدة.

أنشطة ومشروعات متوسطة الحجم:

3. اشتركت الجمعيتان في مشروع الزراعة الآمنة في الفترة من عام 2003 وحتى عام 2006، بالتعاون مع هيئة كير الدولية. تضمّن هذا المشروع تعريف المزارعين بأساليب الزراعة الآمنة والزراعة العضوية وحثهم على تطوير الطرق المستخدمة للحفاظ على البيئة وعلى سلامة المنتج. وكان من نتائج هذا المشروع وصول أكثر من 20 مزرعة في العزب بحري إلى ممارسة الزراعة العضوية بالفعل.

4. وبالتزامن مع مشروع الزراعة الآمنة، اشتركت جمعية تنمية المجتمع الزراعي منذ عام 2003 في مشروع الشمس، أيضًا بالتعاون مع هيئة كير. يهدف هذا المشروع إلى زيادة دخل صغار المزارعين عن طريق مساندتهم بالدعم الفني والمالي اللازم لتوجيه منتجاتهم للتصدير. كان تزامن هذا المشروع مع مشروع الزراعة الآمنة وتوفر السماد العضوي الذي تنتجه الجمعية أتاح لعدد من المنتجين في القرية، ولأول مرة، أن ينجحوا في تصدير جزءً من محصولهم.

5. من المشروعات المهمة للجمعيتين مشروعات القروض الصغيرة الدوارة للمرأة. حصلت جمعية الفوارس على رأس مال لهذا المشروع عندما طلبت من المنتفعين من توصيل مياه الشرب سداد جزءٍ من تكلفة التوصيل على عدة أقساط، بهدف إرساء مشروع للقروض الدوارة بشكل مستديم. قدمت هذه الجمعية 335 قرضًا خلال الفترة من 2002 وحتى 2006 بفائدة قدرها 5٪ حيث يتم تسديد المبلغ على 12 قسطًا.

بدأت جمعية تنمية المجتمع الزراعي هي الأخرى مشروعًا للقروض الدوارة عام 2005 بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية استفادت منه، حتى عام 2006، 159 مقترضة بمبلغ 600 جنيه مصري لكل قرض يتم سداده على 10 أشهر بفائدة قدرها 10٪. وبرغم أن قيمة الفائدة في هذا المشروع تبدو كبيرة، إلا أنها أقل من مثيلتها في البنوك، مما يجعل عليها إقبالًا شديدًا.

يهدف توجيه هذه القروض للمرأة، وليس للرجل، إلى محاولة تمكين المرأة الريفية وتحسين أوضاعها، وأيضًا لأن التجربة أثبتت أن القروض المعطاة للنساء يتم سدادها بانتظام أكبر من القروض التي يستفاد منها الرجال. يرجع ذلك لأسباب تتعلق بطبيعة العلاقات بين الرجال والنساء في المجتمع الريفي كما سيتم تناول ذلك في فصل لاحق. وغالبًا ما يكون الضامن للمرأة زوجها أو والدها، إذ يشترط المشروع أن يكون الضامن موظفًا له مرتب ثابت. وفي أغلب الأحيان يكون القرض بهدف عمل مشروع عائلي، إما مشروع إنتاجي أو بغرض الاستهلاك للتجهيز للزواج أو لتغطية نفقات العلاج. وبرغم من أن المشروع لا يسمح بإعطاء القروض إلا لغرض الإنتاج، إلا أنه يتم التغاضي عن هذا الشرط في أغلب الأحيان.

6. تعد دار الحضانة هي النشاط المؤسس التي بدأت معه قصة الجمعيتين. يلتحق بهذه الحضانة حوالي 20 طفلًا ممن تعمل أمهاتهم خارج المنزل. هؤلاء الأمهات هن في الغالب سيدات متعلمات وموظفات، لذا يهتممن بأن يتعلم أبنائهن مبكرًا وألا ينتظرن الالتحاق بالصف الأول الابتدائي كما هو حال أغلب الأطفال. يدفع الأهالي اشتراكًا شهريًا يتيح للجمعية دفع مرتبات لمشرفتين على الحضانة وتغطية النفقات الأخرى لهذا النشاط.

7. بدأت جمعية الفوارس عام 2000 مشغلًا للحياكة لفتيات القرية حيث وفرت الجمعية الماكينات ومدرّبة لتعليم الفتيات. ولكن لم يلقَ هذا المشروع النجاح المنتظر لأن الحياكة لم تعد تجذب الفتيات في ظل وجود الملابس الجاهزة في الأسواق بأسعار زهيدة. لم يتبقَ من هذا النشاط أثناء وجودي في الجمعية إلا حائكة واحدة من الناصرية طلبت من الجمعية مساعدتها بإتاحة الفرصة لها لاستخدام ماكينات الجمعية لتفصيل الملابس، حيث تمدها الجمعية بالقماش والخيوط، وترد هي للجمعية قيمتها بعد أن تبيع الملابس وتزيد عليها 25٪ من الأرباح تدخل خزينة الجمعية في حين تحتفظ هي بالـ75٪ الباقية.

أنشطة غير هيكلية:

8. بالإضافة للمشروعات السابقة ذات الهيكل الواضح، تقوم الجمعيتان بأنشطة وبأدوار أخرى هامة في القرية نادرًا ما يتم تسليط الضوء عليها أو أخذها في الاعتبار برغم فائدتها للمجتمع. في هذا الإطار يمكن ذكر أهمية دور مقر الجمعيتين كمكان للتواصل وتبادل الآراء. يعلم أهل القرية أنهم يستطيعون القدوم للجمعية لطلب المساعدة أو المشورة في حل مشكلاتهم أو معرفة الإجراءات التي عليهم أن يتّبعوها. أحيانًا يأتي لمقر الجمعيتين رجال ونساء يريدون أن يساعدهم أحد على كتابة خطاب رسمي يريدون أن يخاطبوا به جهة من الجهات، أو يأتون لعرض مشكلة تعترضهم ويريدون من الأستاذ أمين أو الشيخ موسى أو الأستاذ محمود إبداء رأيهم بصفتهم أهل للثقة.

9. يتم من حين لآخر تنظيم بعض الأنشطة عند ظهور حاجة لذلك. على سبيل المثال، قامت الجمعيتان بإقامة ندوات للتوعية عن مرض أنفلونزا الطيور أو عن موضوعات أخرى تهمّ الأهالي.

مشروعات مستقبلية:

10. تخطط الجمعيتان سويًا، وبمشاركة الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال التنمية الزراعية، لإقامة مشروع لتبطين المساقي لدى المزارعين بتمويل من منظمة مبادرة حوض النيل. يهدف هذا المشروع للحد من الفاقد من مياه الري وأيضًا ترشيد الوقت والتكلفة اللازمة للري عن طريق تبطين المساقي الموجودة داخل أراضي المزارعين المستفيدين من هذا المشروع بالطوب والأسمنت.

11. حصلت جمعية تنمية المجتمع الزراعي عام 2006 على الموافقة من قبل الجهة الممولة للاشتراك في مشروع EurepGAP والذي يتيح للمزارعين المحليين الإنتاج وفقًا لشروط الاتحاد الأوروبي لكي يتمكنوا من التصدير للأسواق الأوروبية. يهدف المشروع إلى توفير الدعم الفني والإمكانيات المادية المطلوبة والتي لا يستطيع المزارع الصغير توفيرها وحده. ومما أثار دهشتي هو أن الممول الرئيسي لهذا المشروع هو الوكالة الأمريكية للتنمية، وليس المفوضية الأوروبية.

12. تبحث جمعية الفوارس عن جهات لتمويل مشروع تزمع إقامته لنشر تكنولوجيا المعلومات في القرية. تهدف هذه الفكرة إلى إنشاء قاعة مزودة بأجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت، بحيث يكون هذا المكان مركزًا للتدريب على الحاسب الآلي صباحًا ومقهى للإنترنت مساءً لأن الأهالي يضطرون للذهاب إلى المدينة للحصول على هذه الخدمة.

الإمكانيات المادية والميزانية:

تمتلك الجمعيتان أدوات وإمكانيات تتيح لها توفير جوًا ملائمًا للعمل، إذ أن جمعية الفوارس تمتلك المبنى وتتشارك الجمعيتان في تجهيزه. لدى جمعية الفوارس جهاز تليفون وتلفزيون للحضانة، بالإضافة لعدد من المراوح وبوتاجاز وثلاجة يقدر ثمنهم 6000 جنيه وماكينتين خياطة قيمتهما 10.000 جنيه. أما جمعية تنمية المجتمع الزراعي فهي تمتلك جهاز كمبيوتر وطابعة وجهاز تليفون وفاكس يقدر قيمتهم بـ6250 جنيهًا. جميع هذه التجهيزات يتم مشاركتها بين الجمعيتين وهما بذلك متكاملتان.

بالإضافة إلى ذلك تمتلك كل جمعية بعض المعدات المستخدمة في المشروعات المختلفة منها جراران ومقطورتان كسح لمشروع الصرف بجمعية الفوارس قيمتهم 196.000 جنيه، وجرار ومقطورة ومفرمة وبعض المعدات الأخرى لمشروع تدوير المخلفات الزراعية بجمعية تنمية المجتمع الزراعي قيمتهم 191.000 جنيه.

أما بالنسبة للميزانيات فبلغت في جمعية الفوارس 34.000 جنيه عام 2005، منها 31.500 لمشروع الكسح وحده، في حين بلغت ميزانية جمعية تنمية المجتمع الزراعي في العام نفسه 19.000 جنيه منها 15.000 جنيه تخص مشروع تدوير المخلفات الزراعية الذي بدأت حساباته في منتصف ذلك العام.

فريق العمل في الجمعيتين:

يعمل عدد من الأشخاص داخل مقر الجمعيتين وهم متواجدون فيه بشكل يومي. في الدور الأرضي يعمل أستاذ أمين وهو مسئول عن أغلب الأمور اليومية في جمعية الفوارس. تساعده على ذلك المهندسة هالة وهي مهندسة زراعية متزوجة وتعيش في عزبة الفوارس، وهي أول شابّة تحصل على شهادة جامعية على مستوى القرية. وجود المهندسة هالة في الجمعية وجود تطوعي، أما رسميًا فهي تعمل في الجمعية التعاونية الزراعية. تقول المهندسة هالة أنه لا يسند لها عمل في الجمعية التعاونية لأن عدد الموظفين أكبر من المطلوب ولأنها المرأة الوحيدة العاملة هناك، لذلك هناك اتفاق ضمني وغير معلن أن تذهب المهندسة للجمعية التعاونية للتوقيع في مسجل الحضور والانصراف، ولا مانع من أن تقضي يومها في العمل الأهلي في الجمعيات بشكل تطوعي. تساعد المهندسة هالة في استلام أقساط القروض الدوارة من السيدات، ويساعدها في ذلك كونها امرأة. بالإضافة إلى ذلك فإن المهندسة هالة عضو في مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي.

أما في الدور الأول، فتوجد أم كلثوم، وهي مسئولة القروض في جمعية تنمية المجتمع الزراعي، وهي شابّة من الفوارس متخرجة في كلية الخدمة الاجتماعية. بالإضافة لعملها في تحصيل الأقساط وتسليم القروض، ترد أم كلثوم على التليفون وتقوم بالتعاملات المالية مع البنك بخصوص مشروع القروض.

وخلال العام الدراسي يزيد التواجد النسائي في المقر بوجود نبيلة وفاطمة اللتين تشرفان على الحضانة. الأولى درست في مدرسة ثانوية صناعية تخصص حياكة، وهي من الناصرية، والثانية درست في مدرسة ثانوية تجارية وهي من حمردام.

أما خارج المقر فيعمل المهندس منصف مديرًا لمشروع تدوير المخلفات الزراعية، وهو مهندس زراعي من الفوارس وزوج المهندسة هالة. يعمل معه في هذا المشروع مدحت كسائق للجرار، وهو من الناصرية. أما بالنسبة لمشروع كسح مياه الصرف التابع لجمعية الفوارس، فيعمل به سائقان هما زايد وعبد الرحيم، الأول من قرية العزب قبلي والثاني من الناصرية، كما يعمل معها عاملان هما عبد الرحمن وسيد وهما من الفوارس ويعملان أيضًا على حراسة مقر الجمعيتين أثناء الليل حيث يتناوبان البيات فيه.

في الإجمالي، هناك أحد عشر شخصًا يعملون في الجمعيتين. ثمانية منهم يعملون في جمعية الفوارس، منهم اثنان بدون أجر من الجمعية وهما الأستاذ أمين وهو موظف في الوحدة الاجتماعية والمهندسة هالة وهي موظفة في الجمعية التعاونية، أما جمعية تنمية المجتمع الزراعي فيعمل بها ثلاثة أشخاص. داخل مقر الجمعيتين يعمل خمسة أشخاص منهم أربع سيدات، في حين يعمل ستة أشخاص في المشروعات القائمة خارج المقر وجميعهم من الرجال.

مجلس إدارة الجمعيتين:

وفقًا لما ينص عليه قانون الجمعيات، يتكون مجلس إدارة كل جمعية من عدد فردي من الأعضاء. في الجمعيتين محل الدراسة يتكون مجلس الإدارة من عدد سبعة أفراد، منهم سيدة واحدة هي المهندسة هالة في مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي. وإن بدا هذا التمثيل النسائي متواضعًا، إلا أنه يعتبر طفرة اجتماعية لم تكن متاحة في الماضي.

يجتمع مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي مرة كل شهرين أو ثلاثة في مقر الجمعية. نادرًا ما تكون المهندسة هالة حاضرة لأن الاجتماع يكون ليلًا، ولكنها تطّلع دائمًا على جدول الأعمال وعلى القرارات وتعطي رأيها أثناء تواجدها نهارًا في الجمعية. تمتاز هذه الاجتماعات بالجدية والانتظام وذلك لأن الأستاذ محمود رئيس مجلس

الإدارة هو شخص منظّم، ولأن أعضاء المجلس بينهم علاقات صداقة خارج إطار الجمعية مما يسهّل عملهم كفريق.

وقد أتيحت لي الفرصة أثناء تواجدي لحضور أحد هذه الاجتماعات، والذي حضره الأعضاء الذكور في المجلس جميعهم بالإضافة إلى المهندس منصف والذي عرض على المجلس تطورات مشروع تدوير المخلفات، وكان بعدها النقاش حاميًا حول أفضل ما يمكن عمله في المرحلة القادمة فيما يخص تسويق السماد العضوي. وبعد ذلك تمت مناقشة رغبة عضو مجلس الإدارة الذي يستضيف هذا المشروع في أرضه في عدم الاستمرار، وهنا أيضًا كان النقاش حاميًا لمحاولة إيجاد بدائل. أما الجانب الأخير من الاجتماع فكان أغلبه عرض للأخبار والموافقة على ما يتم في الجمعية وبعض القرارات الأقل أهمية والتي تستدعي نقاشات طويلة.

أما مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس، فهو يجتمع نادرًا وبصفة غير منتظمة في منزل أحد الأعضاء، ودائمًا ما تكون نسبة الحضور محدودة. وبالرغم من ذلك، فإن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة يتم كتابتها بانتظام لعرضها على جهات التضامن الاجتماعي بحسب القانون. ثلاثة فقط من أعضاء المجلس السبعة يترددون على الجمعية بانتظام لمباشرة أعمالها. من الأربعة الباقين التقيت باثنين بالصدفة والاثنين الآخرين لم أجد أي فرصة للقائهم خلال الأشهر التي قضيتها في القرية.

الجمعية العمومية وأعضاء الجمعيتين:

بلغ أعضاء جمعية الفوارس في أغسطس 2006 عدد 303 عضوًا منهم 66 من النساء بنسبة 22٪، في حين بلغت عضوية جمعية تنمية المجتمع الزراعي 103 عضوًا كنت أنا آخرهم، ومنهم 13 من السيدات بنسبة 12٪.

أثناء تواجدي انعقد اجتماع الجمعية العمومية لجمعية تنمية المجتمع الزراعي وكنت من الحاضرين. تم الاجتماع في فناء المقر حيث وضعت الحصائر لهذا الغرض. من إجمالي أعضاء الجمعية، كان قد دفع الاشتراك السنوي 39 فردًا وهم من لهم حق الحضور، حضر منهم 13 فقط. حضر أيضًا بعض الأطفال بصحبة والديهم.

وتم تأجيل الاجتماع لمدة ساعة لعدم اكتمال النصاب القانوني، تم تقديم أثنائها الشاي والحلوى وتجاذب الحاضرون أطراف الحديث بشكل ودي.

بدأ الاجتماع الفعلي بتلاوة القرآن، وبعدها أسرد الأستاذ محمود، رئيس مجلس الإدارة، تقرير مجلس الإدارية عن العام المنتهي. طرح الحاضرون بعض الأسئلة الإيضاحية ولكن لم يكن هناك نقاش بمعنى الكلمة. أسرد بعدها الأستاذ محمود خطة المجلس للعام التالي وقام بعرض ملخص للميزانية. لم يكن هناك أي انتخابات أو قرارات يتم أخذها أثناء الجمعية العمومية، بل كانت فقط إجراء قانوني وإضفاء للشرعية على قرارات مجلس الإدارة التي يتم اتخاذها على مدار العام.

****

أتاح هذا الفصل للقراء معرفة مبدئية بالجمعيتين محل الدراسة، بعد أن تم التعارف على القرية في الفصل السابق، وذلك قبل الخوض في نتائج البحث المباشرة من خلال التشكيلات الاجتماعية المختلفة في الفصول التالية. ومن الجدير بالتوضيح أن هذا البحث يتناول الجمعيتين كوحدة واحدة وذلك لوجود علاقات تاريخية وحالية تجعلنا نعتبرهما قاعدة أهلية واحدة تعمل في تنسيق واضح بين الأطراف الفاعلة في الجمعيتين وإن كانت كل جمعية، بحسب القانون، مستقلة وقائمة بذاتها. ويمكن تقدير العدد الكلي للمتعاملين والمستفيدين من الجمعيتين بحوالي 400 إلى 500 أسرة، أي ما يوازي 2000 إلى 2500 فرد من أبناء المجتمع المحلي سيتم دراستهم من خلال التشكيلات الاجتماعية في الفصول التالية.

الجزء الثاني: التشكيلات الاجتماعية الداخلية

الفصل الثالث: التشكيلات الاجتماعية المكانية

يقصد بالتشكيلات الاجتماعية المكانية العلاقات الناتجة عن الانتماء الجغرافي للجمعيات وللأطراف الفاعلة فيها إلى منطقة معيّنة: عزبة أو قرية أو نطاق أوسع. يبدو أن مؤسسي الجمعيتين كانوا على وعي بأهمية البعد المكاني، لذا اختاروا أن ينشئوا الجمعيتين تنتميان للقرية ككل مع التأكيد أيضًا على الانتماء إلى نطاق أوسع وهو مركز إسنا مثلما هو موضح في لائحة كل جمعية. ولكن الواقع أكثر تعقيدًا إذ أن التقسيم المكاني به الكثير من المرونة ويتأثر بالكثير من العوامل.

الانتماء المكاني:

يوضح الانتماء المكاني لأعضاء الجمعية العمومية لكل جمعية جزءً من هويتها المكانية. بالنسبة لأعضاء جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس، وعددهم 303، منهم 265 من عزبة الفوارس نفسها، أي 87.5٪، مقابل 29 عضوًا من الناصرية بنسبة 9.6٪ و7 أعضاء من حمردام بنسبة 2.3٪، في حين يوجد عضوان فقط من خارج العزب بحري منهما الأستاذ أمين.

أما بالنسبة لجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، والبالغ عددهم 102، فمنهم 58 عضوًا من عزبة الفوارس بنسبة 57٪ و22 عضوًا من الناصرية بنسبة 21.5٪ و4 فقط من حمردام، أي 4٪، في حين أن 18 عضوًا، أي 17.5٪، ينتمون إلى خارج القرية، بعضهم من القرى المجاورة والبعض الآخر من مدينة إسنا نفسها.

وإذا عرفنا أن سكان العزب الثلاث يبلغ عددهم بالتوالي 11000 نسمة للناصرية و5200 الفوارس و2800 لحمردام بنسبة 4:2:1، نجد أن توزيعهم في عضوية الجمعيتين ليس متناسبًا مع هذه النسبة، إذ أن توزيع أعضاء جمعية الفوارس على العزب الثلاث هو 4:36:1 وتوزيع أعضاء جمعية تنمية المجتمع الزراعي 6:15:1 وبهذا تحتل عزبة الفوارس مركز الصدارة في الحالتين.

كما نجد أن عضوية مجلس الإدارة يعكس أيضًا صدارة أهل الفوارس إذ أن أعضاء مجلس الإدارة السبعة جميعهم من الفوارس إلا إذا اعتبرنا رئيسها الشيخ موسى ذا انتماء مزدوج للفوارس و للناصرية (راجع بطاقة التعارف به في الفصل السابق) ويمثلون ستة من الأعضاء السبعة في مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي والسابع، الأستاذ كرم محمود، من الناصرية.

أما بالنسبة للعاملين، فنجد أن توزيع انتمائهم المكاني لا يخضع للاتجاه نفسه إذ أن تمثيل المنتمين إلى عزبة الفوارس ليس واضحًا. من العاملين في الجمعيتين، والبالغ عددهم 11، 5 فقط ينتمون إلى عزبة الفوارس و4 ينتمون إلى العزبتين المجاورتين الناصرية وحمردام، في حين أن 2 منهم ينتميان إلى قرى أخرى غير قرية العزب بحري.

التوزيع المكاني للأنشطة والمشروعات:

يمكن تقسيم الأنشطة والمشروعات في الجمعيتين بحسب التوزيع المكاني إلى ثلاثة أنواع: الأنشطة ذات النطاق الجغرافي المحدود، والأنشطة ذات النطاق الجغرافي المتوسط، والأنشطة ذات النطاق الجغرافي الفضفاض.

1. أنشطة ذات نطاق جغرافي محدود:

يقتصر النطاق الجغرافي لمشروعين من مشروعات جمعية الفوارس على أهالي عزبة الفوارس وهما مشروع توصيل مياه الشرب ومشروع القروض الدوارة للمرأة. في حالة المشروعين، كان من الممكن أن يشملا منتفعين من خارج هذه العزبة لأنهما يتعلقان باحتياجات عامة لدى سكان هذه الناحية وليس سكان هذه العزبة دون غيرهم. يمكن

إرجاع اقتصار هذين المشروعين على عزبة الفوارس إلى قرار ضمني من مجلس إدارة الجمعية يمكن تفسيره بالرجوع للانتماء المكاني لأعضاء المجلس.

2. أنشطة ذات نطاق جغرافي متوسط:

تتميز هذه المجموعة من الأنشطة والمشروعات أنها تضم مستفيدين في مناطق جغرافية مختلفة، ولكن مع تمثيل أكبر لسكان عزبة معينة وهي عزبة الفوارس. ثلاثة مشروعات يمكن وضعها في هذه المجموعة وهم مشروع كسح بيارات الصرف الصحي ودار الحضانة التابعين لجمعيه الفوارس، ومشروع القروض الدوارة للمرأة التابع لجمعية تنمية المجتمع الزراعي.

جميع المشتركين في مشروع الكسح والذين يدفعون اشتراكًا شهريًا هم من سكان الفوارس، أما سكان العزب الأخرى فيدفعون أجرة الكسح بالنقلة، مما يمثل مبلغًا أكبر. يتم تقسيم العمل في هذا المشروع بحيث يعمل جرار بمقطورة لكسح بيارات منازل عزبة الفوارس والجرار الآخر يهتم بالمناطق الأخرى.

أما بالنسبة لدار الحضانة، فنجد أن أغلب الأطفال فيها ينتمون لأسر عزبة الفوارس وعزبة حمردام، ونادرًا ما يأتيها أطفال من أسر الناصرية. يرجع ذلك لأن أطفال أسر الناصرية غالب ما يذهبون للحضانة التابعة لجمعية تنمية المجتمع بالناصرية لقرب المسافة بالنسبة لهم.

المشروع الثالث ذو النطاق الجغرافي المتوسط هو مشروع القروض الدوارة التابع لجمعية تنمية المجتمع الزراعي، حيث 53٪ من المستفيدات منه ينتمين إلى عزبة الناصرية و42٪ إلى عزبة الفوارس و5٪ إلى عزبة حمردام، أي أن المستفيدات من عزبة الفوارس يفوقن نسبة سكان هذه العزبة بالمقارنة بإجمالي سكان القرية.

3. أنشطة ذات نطاق جغرافي فضفاض:

يمكن تصنيف أربعة مشروعات على أنها ذات نطاق جغرافي فضفاض، أي أن المشتركين فيها ينتمون إلى مناطق متفرقة دون أغلبية واضحة لسكان عزبة أو قرية معينة. هذه المشروعات جميعها هي مشروعات التنمية الزراعية. يرجع ذلك لأن هذه المشروعات تتطلب أن يكون المزارعون المشاركون فيها لديهم بعض الإمكانيات

المادية، ولديهم مساحة من الأرض مناسبة لتطبيق نظم متطورة للزراعة الآمنة وللزراعة التصديرية. ينتمي بعض هؤلاء المزارعين لقرى مجاورة، وبعضهم يسكن مدينة إسنا، والبعض الآخر لم يتم الاستدلال على انتمائهم المكاني، حيث أن الأشخاص الذين أمدوني بالمعلومات لم يكونوا على علم بذلك، لأنهم لم يهتموا أن يسألوا عن هذه التفاصيل عند قبول مشاركة بعض المزارعين في مشروعات الجمعية.

تأثير المؤسسين:

العامل الأول الذي يفسر التشكيلات الاجتماعية المكانية من حيث تكوين مجالس الإدارات والعاملين والأعضاء والمستفيدين من الجمعيتين يكمن في تأثير المؤسسين والاختيارات التي اتخذها هؤلاء منذ بدايات كل جمعية، خصوصًا جمعية الفوارس التي تم تأسيسها من قِبَل مجموعة من الأفراد المنتمين لعزبة الفوارس والذين كانوا يسعون لأن تكون الجمعية في خدمة القرية ككل. يشعر عدد كبير من سكان عزبتي الناصرية وحمردام أن ليس لهم مكان في الجمعية لأنهم لم يشاركوا في مرحلة التأسيس ولم يكن لهم تمثيل قوي في البداية، خصوصًا لأن اسم الجمعية المنشأة يشير بوضوح لتبعيتها لعزبة الفوارس. ويبدو أن الانتماء المزدوج لرئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ موسى إلى عزبة الناصرية من ناحية عائلة أبيه وإلى عزبة الفوارس من ناحية عائلة أمه، لم يساعد على إفساح مكان كاف لأبناء الناصرية. وغالبًا ما يرجع ذلك لكون الشيخ موسى يسكن الفوارس حيث تتركز أنشطته وعلاقاته الاجتماعية.

أما بالنسبة لجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، فإن ظروف نشأتها وتأثير مؤسسيها جعلا من التشكيلات الاجتماعية المكانية فيها متباينة مع سابقتها. منذ البداية سعى مؤسسو هذه الجمعية إلى إشراك سكان العزب الأخرى، بالرغم من كون أغلبهم من سكان الفوارس وكون هذه الجمعية متأثرة بالتشكيلات الاجتماعية المكانية التي ورثتها عن جمعية الفوارس. إن اختيار مجال محدد لعمل هذه الجمعية، أي مجال التنمية الزراعية، له أثر واضح في رغبة المؤسسين في إفساح مجال أوسع لمشاركة المهتمين بهذا النشاط على مستوى إطار مكاني أوسع، وقد انعكس ذلك على اختيار اسم الجمعية وارتباطه باسم القرية وليس لإحدى العزب بعينها.

تأثير شبكات العلاقات الاجتماعية:

إن كان تأثير المؤسسين مرتبطًا بمرحلة إنشاء كل جمعية، فإن شبكات العلاقات الاجتماعية تأتي زمنيًا في المرحلة اللاحقة للتأسيس لتكمل تأثيرها على التشكيلات الاجتماعية المكانية. من خلال مصادر متعددة، تبيّن أن الأعضاء والمنتفعين القادمين من عزب أو قرى أخرى أغلبهم مرتبطون بعلاقات اجتماعية مع أشخاص داخل الجمعية هم الذين دعوهم للمشاركة.

نجد على سبيل المثال، أن جميع أعضاء جمعية الفوارس المنتمين لعزبة حمردام هم أحد أعز أصدقاء الشيخ موسى وإخوته، وأن فاطمة، مشرفة الحضانة من عزبة حمردام، هي ابنة أحدهم. نجد أيضًا أن عددًا من أعضاء جمعية تنمية المجتمع الزراعي والقادمين من قرى بعيدة، هم مدرسون في المدرسة الثانوية الزراعية بالقرية دعاهم أحد أعضاء إدارة الجمعية للمشاركة في الجمعية، وهو زميل لهم يعمل مدرسًا في هذه المدرسة. نجد أيضًا أن عددًا كبيرًا من النساء العضوات في جمعية الفوارس والمنتميات لعزبة الناصرية يحملن أرقام عضوية متتابعة، دليل على دخولهن الجمعية مجتمعات. وبالبحث اكتشفت أنهن شاركن في ورشة الخياطة بالجمعية، وبالتالي يخلق ترابطهن شبكة علاقات اجتماعية.

غياب تأثير النشاط الزراعي والري:

في البداية كنت قد وضعت فرضية بأن النشاط الزراعي عامل مؤثر في التشكيلات الاجتماعية المكانية عن طريق ظهور أنشطة متعلقة بمحصول معين أو بأسلوب زراعي معين، يتبناه مزارعون متجاورون أو من منطقة واحدة، وبالمثل نظام الري، إذ افترضت أن المزارعين المتشاركين في مساقي مشتركة يمكنهم أن يشاركوا في مشروعات وأنشطة مشتركة في نطاق جغرافي معيّن حول هذه المساقي، إلا أن هذين الفرضين لم يثبتا صحتهما لأن اختيار المحصول المزروع وأسلوب الزراعة المتّبع هو في الأغلب اختيار فردي، وأيضًا مشاركة المزارعين في أنشطة الجمعيتين ومشروعاتهما هو أيضًا اختيار فردي في المقام الأول دون وجود رؤية واضحة لإدخال البعد المكاني كعنصر من عناصر إعداد المشروعات التي تقوم بها الجمعية أو كمعيار لاختيار المشاركين فيها.

****

تُظهر التشكيلات الاجتماعية المكانية البعد الاجتماعي للتوزيع الجغرافي للأشخاص المتعاملين مع الجمعيتين وللأنشطة والمشروعات الموجودة. تؤثر طبيعة كل نشاط وكل مشروع على تحديد الإطار الجغرافي المناسب لتطبيقه. كما يحدد صانعو القرار في الجمعيتين، بحسب انتماءاتهم المكانية، توجهات كل جمعية في اختيار الحيّز المكاني لكل نشاط. هذا الحيّز المكاني ليس له إطار واحد ثابت بل يتمتع بقدر من المرونة ويمكن أن يتغيّر مع الوقت بفعل التأثيرات الاجتماعية عليه.

الفصل الرابع: التشكيلات الاجتماعية العائلية

يأتي الدور هنا للحديث عن الانتماءات العائلية، وهي امتداد للانتماءات المكانية السابق ذكرها، حيث أن كل عزبة تنقسم إلى عائلات، ثم تنقسم كل عائلة إلى بيوت. سوف أقتصر في هذا الفصل على تحليل وعرض التشكيلات الاجتماعية العائلية على مستوى عائلات العزب الثلاث المكونة لقرية العزب بحري دون الأخذ في الاعتبار المنتمين للقرى الأخرى لقلة عددهم، مما يجعل تقسيمهم لعائلات أمرًا غير مجدٍ. وبالمثل سوف أقتصر على مستوى العائلات وليس البيوت للسبب نفسه، إذ أن محاولة تقسيم الانتماء إلى بيوت آلت لأعداد متناهية في الصغر تجعل تحليلها أمرًا لا يكفي معه الوصول لاستنتاجات. يعتمد هذا الفصل بشكل أساسي على ملف البيانات الكمية الذي أعددته بمساعدة مسئولي الجمعية والذي يضم البيانات الأساسية لكل الأشخاص المتعاملين مع الجمعية.

تمثيل العائلات في مجالس الإدارة:

هناك الكثير من الأنماط التي يمكن أن تتخذها الجمعيات لتمثيل العائلات في مجالس إدارتها. يمكن للجمعية أن تتجاهل البعد العائلي ويتم اختيار أعضاء المجلس بشكل فردي، أو على العكس الاهتمام بتمثيل كل عائلة بعضو في المجلس. ويمكن أيضًا أن تنشئ عائلة جمعية تحمل اسمها ويكون جميع أعضاء مجلسها من المنتمين لهذه العائلة.

اختارت جمعية الفوارس منذ نشأتها أن يتم تمثيل كل عائلة من عائلات الفوارس بعضو في مجلس الإدارة: كل عضو من الأعضاء السبعة ينتمي لعائلة من العائلات السبع في هذه العزبة، وهو شخص عليه إجماع من عائلته كي يمثلها بحيث لا يجوز فيما بعد أن يشكو أحد أهل العزبة من تحيّز الجمعية لعائلة دون الأخرى. أما في

التطبيق، فإن أربعة من الأعضاء السبعة نشاطهم في الجمعية ضعيف أو معدوم، مما يؤدي بنا أن نصف تمثيل عائلاتهم في المجلس بالتمثيل الشرفي أو الرمزي دون أن يكون له أي مردود إجرائي في اتخاذ القرارات.

أما جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، فهي اختارت منذ تأسيسها ألا تضع الانتماء العائلي في أولويات معايير اختيار أعضاء مجلس إدارتها. كانت النتيجة أن هناك عضوًا من أحد عائلات عزبة الناصرية، في حين هناك ستة من الفوارس، منهم ثلاثة من عائلة واحدة، وهي ليست العائلة التي ينتمي لها رئيس المجلس ولكنها عائلة والدته، وثلاثة من عائلات أخرى في العزبة. الأعضاء الثلاثة المنتمون لعائلة واحدة، وهي عائلة الغرايب. لا يمكن إرجاع سبب وجودهم في المجلس فقط لتمثيل هذه العائلة لأن منهم المهندسة هالة، وهي تمثل العنصر النسائي، والأستاذ عبد القادر، وهو مهندس زراعي حاصل على درجة الماجستير ويعمل مدرسًا بالمدرسة الثانوية الزراعية، وهو بالتالي يمثل خبرة علمية ومهنية مهمة لمجال عمل الجمعية في مجال الزراعة، وأخيرًا الأستاذ بلال فضل، وهو من كبار عائلة الغرايب وفي ذات الوقت من المهتمين بالعمل التطوعي، إذ أنه الوحيد الذي يجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعيتين.

ومن الجدير بالذكر أنه هناك جمعية أحادية العائلة، وهي جمعية العطارين لتنمية المجتمع النسائي بالفوارس. هذه الجمعية جميع أعضائها من عائلة العطارين، ثلثهم من النساء وثلثهم من الرجال، وهي مشهرة عام 2004 برعاية الشيخ موسى. يقول الشيخ موسى أن اقتصار هذه الجمعية على عائلة العطارين، وهي العائلة التي تنتمي لها والدته، ليس معناه ألا تكون الجمعية في خدمة الجميع، لكن وجود جميع زمام الأمور في عائلة واحدة يسهّل من عملية اتخاذ القرارات ويحول دون تدخل العناصر غير المرغوب فيها. وبهذا نجد أنه بعد تجربة التمثيل المكافئ لجميع الأسر في جمعية الفوارس، تم إنشاء هذه الجمعية بواسطة الشخص نفسه، الشيخ موسى، لتكون على النقيض ممثلة لأسرة واحدة، مما يتيح التكامل بين الجمعيات واختيار الأنشطة المناسبة وعملها في إطار الجمعية التي تتيح لها تشكيلاتها الاجتماعية العائلية أقصى درجات النجاح واليسر في التطبيق.

جمعية تنمية المجتمع بالفوارس والسعي نحو التوازن:

بالرغم من تمثيل كل عائلات الفوارس في مجلس الإدارة، وهو أمر تمكنت الجمعية من التحكم فيه، إلا أن ذلك لم يتحقق على مستوى عضوية الجمعية. حوالي ربع أعضاء الجمعية من المنتمين لعزبة الفوارس ينتمون لعائلة الخماسي الكبير، وهي أكبر العائلات عددًا في العزبة، ويأتي بعدها عائلتا العطارين والشرفات حيث تمثل كل واحدة منهما خمس أعضاء الجمعية. يرجع الوجود القوي لعائلة العطارين وجود الشيخ موسى حيث أن عددًا كبيرًا من الأعضاء المنتمين لهذه العائلة هم أولاد أخواله وأسرهم. وبالمثل يمكن إرجاع الوجود القوي لعائلة الشرفات لوجود عضو نشط بها جلب جميع أولاده وأحفاده للعضوية. ومن الملاحظ أيضًا أن العائلات الأخرى، وإن كانت أقل تمثيلًا، يغلب على أعضائها علاقات الإخوة أو أولاد العمومة.

أما بالنسبة للمنتفعين من أنشطة ومشروعات الجمعية، نجد أن عائلة الخماسي الكبير، وهي الأكبر عددًا في العزبة، تحتل المرتبة الأولى في مشروعي توصيل مياه الشرب وكسح بيارات الصرف. أما مشروع القروض الصغيرة للمرأة، فنجد عائلتي البركي والشرفات في المقدمة، وليس الخماسي الكبير، وهما عائلتان أغلب أبنائهما من ميسوري الحال. غالبًا ما يرجع ذلك لثقة الجمعية في أبناء هاتين العائلتين في سداد أقساط هذه القروض ولذلك يتصدران هذه المشروع.

جمعية تنمية المجتمع الزراعي والسعي نحو الحيادية:

ينعكس تكوين مجلس إدارة هذه الجمعية على تمثيل العائلات في عضويتها، برغم محاولة هذه الجمعية عدم أخذ الانتماء العائلي في أولوياتها في قبول أعضاء جمعيتها العمومية. تتصدر القائمة عائلة الغرايب حيث ينتمي إليها حوالي خُمس أعضاء الجمعية. يرجع ذلك لوجود ثلاثة منها في مجلس الإدارة وهم قد دعوا بعض أقاربهم ليكونوا أعضاءً في الجمعية. ومن الجدير بالذكر أن عائلة البركي، وهي التي ينتمي لها رئيس مجلس إدارة الجمعية، ممثلة تمثيلًا متواضعًا عن طريق الأستاذ محمود وزوجته وثلاثة من إخوته.

أما بالنسبة للأنشطة، فسيتم الاقتصار على مشروع القروض الصغيرة للمرأة لأن الأنشطة الأخرى تضم أعدادًا صغيرة من المنتفعين مما يحول دون إمكانية التقسيم بحسب الانتماء العائلي لضآلة العدد من كل عائلة. نجد أن المنتفعات من القروض الدوارة تتصدرهن عائلة الشرفات، مثلما هو الحال في المشروع المشابه بجمعية الفوارس. ولكن عائلة البركي، والتي كانت في مركز الصدارة أيضًا في مشروع القروض بجمعية الفوارس، نجدها ممثلة تمثيلًا متواضعًا في مشروع القروض بجمعية تنمية المجتمعي الزراعي. يمكن إرجاع ذلك لأن هذه العائلة ينتمي إليها رئيس مجلس إدارة الجمعية والذي يخشى أن يقول البعض أنه يميّز أفراد عائلته، فيتعمد أن يكون تمثيلها ضعيفًا بالرغم من إقبال أبناء هذه العائلة على القروض المقدمة من الجمعية الأخرى. أما عائلات الناصرية وحمردام، فإنهم ممثلون بشكل موزّع. من الجدير بالذكر أيضًا أن بين المنتفعين من المشروعات المنتمين لعائلة واحدة الكثيرين من الأخوات وأبناء العم، مما يدل على أن انتشار المعلومات في إطار الأسرة هو أحد أنجح وسائل انتشار المعلومات في هذا المجتمع.

استراتيجيات العائلات تجاه الجمعيات:

يمكن أيضًا تناول التشكيلات الاجتماعية العائلية من ناحية توجهات واستراتيجيات كل عائلة فيما يختص بالجمعيات. هذه التوجهات هي مزيج من القرارات المعلنة لبعض الأطراف الفاعلة والاختيارات الضمنية التي يمكن الكشف عنها من التحليل على أرض الواقع.

تتمتع عائلة الشرفات بمكانة اجتماعية واقتصادية مرتفعة في عزبة الفوارس. ليس لدى هذه العائلة الكثير لتكسبه من الجمعيتين، ولكنها لا تريد أن تخسر أيضًا، لذا فهي تبقى ممثلة تمثيلًا يليق بها ويقبل أبنائها على الاستفادة من المشروعات التي تهمهم في الجمعيتين مثل القروض الصغيرة للمرأة.

أما عائلة الخماسي الكبير، فهي متأثرة بكونها أكبر عائلة في العزبة من حيث عدد المنتمين لها. ينعكس هذا التفوق العددي على درجة تمثيلها في الجمعيتين وفي مختلف الأنشطة والمشروعات، خصوصًا التي تستهدف ذوي الدخل المحدود مثل توصيل مياه الشرب وكسح بيارات الصرف الصحي.

تتمتع عائلة العطارين بمكانة متوسطة في العزبة، إلا أن وجود الشيخ موسى ونشاطه في الجمعيات يشجّع أبناء هذه العائلة على المشاركة في النشاط الأهلي. وإن كانت هذه العائلة ليست ضمن أكثر المنتفعين من الأنشطة والمشروعات المختلفة، إلا أنها تربح الكثير من المكانة بفضل انخراط أبنائها في هذا العمل.

تتشابه عائلتا البركي والغرايب مع عائلة العطارين في كون بعض أعضائها نشيطين في الجمعيتين، إلا أن عائلة البركي ليست مهتمة عمومًا بالعمل الأهلي باستثناء الأستاذ محمود رئيس مجلس إدارة جمعية المجتمع الزراعي وبعض أقرباؤه.

أما عائلة الغرايب، فهي ممثلة تمثيلًا جيدًا في عضوية الجمعية العمومية ومجلس الإدارة في الجمعيتين، إلا أن استفادة أبنائها من بعض الأنشطة والمشروعات تبقى محدودة.

أما عن العائلتين الباقيتين في الفوارس وعائلات الناصرية وحمردام، فمن الصعب الوصول لتحديد توجهاتها واستراتيجياتها تجاه الجمعيتين، إن كان لها توجهات خاصة، لضعف وجودها على الساحة مقارنة بعائلات الفوارس الخمس المذكورة سالفًا. من اللافت للانتباه فقط أن العائلتين الكبيرتين في الناصرية، واللتين تتنازعان منصب العمودية عبر التاريخ، ليس لهما اهتمام بالجمعيتين ولا بالعمل الأهلي عمومًا، غالبًا لأنهم لم يعوا بأهمية العمل الأهلي وبما يمكنه أن يكسبوه سياسيًا من الانخراط فيه.

****

لأن البناء العائلي عنصر مهم في حياة الريفيين في مصر، فإن انعكاس ذلك على الجمعيات من خلال التشكيلات الاجتماعية العائلية أمر غاية في الأهمية. ولكن هذا الموضوع يتمتع بالكثير من الحساسية، لذلك لم أتمكن من الحديث عنه بانفتاح مع أهالي العزب بحري إلا بعد أن اجتزت مرحلة بناء الثقة بشكل كاف، حيث أنهم يفضلون الحديث عما يجمعهم أكثر مما يفرقهم. أعتقد أنه لن يروق لهم عرض ومقارنة تمثيل العائلات في الجمعيتين وتوجهاتها بهذا الشكل، فهم يفضلون أن يبقى ذلك في طي الكتمان.

ولكن يبقى البعد العائلي عنصرًا أساسيًا في دراسة الجمعيات من هذا النوع، حيث أن توزيع المسئولين والأعضاء والمنتفعين بحسب انتمائهم العائلي لا يخضع للصدفة، بل لعدد من العوامل الضمنية والمعلنة من جانب الجمعيات التي تسعى لأن تتواكب مع التشكيلات الاجتماعية العائلية في القرية، وتلافي إمكانية ظهور تضاد بين مصلحة الجمعية والتركيب العائلي، غالبًا لأنه في حالة وجود أي تضاد، لن يكون ذلك في صالح الجمعية لكونها حركة اجتماعية جديدة وغير راسخة في المجتمع المحلي بالمقارنة بالنظام الاجتماعي العائلي.

بحسب الأرقام والإحصائيات، نجد أن الفقر منتشر بين سكان قرية العزب بحري حيث النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيسي، وحيث أن 65٪ من الحيازات الزراعية تقل مساحتها عن فدان واحد. تصنّف الوحدة المحلية أسر العزب بحري بحسب الحالة الاقتصادية إلى 88٪ أسر فقيرة، وهي التي يعمل عائلها بالأجرة في مجال الزراعة أو صيد الأسماك أو التي تعتمد على الإعانات أو المعاشات، و9٪ أسر متوسطة وفقط 3٪ أسر غنية وهي التي تملك حيازة مساحتها 3 أفدنة أو أكثر. ويقدّر دليل التنمية البشرية متوسط دخل الفرد في السنة في هذه القرية بأقل من 2000 دولار أمريكي.

أما عندما طلبت من أبناء القرية أن يقترحوا معايير لتقسيم الأسر بحسب الحالة الاقتصادية، فكان هناك شبه إجماع على تقسيمها إلى أسر ميسورة الحال وأسر متوسطة وأسر محتاجة. ميسورو الحال هم من ليس لديهم قلق بخصوص المستقبل لوجود أملاك أو مدخرات كافية، إما لديهم 5 أفدنة أو أكثر في القرية أو 10 أفدنة أو أكثر في الأراضي الجديدة أو لديهم عمل تجاري مربح أو يجمعون بين أكثر من نشاط اقتصادي، وهم بالتالي لا يحتاجون للاقتراض من الآخرين في أي ظرف من الظروف. أما المتوسطون فهم أغلبية أسر القرية الذين يعيشون بكفاف يومهم بحسب مستوى المعيشة السائد محليًا دون زيادة يدخروها ودون عجز يجعلهم يستدينون إلا في الظروف القصوى، مثل المرض أو زواج أحد الأبناء، وفي هذه الحالة يضطرون للاقتراض ويسددون لاحقًا. في حين أن الأسر المحتاجة هي التي لا يكفي دخلها نفقات توفير حياة كريمة لأبنائها، وهم بالتالي يحتاجون لمساعدة من جانب الدولة أو من جانب باقي أهل القرية، وإذا اقترضوا فلا يوجد ضمان كافٍ لإمكانياتهم في سداد الديون. تضم الأسر المحتاجة الأرامل وكبار السن والعمال الزراعيين الذين لا حيازة لهم.

لم يتمكن من سألتهم من تقدير الدخل المتوسط لكل فئة من الفئات الثلاث أو نسبة كل فئة بالنسبة لإجمالي سكان القرية، وهي معلومات لا يمكن تقديرها بسهولة على أي حال بل يجب إجراء بحوث جادة للوصول إليها.

ولكن من الجدير بالذكر أن هذه الفئات الثلاث المقترحة، ميسوري الحال والمتوسطين والمحتاجين، تختلف كليًا عن التصنيف الرسمي السالف ذكره، 3٪ أغنياء و9٪ متوسطون و88٪ فقراء، وذلك لأن وجهة النظر الخارجية تقارن سكان القرية بمستويات الدخل والمعيشة على مستوى مصر والعالم فيظهر أغلب أبناء القرية فقراء بحسب هذه المعايير، أما من وجهة النظر الداخلية لأبناء القرية فهناك معايير أخرى أقل تعقيدًا، وبالتالي تسمح بتوزيع الأسر وفق منحنى يمكن تخيله أقرب لمنحنى التوزيع الطبيعي.

الحالة الاقتصادية لمجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالفوارس ولأعضائها:

يمكن تصنيف خمسة من أعضاء مجلس إدارة جمعية الفوارس السبعة على أنهم من المتوسطين، وهم جميعهم ممن يجمع بين عدد من الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى النشاط الزراعي. أما الاثنان الباقيان فهما مزارعان يمكن اعتبارهما من المحتاجين، وهما ممن لا يساهمون إيجابيًا في أنشطة الجمعية. يبدو أن هذا التشكيل يحمل رغبة ضمنية من الجمعية من أن يكون هناك تمثيل، ولو رمزي، للمحتاجين داخل تكوينها.

أما أعضاء الجمعية العمومية لهذه الجمعية، فيمكن اعتبار 22٪ منهم من ميسوري الحال و66٪ من المتوسطين و12٪ من المحتاجين. يبدو هذا التوزيع طبيعيًا فيما عدا أن ميسوري الحال أكثر تمثيلًا من المحتاجين، مما يدعو للدهشة. وبمقارنة هذه الفئات مع الانتماء الجغرافي لهؤلاء الأعضاء لم يتبين وجود فروق بين أبناء العزب المختلفة مما يستدعي التعليق. أما بالمقارنة مع الانتماء العائلي فيتبين أن العائلات ذات المكانة الاجتماعية المرتفعة، نسبة الميسورين منها والأعضاء في الجمعية، أكبر من المتوسط مثل عائلة الشرفات، مما يؤكد صحة البيانات وتوافقها مع ما تم مشاهدته.

الحالة الاقتصادية لمجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي ولأعضائها:

أربعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي السبعة يمكن اعتبارهم من المتوسطين، والثلاثة الباقون من ميسوري الحال، منهم أحد كبار المزارعين. يشير هذا التوزيع لرغبة الجمعية في جذب الأشخاص الذي

لديهم قابلية أكبر للتطوير، وهي بالتالي تميل ناحية ميسوري الحال وليس المحتاجين في اختيارها لمن يساهمون في صنع القرارات.

وينعكس ذلك أيضًا على أعضاء الجمعية العمومية حيث أن حوالي نصفهم من المتوسطين والنصف الآخر من ميسوري الحال، في حين أن فردًا واحدًا فقط يمكن اعتباره من المحتاجين. كما يزداد تمثيل الميسورين بين الأعضاء القادمين من خارج عزبة الفوارس ومن خارج قرية العزب بحري، مما يؤكد الطابع الانتقائي لهذه الجمعية.

ومن الجدير بالذكر أن الاشتراك السنوي في جمعية الفوارس وأيضًا في جمعية تنمية المجتمع الزراعي هو ستة جنيهات سنويًا، وهو مبلغ رمزي. لذلك لا يجب اعتبار ذلك عائقًا أمام العضوية إذ أن قرار العضوية أو عدمها يرجع لعوامل أخرى، سواء من جانب العضو أو الجمعية، وفق التشكيلات الاجتماعية المختلفة وليس وفق مبلغ الاشتراك السنوي.

أنشطة لميسوري الحال:

لكل نشاط أو مشروع فئة مستهدفة مختلفة بحسب طبيعة النشاط وتوجهات الجمعية. هناك أنشطة تستهدف في المقام الأول ميسوري الحال، ومنها مشروعات التنمية الزراعية التي يمثل ميسورو الحال غالبية المستفيدين منها. يشارك في هذه المشروعات المزارعون الذين لديهم حيازة ورأسمال كافيان لتطبيق أنظمة متطورة في الزراعة لإنتاج محصول ذا جودة عالية وقابل للتصدير. ومن الملاحظ أن المزارعين المشاركين في هذه المشروعات من عزبة الفوارس أغلبهم من المتوسطين، بعكس المشاركين من خارج هذه العزبة. هذه النوعية من المشروعات تفترض أن مشاركة كبار المزارعين سوف تفتح الطريق فيما بعد لمشاركة المزارعين الأصغر، وبذلك تعم الفائدة على المجتمع ككل، إذ أن صغار المزارعين وحدهم لن يتمكنوا من إنجاح هذه المشروعات في مرحلة بدايتها لضعف إمكانياتهم.

أنشطة للمتوسطين:

برغم أنه للوهلة الأولى يمكن أن نتوقع أن يكون أغلب المنتفعين من مشروع توصيل مياه الشرب ومن كسح بيارات الصرف الصحي من المحتاجين، إلا أن نصيب الأغلبية كان لصالح المتوسطين، حيث يمثلون 70٪ في الأول و76٪ في الثاني. ولكن في المشروعين نجد أن مشاركة المحتاجين أكبر من مشاركة ميسوري الحال.

أثناء تواجدي في القرية في صيف سنة 2006 حدثت زيادة في أسعار الوقود بواقع 30٪، مما شكّل عبئًا كبيرًا على جمعية الفوارس لزيادة تكاليف تشغيل الجرارات في مشروع كسح بيارات مياه الصرف الصحي، كان رد فعل الجمعية التلقائي هو زيادة قيمة الاشتراكات في هذا المشروع وقيمة الكسح بالنقلة بنسبة 30٪ لتجنب الخسارة المالية. تذمّر بعض الأهالي من هذا القرار لكن دون جدوى، خصوصًا أن أسعار أغلب السلع والخدمات زادت في وقت واحد. أثناء هذه الأحداث كان مسئولو الجمعية يفكرون في كيفية استمرار هذا المشروع المهم دون خسارة مالية، وفي الوقت ذاته كيفية تجنب تحميل محدودي الدخل أعباء إضافية.

القروض الصغيرة: نموذج للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية:

يُعَد مشروعا القروض الصغيرة للمرأة من أكثر الأنشطة التي ترتبط بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لأنها تتعلق بمشكلة الفقر ونقص السيولة لدى بعض الناس. يلجأ البعض أحيانًا للاقتراض من الأقارب والأصدقاء لأسباب مختلفة، ولكن تواجههم مشاكل ندرة المقرضين بسبب انتشار الفقر وأيضًا إحساس المقترض بالخجل لاضطراره لطلب المساعدة. أما الاقتراض من البنوك، فهو أمر معقّد بالنسبة للكثير من الريفيين. لذلك تمثّل مشروعات القروض الصغيرة في الجمعيات حلًا مناسبًا لهذه المشكلة إذ أن التعامل مع الجمعية، بصفتها جهة وليست أفراد، يزيل الخجل، ولأن الإجراءات المطلوبة سهلة وبسيطة. يحتاج المقترض فقط لوجود ضامن له مرتب ثابت، حيث يقوم المقترض والضامن بتوقيع العقد واستلام إيصالًا عند سداد كل قسط من أقساط القرض، مما يوفر عامل أمان للجمعية وللمقترض.

تهدف هذه المشروعات لدى جمعية الفوارس ولدى جمعية تنمية المجتمع الزراعي وأيضًا المشروع التي تديره الوحدة الاجتماعية من داخل مقر الجمعية إلى تشجيع الأنشطة الإنتاجية. أغلب هذه المشروعات تهدف لتربية الدواجن، والتي تم استبدالها بتربية الماعز وقت ظهور مرض أنفلونزا الطيور، وهناك أيضًا مشروعات تجارية صغيرة ومشروعات صيد أسماك ومشروعات أخرى، مثل محل لتصفيف الشعر الذي فتح أبوابه في القرية بفضل قرضين من إحدى الجمعيات. وبرغم عدم سماح اللوائح بالاستفادة من هذه القروض لأغراض غير إنتاجية، إلا أن نصف القروض تقريبًا تذهب بالفعل لأغراض استهلاكية لتغطية نفقات زواج الأبناء أو للعلاج عندما يستدعي المرض السفر للأقصر أو القاهرة. في هذه الحالة يتغاضى مسئولو الجمعيتين عن هذا الشرط ويسمحون لطالب القرض الحصول عليه، لكن لا يتم ذكر الغرض الحقيقي بل يتم كتابة العقد كأن الغرض من القرض هو عمل مشروع تربية دواجن أو ماعز، ويتم إدراج دراسة جدوى منقولة من ملفات أخرى.

ولأن القروض المطلوبة لأغراض غير إنتاجية لها صفة ملحّة إذا كانت مرتبطة بظروف طارئة تمر بها الأسرة، فإن مسئولي الجمعيتين غالبًا ما يعطوها الأولوية بدافع إنساني. هناك أيضًا أولوية غير معلنة يتم إعطائها للمقترضين ممن يزكيهم أحد أعضاء مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يكون تدخل هذا العضو بمثابة ضامن إضافي، لأنه في حالة عدم انتظام المقترض يُطلب من عضو مجلس الإدارة الذي زكاه بالتدخل.

وتقوم أم كلثوم، الموظفة المسئولة عن مشروع القروض الصغيرة بجمعية تنمية المجتمع الزراعي، بدور هام في تنظيم وإدارة هذا المشروع. بالإضافة لقيامها بترتيب الملفّات والدفاتر والإيصالات والجوانب المالية للقروض. تقوم أم كلثوم بدور الوسيط بين طالبي القروض وبين اللجنة المشكّلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة والتي من حقها أن توافق أو ترفض منح القرض. تحاول أم كلثوم أن تقنع البعض بالانتظار بعض الوقت للحصول على القرض وتحاول أحيانًا أن تقنع لجنة القروض بإعطاء الأولوية لأحد الأسر التي تعلم أن لديهم أسبابًا ملحة لطلب القرض. وفي حالة تأخر أحد المقترضين عن سداد القسط لمدة أسبوع أو أسبوعين بعد التاريخ المحدد، تقوم أم كلثوم بالاتصال بالمتأخرين وأحيانًا بالذهاب لهم لاستعجال السداد. لذلك نلاحظ أن نسبة المتأخرين والمتعثرين في مشروع القروض الصغيرة بجمعية تنمية المجتمع الزراعي أقل من مثيلتها في جمعية الفوارس. ومن الجدير بالذكر أن

المعلومات تنتقل من جمعية لأخرى، فلا يسمح للمتعثر أو المتأخر في السداد لدى جمعية أن يقترض من الجمعية الأخرى لتسديد ما عليه من أقساط.

وبتحليل الحالة الاقتصادية للمقترضات من كل جمعية يتبين أن الفئة المستهدفة ليست واحدة في الحالتين، ليس فقط من ناحية الانتماء الجغرافي، حيث ذكرنا أن المقترضات من جمعية تنمية المجتمع بالفوارس هن في الغالب من سكان عزبة الفوارس، في حين أن المقترضات من جمعية تنمية المجتمع الزراعي لا يقتصرن على سكان عزبة بعينها، لكن أيضًا من الناحية الاقتصادية، نجد أن في جمعية الفوارس، 61٪ من المقترضات هن من فئة المحتاجين و34٪ من المتوسطين وفقط 2٪ من ميسوري الحال، في حين أن المقترضات من جمعية تنمية المجتمع الزراعي منهن 11٪ فقط من فئة المحتاجين و75٪ من المتوسطين و14٪ من ميسوري الحال. هذا التوزيع يفسر جزئيًا سبب انتظام سداد الأقساط في جمعية تنمية المجتمع الزراعي أكثر منه في جمعية الفوارس، وهو أيضًا يؤكد وجود تباين في توجهات كل جمعية تجاه التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

****

كما هو الحال في كل المجتمعات أو أغلبها، لا يتساوى الجميع من حيث الدخل والثروة. كذلك في حالة المتعاملين مع الجمعيتين محل الدراسة، هناك توزيعات مختلفة بحسب الحالة الاقتصادية فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العمومية والمنتفعين من كل نشاط في الجمعيتين. في ذلك يظهر في الجمعيتين وجود أغلبية من المتوسطين، مع توجه خاص لجمعية تنمية المجتمع بالفوارس ناحية من هم أكثر احتياجًا وفي المقابل توجّه خاص لجمعية تنمية المجتمع الزراعي ناحية ميسوري الحال.

هل يجب أن نتوقع وجودًا أكبر للمحتاجين مما هو في الواقع؟ هل يمكن أن نستنتج أن الجمعيتين لا تؤديان دورهما بشكل كاف في مكافحة الفقر وفي الاهتمام بمن هم أشد احتياجًا؟ في رأيي أن الإجابة هي بالنفي على السؤالين. **أولًا**، نرى أن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية مثل واضح للجدل الموجود في علم اجتماع التنمية حيث دائمًا هناك مفاضلة بين التوجه الداعي للاهتمام بأفقر الفقراء لأنهم الأكثر احتياجًا للتنمية، برغم صعوبة العمل معهم بسبب التكاليف الباهظة وضعف إمكانياتهم في المشاركة، وبين التوجه الداعي للاهتمام بمن هم أقل فقرًا

لأنهم يضمنون نجاحًا أكبر لعمليات التنمية، وفيما بعد سوف تنعكس الآثار الإيجابية لهذه التنمية على المجتمع ككل، بما فيه أفقر الفقراء. في الواقع، لا يوجد تضاد بين هذين التوجهين إذ تحاول الجمعيتان بأنشطتها المختلفة أن يكون هناك توازن بينهما.

وثانيًا، لا يجب أن ننسى أن تصنيف الناس إلى فئات وتسمية البعض بالأغنياء والآخرين بالفقراء أمر نسبي بحسب المعايير التي يفترضها كل تصنيف. فإذا رجعنا لوجهة النظر الخارجية التي يصنف وفقها 88٪ من سكان العزب بحري على أنهم من الفقراء، سنجد أنه حتى من يعتبرهم أهل القرية من المتوسطين هم في نهاية الأمر يمكن تصنيفهم ضمن الفقراء. وبالتالي يمكن أن نؤكد أن الجمعيتين تهتمان بالفقراء، بشكل عام، ولكن ليس دائمًا بأفقر فئة من هؤلاء الفقراء.

أولًا: التشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء[5]:

للرجال وللنساء أدوار مختلفة في المجتمع عمومًا، مما يمكن أن ينعكس على الجمعيات وعلى الأنشطة التي تقوم بها. وكذلك أشكال العلاقات المتبادلة بين الرجال والنساء يمكن أن تكون عنصرًا مهمًا في فهم ما يجري داخل الجمعيات. هذا ما نحاول الوصول إليه فيما يلي:

سيدة في مجلس إدارة:

لوجود المهندسة هالة في عضوية مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري أهمية خاصة بصفتها ممثلة عن نساء القرية. هذا التواجد يمكن إرجاعه إلى رغبة هيئة كير الدولية، مثلها مثل الكثير من الجهات المانحة، في تشجيع الجمعيات التي تتعامل معها على وجود تمثيل أكبر للسيدات داخلها، وذلك ضمن استراتيجيات تمكين المرأة ولضمان أن تكون هناك أنشطة وخدمات تستفيد منها نساء المجتمع المحلي.

بدأت المهندسة هالة نشاطها في الجمعيتين قبل أن تتزوج ولم تضطر بعد الزواج إلى التقليل من مزاولة النشاط الأهلي، خصوصًا أن زوجها، المهندس منصف، يعمل هو أيضًا في جمعية تنمية المجتمع الزراعي. بذلك أصبح العمل الأهلي اختيارًا أسريًا وليس فقط اختيارًا فرديًا. يساعدها على ذلك ظروف عملها التابع لوزارة الزراعة حيث أن مقر عملها هو الجمعية التعاونية بالقرية والتي يسمح لها رؤسائها بشكل ودي بأن توقّع على سجلات الحضور والانصراف وأن تكّرس وقتها للجمعيات الأهلية، وهي بهذا تضمن مرتبها ومعاشها الحكومي وتزاول نشاطها الأهلي

[5] يمكن أيضًا الحديث عن "النوع الاجتماعي"، لكني فضلّت هنا أن استخدم تعبير "بين الرجال والنساء" للتذكير بأن الموضوع لا يتعلق بالرجل والمرأة بشكل عام ولكن بالرجال والنساء الذين تعاملت معهم في هذه القرية وفي الجمعيات.

بحرية. ولكن تبقى المهندسة هالة حالة فريدة في القرية لأن السيدات اللاتي أتممن دراستهن الجامعية نادرات، وهي الوحيدة في مجال الزراعة وهو مجال عمل الجمعية التي انضمت لمجلس إدارتها.

ولكن في واقع الأمر يبقى وجودها كسيدة واحدة في مجلس إدارة هذه الجمعية مع ستة رجال أمرًا يحول دون تواجدها في اجتماعات مجلس الإدارة، وإن كانت دائمًا على دراية بجدول أعمال هذه الاجتماعات وبنتائجها وتعطي رأيها قبل وبعد هذه الاجتماعات، خصوصًا لأنها تعقد مساءً وهو الوقت الذي تكرسه لأسرتها ولمنزلها. وبالرغم من عدم مشاركتها في هذه الاجتماعات، إلا أنه هناك مجال آخر لا غنى عنها فيه وهو استقبال ضيوف الجمعية، خصوصًا القادمين من الجهات المانحة أو من جمعيات أخرى، حيث يتم التأكيد على أهمية تمثيلها للعنصر النسائي داخل الجمعية وتقديم ذلك على أنه أحد الدلائل على تطور الجمعية والتقدم الذي أحرزته اجتماعيًا.

العاملين، رجال ونساء:

كما ذكرت من قبل، هناك أربع سيدات يعملن في مقر الجمعيتين، وهن بذلك يتفوقن عدديًا عن الرجال باستثناء من يعملون خارج مقر الجمعية في مشروع السماد العضوي وكسح بيارات مياه الصرف الصحي. من السيدات الأربع، اثنتان تهتمان بالأطفال من خلال الحضانة واثنتان تهتمان بالسيدات من خلال مشروعي القروض الصغيرة للمرأة، وبالتالي لا يدخل في نطاق المطلوب منهن التعامل المباشر مع الرجال، ولكن بطبيعة الحال يتم التعامل مع الرجال والسيدات بشكل يومي ودون أدنى حساسيات من الطرفين. ويعد وجود أكثر من سيدة في مقر الجمعية عاملًا مساعدًا على إبعاد أي حرج من التعامل مع المترددين على الجمعيتين من الرجال.

الرجال والنساء في العضوية:

تبلغ العضوية النسائية حوالي 12٪ في جمعية تنمية المجتمع الزراعي (13 عضوة من إجمالي 103) و21٪ في جمعية الفوارس (66 عضوة من إجمالي 312). وهي أرقام يتم تقديمها من قبل القائمين على الجمعيتين بصفتها إنجازات اجتماعية تدعو للإعجاب والثناء من قبل الزائرين. ولكن في حقيقة الأمر هذا التواجد النسائي لا يتعدى كونه تواجدًا رمزيًا لعدم مشاركة أي سيدة في اجتماعات الجمعية العمومية وبالتالي ليس لهن صوت فعلي.

وبالنظر عن قرب في سجلات العضوية اكتشفت أن أغلبية العضوات، باستثناء من اشتركن من الناصرية بعد مشروع المشغل، هن قريبات بعض الرجال النشيطين في العمل الأهلي الذي يدعون أمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وبناتهم للعضوية بغرض زيادة عدد العضوية النسائية الإجمالية وزيادة مكانة الشخصية داخل الجمعية. ويكمن أهمية زيادة عدد العضوية النسائية في الجمعيتين لإرضاء الجهات المانحة، الحكومية وغير الحكومية، وزيادة الفرص للحصول على تمويل للمشروعات المختلفة التي تشترط أن يكون فيها مكون يتعلق بدور ومكانة المرأة في المجتمع.

رجال ونساء منتفعون:

هناك نشاطان لهما طابع نسائي واضح هما مشغل الحياكة والقروض الصغيرة للمرأة. يرجع الطابع النسائي للمشغل إلى طبيعة المهنة، إذ أن الحياكة، خصوصًا ملابس السيدات والأطفال، تقوم بها سيدات. كان يعمل مشغل جمعية الفوارس وقت إجراء الدراسة على نطاق محدود عن طريق سيدة واحدة كما ذكرنا من قبل.

أما القروض الصغيرة فهي تستهدف المرأة بحسب اختيار الكثير من الجهات المانحة التي تسعى لأن تكون القروض الصغيرة أداة لتمكين المرأة اجتماعيًا عن طريق تحسين أحوالها الاقتصادية.

للتشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء أهمية كبيرة في إدارة هذه المشروعات لأن القروض يجب أن تحصل عليها سيدات، في حين أن الضامن ذا الراتب الثابت هو في كل الأحوال من الرجال وغالبًا من أسرة المقترضة، وبالتالي يربط العقد الخاص بالقرض بين الرجال والنساء في علاقة عمل بدونها لا يتم الحصول على القرض. هذا النظام يساعد على انتظام سداد الأقساط لأن الرجل لن يرضى أن يتم استدعاء زوجته أو ابنته المقترضة من قبل الشرطة في حال بلاغ الجمعية عن تأخر السداد. وفي بعض الأحيان يصعب تحديد المنتفع الحقيقي من القرض، إن كانت المرأة أو الضامن أو الأسرة ككل. ففي أحد الحالات مثلًا حصلت فتاة على قرض وكان الضامن هو أباها والغرض الحقيقي هو تغطية نفقات زواج الأب زيجة ثانية من شابّة في سن ابنته.

وقد قامت الجمعيتان أيضًا بالمشاركة في تسهيل إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في القرية عن طريق التنسيق مع السجل المدني الذي سمح بانتقال موظفيه إلى مقر الجمعية لتصوير السيدات الراغبات في استصدار البطاقة. وفي هذا الإطار كان دور الجمعيتين واضحًا في تشجيع نساء القرية وفي المساعدة على ملء الاستمارات خصوصًا للسيدات غير المتعلمات.

كما تهتم أيضًا الجمعيتان بألا تقتصر أنشطتها الأخرى على الرجال فقط وتسعى للاهتمام بالأسر التي تعولها سيدات. تمثل هذه الفئة 10٪ من المشتركين في مشروع كسح مياه الصرف الصحي و26٪ في مشروع توصيل مياه الشرب. نتيجة لغياب إحصائيات عن نسبة المرأة المعيلة في هذه القرية لا يمكن مقارنة نسب تواجدهن في هذين المشروعين بنسبتهن في المجتمع، إلا أن إمكانية استفادتهن من الجمعيتين تشير لوجود درجة من الوعي بأهميتهن وبأهمية رعايتهن اجتماعيًا واقتصاديًا.

جمعيتان نسائيتان:

أثناء تواجدي في القرية قابلت المسئولين عن جمعيتين لهما طابع نسائي وهما جمعية العطارين لتنمية المجتمع النسائي بالفوارس التي سبق ذكرها، وجمعية تنمية المرأة الريفية بعزبة حامد، وهي كائنة في قرية العزب قبلي. في الحالتين يغلب على السيدات والآنسات القائمات على هاتين الجمعيتين أنهن أتممن دراسات جامعية وأنهن سبق لهن العمل أو التطوع في جمعيات أهلية أخرى قبل أن يقررن البدء في إنشاء جمعية نسائية. ومن العناصر الهامة أيضًا في هؤلاء السيدات حالتهن الزوجية، فأغلبيتهن مطلقات أو غير متزوجات، في حين أن المتزوجات يقل اهتمامهن بالنشاط الأهلي بناء على رغبة أزواجهن أو لضيق الوقت وكثرة الأعباء المنزلية.

ويتضح الطابع النسائي لهذه الجمعيات في مجالات اهتمامهن بالأمومة والطفولة وصحة المرأة والتدبير المنزلي وغيرها من المجالات، ولكنها لا تقتصر على ذلك بل تسعى لتنويع أنشطتها.

تختلف هاتان الجمعيتان من حيث تواجد العنصر الذكوري فيهما. في جمعية عزبة حامد لا يتم قبول الأعضاء من الرجال، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تأثير مباشر منهم على قرارات وتوجهات الجمعية. في المقابل، هناك عدد من

الرجال في عضوية جمعية العطارين وهم ممثلون في مجلس الإدارة، ومنهم الشيخ موسى، مما يجعل اليد العليا في مقدرات هذه الجمعية النسائية ليست بالضرورة في يد السيدات.

****

يمكن استخلاص وجود عدد من العوامل التي تساعد أو تضبط من تواجد السيدات في الجمعيتين، بعضها عوامل داخلية وبعضها من خارج المجتمع. من العوامل الداخلية التي تشجع على تواجد النساء في العمل الأهلي ظهور مجموعة ممن اجتزن مراحل متقدمة من التعليم واللاتي أصبح لديهن تطلعات كبيرة مقارنة بغير المتعلمات وبالأجيال السابقة. ومن هذه العوامل أيضًا وجود سيدات أصبحن ربات لأسرهن نتيجة لظروف معينة مثل الطلاق أو وفاة الزوج أو هجرة الرجال لدوافع اقتصادية، مما يسمح لتلك السيدات بالمزيد من الاستقلالية الاجتماعية والقدرة على التفاعل مع المجتمع. أما العوامل الداخلية المهبطة فهي تتعلق ببعض العادات والتقاليد الموروثة التي تضع إطارًا ضيقًا لمشاركة المرأة في المجتمع ولا تسمح لها أن تتعداه.

أما العوامل الخارجية فمنها أيضًا ما يشجع على ممارسة المرأة للعمل الأهلي ومنها ما يُنقص من دورها في الجمعيات. من أهم العوامل المشجعة دخول أفكار تقدمية بتشجيع من بعض الجهات الحكومية ومن بعض الجهات المانحة للجمعيات، والتي تدعو لتمكين المرأة ولزيادة تمثيلها في المنظمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والحياة السياسية. من هذه الجهات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية من خلال برنامج شروق، ووزارة التضامن الاجتماعي من خلال مشروعات المرأة الريفية، وأيضًا الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهات دولية مثل هيئة كير. أما العوامل الخارجية المهبطة فتتمثل في بعض الأفكار السلفية التي يدعو إليها بعض الريفيين العائدين من المدن المصرية أو من بعض البلاد العربية حيث عاشوا فترة قبل رجوعهم واستقرارهم من جديد في القرية.

ثانيًا: التشكيلات الاجتماعية الدينية:

من الممكن تناول دور الدين في التنمية من حيث الأفكار الدينية السائدة في المجتمع ونظرة الناس لواقعهم ولمستقبلهم وكيفية تأثير تلك الأفكار على العملية التنموية. أما ما يهمنا في هذا البحث فهو التركيز على التشكيلات

الاجتماعية الدينية، أي العلاقات المتبادلة بين الناس التي تقوم على الانتماء الديني، سواء بين مسلمين ومسيحيين أو بين من يتبعون تيارات دينية مختلفة مثل أتباع الطرق الصوفية أو الجماعات الإسلامية، وأيضًا العلاقات مع المؤسسات الدينية والقائمين عليها، وتأثير كل ذلك على الجمعيتين محل الدراسة.

مسيحيون ومسلمون في الجمعيتين:

لا يوجد بين أعضاء جمعية الفوارس أو بين المنتفعين من أنشطتها أي مسيحي، في حين يوجد عضوان فقط من المسيحيين في جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري، أحدهما شارك في أحد مشروعات التنمية الزراعية، بالإضافة لسيدة واحدة حصلت على قرض من هذه الجمعية. وجود مسيحيين، وإن كان تمثيلهم ضعيفًا، ينفي احتمال وجود رغبة لتهميشهم، وإلا لغابوا تمامًا. يبدو أن ندرة وجودهم في هاتين الجمعيتين راجعة في الأصل للتشكيلات الاجتماعية المكانية والعائلية لأن عزبة الفوارس، وهي التي ينتمي إليها معظم أعضاء ومنتفعي الجمعيتين، لا يوجد بين سكانها مسيحيون، والعائلة المسيحية الوحيدة في الناصرية تمثيلها ضعيف في جمعية تنمية المجتمع الزراعي في حين أن هناك عائلات مسلمة من هذه العزبة غير ممثلة تمامًا.

الأسرة الدندراوية:

لهذه الطريقة الصوفية الكثير من الأتباع والمريدين في القرية، بعضهم أعضاء نشيطون في الجمعيتين وعلى رأسهم الشيخ موسى، رئيس مجلس إدارة جمعية الفوارس والذي يمثّل الأسرة الدندراوية في القرية. تعتمد العلاقات المتبادلة بين الجمعيتين والأسرة الدندراوية على العلاقات الشخصية دون أن يكون لها أي إطار مؤسسي. يمكن للجمعيتين استخدام ساحة الأسرة الدندراوية في القرية لعقد اجتماعات تضم عددًا كبيرًا من الناس لا يسعهم مقر الجمعية. ومن ناحية أخرى يمكن للقائمين على الأسرة الدندراوية استخدام جهاز الحاسب الآلي والطابعة الخاصين بالجمعية لكتابة المراسلات.

وبجانب ذلك التعاون العملي هناك أيضًا علاقات رمزية بين الطرفين، إذ أن هذه الحركة الصوفية تدعو لأعمال البر والتقوى والإحسان والتي يطبقها بعض أتباعها من خلال نشاطها الأهلي. يبدو لي أيضًا أن تأثير هذه الطريقة

الصوفية التي تدعو لعدم الانخراط في الأنشطة السياسية تدفع الشيخ موسى والأستاذ محمود وغيرهم للاهتمام بالعمل الأهلي وتفضيله على العمل السياسي برغم أن لهما مقومات شخصية تمكنهم من الحصول على مناصب سياسية إن أرادوا ذلك.

العلاقات مع المؤسسات الدينية:

هناك علاقات شخصية طيبة بين مسئولي الجمعيتين وبين أئمة المساجد في القرية ومسئولي المعهد الأزهري. يعتبر الشيخ موسى أحد أهم من سعوا لبناء المعهد الأزهري، كما أن أحد أعضاء مجلس إدارة جمعية الفوارس يعمل إمامًا بالقرية ويتبع وزارة الأوقاف. بمقتضى هذه العلاقات يتاح للأمة ولمسئولي المعهد الاستفادة من إمكانيات الجمعية لكتابة الخطابات على الحاسب الآلي واستخدام الطابعة والفاكس. تساعد الجمعيات أيضًا هذه المؤسسات الدينية من خلال جمع تبرعات لصالحها بإيصالات من أحد الجمعيات لتلافي الصعوبات الإدارية التي يضعها الأمن والأوقاف على جمع التبرعات النقدية، وتقوم الجمعية بعد ذلك بشراء اللازم للمسجد وتسليمه في صورة تبرع عيني. هذا العمل ليس به أي شبهة غير قانونية، وهو في ذات الوقت يوفّر على المساجد مشقة الحصول على الموافقات والتأشيرات اللازمة لجمع التبرعات ويزيد من مكانة الجمعية كوسيط في فعل الخير دون أن تتحمل ميزانية الجمعية أعباء إضافية.

****

وإن كان البعد الديني غير واضح من أول وهلة في التشكيلات الاجتماعية داخل الجمعيتين، إلا أنه لا يجب إغفاله كأحد العناصر التي تفسر جزءً من سلوك الأطراف الفاعلة والسلوك المنظم للجمعيتين. هذه التشكيلات الاجتماعية الدينية تتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد وفق انتماءاتهم الدينية مثل المساجد والمعهد الديني، حيث تتيح هذه العلاقات بعض الفوائد المعنوية والمادية لكل طرف.

ثالثًا: التشكيلات الاجتماعية السياسية:

يحظر قانون الجمعيات الأهلية أن يكون لها أي نشاط سياسي، ولذلك يفصل القائمون على الجمعيتين بين عملهم الأهلي وبين أي انتماء حزبي أو آراء سياسة، كما أنه لا يوجد في قرية العزب بحري أي تواجد حزبي إلا للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقتها من خلال وجود وحدة حزبية في القرية. أثناء إجراء مقابلة شخصية مع مسئولي الوحدة الحزبية، أشاد رئيس الوحدة وأمينها بالعلاقات الطيبة مع الجمعيات الأهلية، ومنهم الجمعيتان محل الدراسة. ولكن هذه العلاقات لا تتعدى الإطار الشكلي وليس لها أي مردود عملي على أرض الواقع. أما من وجهة نظر الجمعيتين، فإن مسئوليهما يلزمون الصمت في تحديد أي موقف سياسي تجاه الوحدة الحزبية في القرية أو تجاه السياسة بشكل عام، مثلهم مثل أغلب أبناء القرية، تجنبًا للدخول فيما يمكنه أن يهدد وضعهم في العمل الأهلي الذي يجب فصله، بحسب القانون، عن أي اتجاهات سياسية.

الجزء الثالث: التشكيلات الاجتماعية الخارجية

الفصل السابع: هيئة كير الدولية، خبراء التنمية

من خلال معرفتنا بتاريخ الجمعيتين، يتبين لنا بوضوح أهمية الدور الذي لعبته هيئة كير الدولية منذ السنوات الأولى لجمعية الفوارس. وفي ذات الوقت علينا أن نؤكد أن بداية العمل الأهلي وانتشار هذه الجمعية كان سابقًا على تدخل هيئة كير الذي بدأ عدة سنوات بعد إشهار الجمعية من خلال مشروع توصيل مياه الشرب. جاء بعد ذلك مشروع التنمية الزراعية الذي فتح أمام الجمعية مجالًا واسعًا أدى إلى إنشاء لجنة متخصصة في الزراعة تحولت مع الوقت إلى جمعية مستقلة وهي جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري.

عبر السنوات ظلت هيئة كير شريكًا أساسيًا للجمعيتين، حيث ما زالت تجمعهم علاقات عمل وأيضًا علاقات ودية يجدر بنا تحليلها ومحاولة فهم نتائجها من خلال هذا الفصل. هدف هذا الفصل هو تحليل التشكيلات الاجتماعية الكائنة بين الجمعيتين وهيئة كير بالاعتماد على الملاحظات التي تم الوصول إليها خلال فترة البحث مع إضافة أمثلة حية بقدر الإمكان.

أغلب التعامل بين الجمعيتين وهيئة كير يتم عبر المكتب الإقليمي لهذه الهيئة الموجود في مدينة قنا. يعمل في هذا المكتب مجموعة من الموظفين أغلبهم من الشباب ما بين سن 24 و40 سنة من خريجي الجامعات وهم يجيدون الإنجليزية وبعضهم درس الزراعة وبعضهم من خريجي كليات التجارة أو الآداب. جميع الموظفين في هذا المكتب هم من أبناء المدينة، إما قنا أو الأقصر، وهم بذلك يقومون بدور الوسيط بين مسئولي الجمعيات الأهلية من أبناء الريف بهذه المحافظة، وبين العاملين في المكتب الرئيسي لهيئة كير في القاهرة، وهم أبناء العاصمة بالإضافة لعدد من الموظفين الأجانب.

الاتصالات واللقاءات:

تتم الاتصالات بين هيئة كير والجمعيتين عبر وسائل مختلفة أهمها المكالمات التليفونية باستخدام الهاتف الأرضي لإحدى الجمعيتين أو المحمول الخاص بالشيخ موسى أو الأستاذ محمود. في بعض الأحيان يتم تبادل رسائل مكتوبة عبر الفاكس، في حين أن البريد لا يتم استخدامه أبدًا. كما يتم تبادل الزيارات مرة أو مرتين شهريًا، حيث يذهب البعض إلى مكتب قنا أو يأتي بعض العاملين في هيئة كير إلى مقر الجمعيتين في زيارات عمل لمناقشة أحد المشروعات ولمتابعة ما يستجد.

أغلب هذه الاتصالات تتم بواسطة الشيخ موسى أو الأستاذ محمود بصفتهما رئيسي مجلسي إدارة الجمعيتين، وذلك لأن لديهما الإجابات على الأسئلة التي يمكن أن يطرحها موظفو هيئة كير ولأن لهما السلطة لاتخاذ القرارات التي تستوجب السرعة. في بعض الحالات تتم الاتصالات مع آخرين في الجمعيتين مثل المهندس منصف فيما يخص مشروع تدوير المخلفات الزراعية أو المهندس عبد القادر أسامة بخصوص الزراعات العضوية والآمنة.

مع مرور الوقت، توطدت العلاقات بين الطرفين وأصبحت مزيجًا من علاقات الصداقة الودية وعلاقات العمل. ينعكس ذلك على الحوار الذي يدور أثناء الزيارات حيث يمكن التطرق إلى الأخبار العائلية والأمور الشخصية دون تردد، مما يؤدي أيضًا إلى خلق جو من الثقة المتبادلة الذي ينعكس إيجابيًا على نوعية علاقات العمل.

هيئة كير والانفتاح على العالم:

تتمثل العلاقة مع هيئة كير فرصة للجمعيتين للانفتاح على العالم الخارجي، وهو أمر غاية في الأهمية للجمعيات المهتمة بالتنمية المحلية لكي تتخطى الإطار المحلي الضيق للقرية وتتفاعل مع المستويات الأعلى، أي مستوى المركز والمحافظة والمستوى القومي وأيضًا العالمي. هذا الانفتاح يأتي بواسطة الأطراف الفاعلة في الجمعيات بشكل فردي، إذ أن منهم من يتردد على المدينة ويتابع الأخبار المحلية والقومية والعالمية عبر الصحف والإذاعة والتليفزيون فيأتون بالجديد للجمعيات. ولكن لهيئة كير دورًا مختلفًا في هذا الانفتاح، فهي تعمل بشكل مؤسسي متخصص فيكون الانفتاح على العالم من خلال التعامل معها أكثر تخصصًا فيما يتعلق بعمل الجمعيات.

يمكن إرجاع الكثير من الأفكار المستحدثة في الجمعيتين إلى العلاقة مع كير، منها الزراعة العضوية والزراعة الموجّهة للتصدير وأيضًا فكرة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج السماد العضوي. في هذه المجالات لا يقتصر دور كير على إدخال الأفكار ولكن أيضًا المساعدة على تطبيقها وضمان فرصة أكبر لإنجازها بأقل قدر ممكن من المخاطرة. لهذا الغرض توفر كير للجمعيات فرصًا للتدريب على يد متخصصين وزيارات لأماكن رائدة في هذه المجالات وأيضًا نظامًا للمتابعة لضمان النجاح على المدى المتوسط والبعيد.

ولأن كير تتعامل مع عدد كبير من جمعيات تنمية المجتمع المحلي، فهي تنظم اجتماعات دورية تضم الجمعيات المشاركة في مشروع معين أو المهتمة بمجال ما على مستوى كل محافظة أو عدد من المحافظات المتجاورة. هذه اللقاءات تمثل فرصة إضافية للانفتاح، ليس فقط على هيئة كير ولكن على الجمعيات العاملة في القرى والمراكز والمحافظات المجاورة. بهذا تنمو علاقات تعارف وتبادل معلومات وخبرات وأفكار بين مسئولي هذه الجمعيات، وهي علاقات لم يكن لها أن تتحقق إن لم يكن هناك لقاءات منظمة تتيح فرصة للقاء. ينتج عن ذلك مقارنة مسئولي الجمعيات لما يقومون به مع ما يقوم به الآخرون لمحاولة إظهار تفوقهم، مما ينعكس بالإيجاب بوجه عام على تطور الأوضاع في الجمعيات. على سبيل المثال، وزّعت إحدى الجمعيات على جميع المشاركين في لقاء من هذه اللقاءات مطوية ملونة للتعريف بأنشطة الجمعية، لذلك طلب مني الأستاذ محمود عمل مطوية لجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري التي يرأس مجلس إدارتها مع التأكيد على رغبته في أن تكون «أفضل من مطوية الجمعية الفولانية».

ومن الجدير بالذكر أن هيئة كير تتكفل بجميع تكاليف تنظيم اللقاءات ضمن ميزانية المشروعات التي تتم هذه الاجتماعات في إطارها. يتضمن ذلك تكاليف الانتقال بين القرية ومحل اللقاء ووجبة غذاء لجميع المشاركين في شكل مبلغ نقدي مع وضع المسافة في الاعتبار، إذ أن القادمين من قرى أبعد عن مكان اللقاء يحصلون على مبلغ أكبر من المال. تتكفل أيضًا كير بدعوة بعض ممثلي الهيئات الحكومية المتعلقة بموضوع اللقاء وتدفع لهم مبلغًا من المال يتوافق مع منصب الضيف. بالإضافة إلى ذلك توفر هيئة كير أدوات كتابية لجميع المشاركين لكتابة ملاحظاتهم أثناء الاجتماع وأيضًا وجبة غذاء ساخنة في مطعم الفندق، إذا انعقد اللقاء في فندق أو وجبة سريعة إذا انعقد الاجتماع في مكان أخر.

يهدف هذا السخاء من جهة كير تشجيع الحضور لهذه الاجتماعات دون تحميل ميزانيات الجمعيات ما لا طاقة لها به، ودون أن يكون التمويل عائقًا أمام البعض فيقتصر الحضور على القادرين ماديًا. وفي ذات الوقت، لهذا النظام عيوبه إذ أن أحد مسئولي هيئة كير قال لي أن غياب هذه الحوافز يمكن أن يؤدي إلى عدم الحضور وبالتالي فشل هذه اللقاءات. ومن جانب المشاركين، خصوصًا في الاجتماعات الموسّعة التي تهدف لتوصيل المعلومات للمزارعين وليس فقط لمسئولي الجمعيات، قال لي البعض أنهم مهتمون بالجانب السياحي والترفيهي للقاء أكثر من المحتوى الجاد المراد توصيله من خلال الاجتماع.

وفي بعض الأحيان تلعب كير دور الوسيط في التعارف بين أحد الجمعيات وأحدى الهيئات المانحة، مثل هيئات التعاون الدولي الراغبة في منح تمويل لإقامة مشروعات تنمية محلية بالتعاون مع جمعيات أهلية جادة. في هذه الحالة يتوقف دور كير عند التعارف بين الطرفين اللذين يدخلان في علاقة شراكة ثنائية لا تكون كير طرفًا فيها. يمكن إعطاء مثال على ذلك، التمويل الذي حصلت عليه جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري من السفارة الأمريكية بالقاهرة لصالح مشروع تدوير المخلفات الزراعية.

أسباب نجاح هيئة كير في عملها مع الجمعيات:

في رأيي، يرجع نجاح هيئة كير في عملها مع الجمعيات إلى عدة أسباب يمكن عرضها كالأتي:

أولًا، يحرص العاملون في هيئة كير على تنمية علاقات الثقة على المدى الطويل مع الجمعيات. في البداية، غالبًا ما يكون مسئولو الجمعيات حذرين في تعاملهم مع أي جهة مانحة، إذ أنهم لا يدركون في البداية الأسباب الحقيقية للتمويل الذي يمكنهم أن يحصلوا عليه، خصوصًا إذ كانت الجهة في الأصل أجنبية مثل هيئة كير. مع الوقت والتعامل تحل الثقة محل الشكوك فيتمكن الطرفان من التعامل بشكل سوي.

ثانيًا، يلعب العاملون في المكاتب الإقليمية لهيئة كير دورًا هامًا كوسيط بين مسئولي الجمعيات المحلية في القرى وبين العاملين في المكتب الرئيسي للهيئة في القاهرة. جميع موظفي كير في مكتب قنا هم من أبناء مدينة قنا أو مدينة الأقصر، وهم بذلك ينتمون لأهل الصعيد ويعرفون العادات والتقاليد السائدة وبالطبع يتحدثون بلهجة

الأهالي. جميع هذه العوامل تساعد على التقارب مع مسئولي الجمعيات دون أن يشعر هؤلاء بالاغتراب أو بأي صعوبة في التعامل والتفاهم.

ثالثًا، تتمتع كير بسمعة طيبة بين القائمين على الجمعيات الأهلية في مصر بوجه عام، وهي سمعة مكتسبة عبر السنوات الطويلة نتيجة المشروعات المتعددة التي ساهمت فيها هذه الهيئة. مع هيئة كير، يعرف مسئولو جمعيات تنمية المجتمع المحلي أن فرص نجاح المشروعات المقترحة شبه مؤكدة وأن الوعود والتصريحات التي يحصلون عليها سوف يتم الوفاء بها. ولتنمية هذه السمعة لدى المستجدّين في العمل الأهلي، تقوم هيئة كير بدعوة البعض لزيارة مشروعات تحت التنفيذ في قرى أخرى داخل أو خارج حدود المحافظة للتعرف على الأمثلة الناجحة، والتحدث مع مسئولي الجمعيات التي لها سابق خبرة مع هيئة كير. في هذا الشأن يبدو أن العاملين في هيئة كير لهم قدرة كبيرة على الإقناع.

أخيرًا، أحد أهم عوامل نجاح كير هو تقديمها أفكار مستحدثة ملائمة لاحتياجات البيئة المحلية وللأطراف المعنية المستعدة للأخذ على عاتقها مسئولية التنمية، وفي الوقت ذاته تقديمها التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأفكار. دون هذا التوازن بين تقديم الأفكار والأموال سوف يحدث خلل في المنظومة، إذ أن الأفكار وحدها لن تتعدى النوايا الطيبة دون أن يكون لها مردود مؤكد على أرض الواقع، والأموال وحدها يمكن استغلالها في أغراض غير مثمرة إن لم توظّف لتحقيق أهداف تنموية حقيقية. يبدو لي أن مسئولي كير ومسئولي الجمعيات فهموا أهمية هذا التوازن، مما ينعكس بالإيجاب على العلاقات بين الطرفين وبالتالي على نجاح المجهود المبذول.

وسطاء بين التضامن الدولي والتنمية المحلية:

أغلب التمويل الذي توفره هيئة كير في مشروعاتها مع الجمعيات مصدره هيئات التعاون الدولي، مثل المعونة الأمريكية والمفوضية الأوروبية وغيرها من الهيئات التابعة لحكومات الدول الغنية أو المنظمات الدولية. هذه الهيئات باستطاعتها تمويل مشرعات تنمية قومية بشكل مباشر بالتعاون مع الحكومة المصرية، ولكنها لا تستطيع أن تموّل مشروعات تنمية محلية في القرى أو المدن دون شركاء على المستوى المحلى، وهي لا تستطيع أيضًا أن تدخل في

علاقة مباشرة مع هؤلاء الشركاء. لكي يتم التواصل بين هذه الهيئات الأجنبية الكبيرة وبين جمعيات تنمية المجتمع العاملة على المستوى المحلي، أمام كل جهة مانحة اختياران: إما أن تنشئ لها شبكة في المكاتب الإقليمية تمثلها في المحافظات والمراكز لتتعامل مع الشركاء المحليين، أو أن تعتمد على جهة تنموية وسيطة لها شبكة مكاتب وشبكة علاقات فاعلة. بالطبع يمثل الاختيار الثاني ميزة اقتصادية وعملية لا يمكن تجاهلها.

دور الوسيط الذي تلعبه كير لا يتعلق فقط بالجوانب الثقافية واللغوية للتقارب بين هذين المجتمعين شديدي الاختلاف، ولكنها أيضًا تلعب دور الوسيط المؤسسي بين نوعين من المنظمات، يختلفان في الحجم وأسلوب العمل اختلافًا يجعلهما غير قابلين للتعامل المباشر. وبالنظر للتنظيم الداخلي لهيئة كير نجد أن المكتب الرئيسي في القاهرة يتعامل موظفوه مع الهيئات المانحة، في حين أن التعامل المباشر مع الجمعيات يتم من خلال المكاتب الإقليمية، أي أن داخل تنظيم هيئة كير مستويان مختلفان لتسهيل دور الوسيط الذي تقوم به.

للقيام بهذا الدور تحتاج كير لأن تظهر بمظهر ملائم أمام الجهات المانحة، وهي بالتالي تهتم بإظهار جوانب النجاح في مشروعاتها، مما يستدعي تعاونًا من جانب الجمعيات. على سبيل المثال، أثناء وجودي في القرية جاء أحد ممثلي هيئة المعونة الأمريكية لزيارة الجمعية وتفقّد المشروعات المختلفة التي تتعاون فيها كير، بغرض الإعداد لمشروع مستقبلي سوق تلعب كير فيه أيضًا دور الوسيط. من أجل الإعداد لهذه الزيارة، حضر للجمعية عدد من موظفي المكتب الإقليمي لقنا لترتيب الملفات في الحاسب الآلي للجمعية تحسبًا لأن يطلب الضيف رؤية هذه الملفات، مع إضافة بعض الملفات التي يمكن أن يسأل عنها هذا الضيف. ناقش موظفو كير مع مسئولي الجمعية الأسلوب الأمثل لاستقبال هذا الضيف الهام، ومن هم الأشخاص الذي يجب تواجدهم وما إلى ذلك من تفاصيل.

وإذا قمنا بتحليل دور الوساطة بشكل موسّع، نجد أن هيئة كير ليست إلا حلقة في سلسلة طويلة أحد أطرافها هم المنتفعون من مشروعات التنمية في القرى والمدن المصرية، والطرف الأخر هم دافعو الضرائب في الدول التي ينتمي إليها وكالات التنمية. في هذه السلسلة يتم تخصيص جزءً من إيراد الضرائب في بعض الدول الغنية لبند التعاون الدولي والتنمية، والذي تقوم بإدارته هيئات متخصصة تابعة لهذه الحكومات، وهي بالتالي وسيط بين دافعي الضرائب وباقي السلسلة. هذه الهيئات تتعامل مع منظمات وسيطة مثل هيئة كير، وهي في ذات الوقت منظمة

مصرية خاضعة للقوانين المصرية وأيضًا فرع من منظمة دولية. ثم تتعامل هيئة كير والمنظمات الوسيطة المشابهة مع جمعيات تنمية محلية تلعب دور الوسيط هي الأخرى مع المستوى الأدنى، وهو المواطن المستفيد من التمويل الذي يتم استخدامه في مشروعات التنمية. في هذه السلسلة الطويلة من المهم أن تقوم كل حلقة بدورها بكفاءة وبفاعلية ودون إهدار للموارد ودون فساد إداري وإلا لن يصل للمستفيد النهائي إلا الفتات الباقية.

نتائج التشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير:

التوازن بين العمل على المستوى المحلي والانفتاح على العالم:

الطابع المحلي لجمعية تنمية المجتمع بالفوارس وجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري لا شك فيه، ولكنهما لا تستطيعان أن تؤديا دورهما بكفاءة إن لم يكن لهما فرصة للتفاعل مع الإطار الاقتصادي والاجتماعي الواسع. التعامل مع هيئة كير يوفّر هذا الانفتاح على العالم كما رأينا من قبل، مما يتيح التوازن بين الانتماء والعمل على المستوى المحلى للقرية والتفاعل مع المستوى القومي والعالمي. بفضل العلاقة مع كير، يزور مسئولو الجمعيتين الأقصر وقنا والقاهرة وأحيانًا يذهب بعضهم خارج مصر ويستقبلون أيضًا زائرين من المحافظة والعاصمة وأيضًا من الأجانب. بفضل هذه العلاقة يذهب جزء من محصول مزارعي هذه الناحية إلى الأسواق العالمية. أيضًا بفضل هذه العلاقة أصبح للجمعيتين مصدر فخر بأن هناك من يتحدث عنهما في الأقصر وقنا والقاهرة وأيضًا في بروكسل وواشنطن.

كير، راعي أو شريك للجمعيتين:

يتأرجح وضع كير بالنسبة للجمعيتين ما بين الراعي الذي يوفّر كل شيء: التمويل والأفكار والتدريب والمتابعة، وبين الشريك الذي يتعامل مع شريكه في علاقة تكافؤ. وإن كان لدى كير العديد من العوامل التي تجعلها في موقع تفوق وتعالي بالنسبة للجمعيات المحلية، مما يمكن أن يعطي الانطباع أن الجمعيات أكثر احتياجًا لهيئة كير من احتياج الهيئة لهذه الجمعيات. ولكن الواقع غير ذلك، لسبب بسيط وهو أن هيئة كير ليس لديها أي إمكانية للعمل

على المستوى المحلى وحدها. ولأنها تعي ذلك جيدًا، فهي لا تحاول أن تفرض هيمنتها على الجمعيات بغير داعٍ بالرغم من موقعها المتفوق، بل تحاول أن تقيم علاقة مع جمعيات موجودة من قبل مثل جمعية الفوارس وتساعدها على أن تتطور وتتراكم خبراتها في مجال التنمية، وتساعد على إنشاء جمعيات جديدة مثل جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري لكي تصبح هذه الجمعيات شركاء استراتيجيين على المدى الطويل. من الدلائل على أن هيئة كير لا تحاول فرض سيطرتها أنها تسعى لتنمية العلاقات بين الجمعيات وهيئات أخرى دون أن تكون كير طرفًا فاعلًا في هذه العلاقات.

ما بين عمل الهواة والمحترفين:

إذا قارننا ما بين مسئولي الجمعيات والعاملين فيها من ناحية وموظفي هيئة كير من الناحية الأخرى، لوجدنا أن المجموعة الأولى أغلبها من المتطوعين غير المتخصصين في العمل الأهلي، في حين أن المجموعة الثانية تضم نخبة من ذوي الكفاءة والخبرة في مجالات التنمية. من نتائج العلاقة بين كير والجمعيات العمل على رفع كفاءة مسئولي الجمعيات والعاملين فيها ليكونوا أقرب للمحترفين منهم للهواة. يتم ذلك من خلال تقديم عدد من الدورات التدريبية وأيضًا من خلال اهتمام كير بالبناء المؤسسي للجمعيات. في هذا الصدد، هناك فريق عمل من موظفي كير مسئول عن مساعدة الجمعيات على تطوير كيانها، من خلال وضع خطط إستراتيجية وتحديد الأهداف والأولويات وعمل تقييم دوري للأنشطة وتحديد هيكل وظيفي وتوضيح دور الأطراف الفاعلة داخل كل جمعية، والاهتمام بوجود أرشيف مرتب لكل مشروع وما إلى ذلك من الأدوات المساعدة على جعل عمل الجمعيات أكثر مهنية.

من نتائج العلاقة مع كير، وامتدادًا للطابع المهني الذي تضفيه هذه العلاقة على الجمعيتين، نجد أن هيئة كير تلعب أيضًا دور الرقيب والمتابع بالنسبة للأنشطة التي يتم تمويلها من خلالها. لجميع هذه الأنشطة هناك خطط ومواعيد تنفيذ يجب الالتزام بها مع كتابة تقارير والإجابة على أسئلة استبيان بشأنها. يخصص الأستاذ محمود والشيخ موسى وغيرهما في الجمعيتين جزءً من وقتهم لهذا العمل المكتبي الجاد دون أي تذمّر، برغم أن هذه التقارير ليس لها مردود مباشر بالنسبة لهم، غير حفظ العلاقة الطيبة مع موظفي كير الذين يتابعون هذا العمل ولا يترددون

في إعطاء ملاحظتهم في جو من الثقة والود، فهذه العلاقة الطيبة تجعل الجانب الإداري يمر دون شد وجذب من الطرفين.

الحث على استخدام وسائل تكنولوجية متطورة:

أدى التعاون مع كير إلى توفير معدّات ووسائل تقنية حديثة للجمعيتين لم يكن لهما أن تحصلا عليها وحدهما، إذ أن خطي التليفون والحاسب الآلي والطابعة والفاكس المتاحين في مقر الجمعيتين تم شرائهم بتمويل من هيئة كير. هذه الأدوات هدفها بالطبع تسهيل الاتصال والعمل بين الجمعيتين وكير وأيضًا زيادة كفاءة العمل الإداري والمكتبي.

من نتائج ذلك اكتساب مسئولي الجمعيتين والعاملين مهارات لم تكن لديهم من قبل مع زيادة قابليتهم لاستغلال هذه المهارات في خدمة الجمعيتين وأيضًا في خدمة الآخرين. هذا المستوى التكنولوجي ليس متاحًا لدى الجهات الأخرى في القرية، لا لدى الجمعيات الأخرى ولا لدى الهيئات التابعة للدولة. وجود هذه المعدّات لدى الجمعيتين يؤثر على علاقتهما بالجهات الأخرى، إذ يطلب البعض أحيانًا استخدام الفاكس أو الحاسب الآلي أو التليفون الخاصين بالجمعية لأغراض تتعلق بجهات أخرى كما سوف نرى في الفصلين القادمين.

تمكين المرأة:

مثلما تحث هيئة كير الجمعيات على تبني وسائل تكنولوجية متطورة لأسباب عملية، تحث أيضًا هيئة كير الجمعيات على إعطاء مساحة أكبر لدور المرأة. تعكس رؤية هيئة كير الرأي السائد لدى هيئات التنمية والتعاون الدولي، والتي تعتبر تمثيل المرأة في العمل العام مؤشرًا لتطوير المجتمعات. ولذلك تدعو كير الجمعيات على زيادة عدد السيدات في سجلات عضويتها، وبقدر الإمكان إدخال بعضهن في مجالس الإدارة. في هذا الصدد وجدت أن الأرقام والمظاهر أهم أحيانًا من الحقيقة. ينعكس ذلك أيضًا على كل إحصائيات الجمعيات التي توضح عدد السيدات في كل بند. ينعكس ذلك أيضًا على رغبة الجمعيتين في أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من السيدات في استقبال الضيوف، خصوصًا إن كان الضيف قادمًا من القاهرة أو كان أجنبيًا.

لا يعني ذلك أن تمكين المرأة في الجمعيتين هو فقط لعبة أرقام ومظاهر، بل على العكس، التقدم الذي تحقق على أرض الواقع لا يدع مجالًا للشك. وهو يتمثل في وجود المهندسة هالة وجميع العاملات في مقر الجمعيتين واللاتي يعطين طابعًا نسائيًا لا يمكن إغفاله عند دخول المبنى. ولكن علينا أن نلاحظ أن وضع المرأة كما تم مناقشته تحت عنوان، التشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء، ليس له قدر كبير من الأهمية بالنسبة للعلاقة بين كير والجمعيتين، بل الأولوية للأرقام والمظاهر التي يمكن توصيلها إلى مكتب كير في القاهرة ومن ثم إلى الجهات المانحة، لإقناعهم بأن الجمعيات المستفيدة من المنح تأخذ في اعتبارها المطلوب من ناحية وضع المرأة.

****

تناول هذا الفصل التشكيلات الاجتماعية بين هيئة كير والجمعيتين محل الدراسة. مما تم عرضه يمكن أن نستخلص أنه لتحليل وفهم العلاقات بين الطرفين يجب أن نأخذ في الاعتبار الجانب المؤسسي للعلاقة، ولكن يجب ألا نغفل أن هذه العلاقة تتم عبر أشخاص هم موظفو كير ومسئولو الجمعيات والعاملين فيها، مما يضفي جانب إنساني يضاف إلى الجانب المؤسسي. تمثل هذه العلاقة مصدرًا رئيسيًا للجمعيتين للانفتاح على العالم ولعمل التوازن المطلوب بين المستوى المحلي للقرية والإطارين القومي والعالمي. هيئة كير تعتبر جهة تمويل للأنشطة التنموية للجمعيتين ولكنها أيضًا مصدر للتطوير في الأفكار والممارسات.

الفصل الثامن: وزارة التضامن الاجتماعي، بين المرونة والبيروقراطية

تعتبر وزارة التضامن الاجتماعي، بحسب القانون، الجهة الحكومية التي تتولى الإشراف والمتابعة للجمعيات الأهلية في مصر. منذ إشهار أي جمعية تبدأ علاقة متبادلة طويلة الأجل مع مختلف الأجهزة التابعة لهذه الوزارة. يهدف هذا الفصل لتحليل هذه العلاقة ما بين جمعية تنمية المجتمع المحلي بالفوارس وجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري من ناحية وجهات التضامن الاجتماعي من الناحية الأخرى، وهذه الجهات تشمل الوحدة الاجتماعية بالعزب وإدارة التضامن الاجتماعي بمركز إسنا ومديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة قنا. في الوقت ذاته تمثل هذه العلاقة نموذجًا لتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة على المستوى المؤسسي الأهلي.

علاقة ذات إطار قانوني:

تخضع الجمعيات الأهلية للقانون رقم 84 لسنة 2002 وإلى لائحته التنفيذية رقم 178 لسنة 2002، واللذان يشملان قواعد التعامل بين الجمعيات والجهات الإدارية المختصة التي تضمن أن قرارات الجمعيات غير مخالفة للقانون أو لنظامها الأساسي (مادة 23 من القانون). تحصل الجهات الإدارية على صورة من محاضر اجتماعات الجمعية العمومية، ومن حق هذه الجهات إرسال موظفين إلى مقر الجمعية للاطلاع على سجلاتها. تشمل المراجعة والإشراف جانبًا هامًا يتعلق بالميزانية السنوية والحسابات الختامية للجمعية مما يضمن متابعة مالية للأنشطة المختلفة.

تنص المادة 12 من القانون أنه "يجوز ندب العاملين بالدولة للعمل في الجمعيات لتقديم المعاونة لأداء رسالتها وذلك بناء على طلب الجمعية. ويصدر بالندب لمدة سنة قابلة للتجديد قرار من الوزير أو المحافظ المختص بحسب الأحوال". كما توضح اللائحة التنفيذية في مادتها رقم 49 أن الندب يتم في حالة "إذا رغبت الجمعية في الاستعانة بأحد العاملين المدنيين بالدولة" وأيضًا إن التجديد يتم "بناء على طلب الجمعية".

العلاقات مع الوحدة الاجتماعية:

تمثل الوحدة الاجتماعية بالعزب وزارة التضامن الاجتماعي على مستوى الوحدة المحلية، ومقرها هو مبنى صغير ومتهالك يحتاج للإحلال والتجديد بشكل عاجل، ويقع على بعد أمتار قليلة من مقر الجمعيتين من ناحية ومن مبنى الوحدة المحلية من الناحية الأخرى. يضطر المستفيدون من الوحدة في الكثير من الأحيان الانتظار خارج المبنى المكون من حجرتين لضيق المساحة، إذ عادةً ما يوجد جمهور في الساحة الخارجية المحيطة بالمبنى.

تتكون قوة العمل في الوحدة من أكثر من 15 موظفًا وعاملًا نصفهم له مكتب ويعمل فعليًا والنصف الآخر يعتبر عمالة زائدة عن الحاجة، وهم يرتبون مع زملائهم أمور التوقيع في دفاتر الحضور والانصراف دون تواجد فعلي. لا يبدو هذا الأمر مثيرًا للدهشة نظرًا لشيوعه في الكثير من المصالح الحكومية التي اضطرت لتعيين شباب الخريجين للحد من مشكلة البطالة دون أن يكون هناك احتياج فعلي لموظفين إضافيين ولا إمكانية فعلية لتشغيلهم، إذ أنه من المتوقع أن يحدث ارتباكًا عامًا إذا حضر جميع الموظفين.

أغلب الموظفين في مقر الوحدة الاجتماعية بالعزب هم من الرجال معظمهم من غير سكان الوحدة المحلية. يفضّل الجانب الأكبر من هؤلاء الموظفين لبس الجلابية، وهو أمر محظور عليهم رغبة من الدولة في الحفاظ على هيبة الموظفين أمام الجمهور، لذلك يحتفظ كل موظف ببنطلون وقميص بشكل احتياطي لكي يلبسهما في حالة قدوم متابعين من الإدارة أو المديرية.

تهتم الوحدة الاجتماعية بعدد من الأعمال أهمها توزيع الإعانات والمعاشات بحسب الكشوف وتلقي الطلبات من الأهالي المستحقين لإضافتهم على هذه الكشوف وحذف من يجب حذفهم منها. وبرغم ما يترتب على هذه المهام من صعوبات تتعلق بالتعامل مع الجمهور، إلا أن الموظفين يحافظون في أغلب الأحيان على جو من الهدوء إذ يقومون بعملهم دون ضغوط نفسية وعصبية. بجانب ذلك هناك بعض المهام الأخرى للوحدة مثل متابعة الجمعيات الأهلية المشهرة داخل نطاق الوحدة المحلية بالعزب وأيضًا إدارة مشروع المرأة الريفية.

علاقة الجيرة مع الجمعيتين:

لم تأتِ الجيرة بين الجمعيتين والوحدة الاجتماعية نتيجة للمصادفة. يرجع ذلك إلى أن مقر جمعية الفوارس تم بناؤه على أرض من أملاك الدولة تم الموافقة على تخصيصها لصالح الجمعية لتتمكن من الاستفادة من الإعانة المالية ضمن مشروع شروق. في ذلك الوقت وافقت الوحدة الاجتماعية على تخصيص جزءً من الأرض التابعة لها والمحيطة بمبناها لصالح الجمعية حيث صدر قرار من الوحدة المحلية بالعزب بهذا الشأن.

بمرور الوقت أدت هذه الجيرة لنمو العلاقات المؤسسية والشخصية بين موظفين الوحدة الاجتماعية والقائمين على الجمعيتين، وهي علاقات يحكمها حسن الجوار وتشمل أيضًا المشاركة في استخدام المساحات ومشاركة الموارد البشرية وتبادل المنفعة.

1) المشاركة في استخدام المساحات:

بسبب ضيق المساحة في مبنى الوحدة الاجتماعية المتهالك الكائن بجانب مبنى الجمعيتين وهو مبنى جديد مكوّن من طابقين، طلبت الوحدة الاجتماعية من جمعية الفوارس السماح لها باستخدام حجرة في مبناها يتم تخصيصها لمشروع تنمية المرأة الريفية. منذ ذلك الحين تم الموافقة على ذلك وتم وضع لافتة على الجدار الخارجي لمبنى الجمعية يشير إلى وجود مقر هذا المشروع التابع للوحدة الاجتماعية. هناك أيضًا مثال آخر على المشاركة في استخدام المساحات، فقد أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي قرارًا خلال صيف عام 2006 بعدم السماح لموظفي الوحدات الاجتماعية بتسليم أموال المعاشات في مقار الوحدات بل في منازل المستفيدين، مما أثار غضب الموظفين لأن هذا القرار يتضمن زيادة أعباء عملهم وخصوصًا ما يترتب عليه من مسئولية التنقل في منزل لآخر وهم حاملون مبلغ كبير من الأموال. لهذا السبب تم الاتفاق ضمنيًا بين موظفي الوحدة الاجتماعية والقائمين على الجمعيتين أن يتم توزيع الأموال في مقر الحضانة الذي كان شاغرًا أثناء الإجازة الصيفية كحل وسط يرضي الموظفين ويتماشى مع قرار الوزارة.

2) المشاركة في الموارد البشرية:

لدى الوحدة الاجتماعية ضعف عدد الموظفين المطلوب لأداء مهامها كما ذكرنا، في حين أن الجمعيتين لا تقومان بتعيين عاملين إلا في حدود احتياجها الفعلي. في هذا السياق كان من الممكن أن تطلب كل جمعية من الوحدة الاجتماعية انتداب موظف أو اثنين للعمل بها حيث يظل راتبه الأساسي تتكفل به الدولة، في حين تدفع له الجمعية فقط الحوافز والبدلات بحسب المنصوص عليه في القانون. وبالرغم من وجود هذه الإمكانية إلا أن الموظفين اللذين لهما علاقة رسمية بجمعية الفوارس ليسا منتدبين في هذا الإطار.

الأستاذ أمين، موظف لدى الوحدة الاجتماعية، له مكتب في جمعية الفوارس حيث يقوم بمهام المدير دون أن يحمل رسميًا لقب المدير. منذ البداية كان يجمع الأستاذ أمين والشيخ موسى علاقة طيبة وفكرّت الجمعية في طلب انتدابه بها ولكنها في ذلك الوقت لم يكن لديها الإمكانيات الكافية لدفع الحوافز والبدلات. وعندما بدأ مشروع تنمية المرأة الريفية تم توافر حلًا وسطًا يرضي جميع الأطراف، حيث أن الأستاذ أمين تم اختياره كمسئول عن المشروع وبالتالي ظل في قوة العمل بالوحدة مع انتقال مكتبه رسميًا إلى مقر المشروع الذي يشغل حجرة في مقر الجمعية. في هذا الإطار يستطيع الأستاذ أمين أن يوقّع في سجل الحضور والانصراف الخاص بالوحدة الاجتماعية ويقضي ساعات العمل في الجمعية. بهذا يظل راتبه وأيضًا الحوافز والبدلات مدفوعة من الدولة دون تغيير، وهو وضع رسمي وقانوني يشمل في ذات الوقت جانب كبير من المرونة في التعامل.

أما الأستاذ أحمد مدير الوحدة الاجتماعية، فلا يمكن انتدابه في الجمعية نظرًا لكونه المدير وليس موظفًا عاديًا في الوحدة. ولإيجاد صفة رسمية تربطه بجمعية الفوارس تم صياغة عقد بينه وبين الجمعية يؤدي الأستاذ أحمد بموجبه خدمات للجمعية التي تدفع له مبلغًا شهريًا تحت بند «حوافز»، وهو مبلغ يحتفظ به لنفسه، بالإضافة لمبلغ يساوي نصف مرتبه الرسمي ويتعهد هو بالتنازل عنه للجمعية تحت بند «تبرع شخصي». بهذا الشكل لا يقلل هذا العقد من مكانة الأستاذ أحمد الاجتماعية بصفته مديرًا وفي الوقت ذاته لا يشكل وجوده تكلفة باهظة لميزانية الجمعية.

ومن الجدير بالذكر أن الخدمات التي يقدمها الأستاذ أحمد للجمعية لا تتعدى مراجعة الدفاتر والسجلات الإدارية والمالية. هذه المراجعة تتم بشكل معتاد بحسب القانون، إذ أن كل جمعية ترسل نسخة من سجلاتها للوحدة الاجتماعية. ولكن الفارق الذي ينتج عن وجود هذا العقد بين الجمعية ومدير الوحدة الاجتماعية هو أن هذه المراجعة تتم في هذا الإطار بشكل ودي ومبدئي داخل الجمعية، حيث يقترح الأستاذ أحمد التعديلات المطلوبة ويتم إدراج التعديلات قبل أن ترسل الجمعية للوحدة الدفاتر والسجلات بشكل رسمي، وبهذا لا توجد أي ملاحظات لاحقة. بهذا تتكفل الجمعية بدفع مبلغًا شهريًا في شكل حوافز للأستاذ أحمد مقابل قدر من راحة البال في العلاقة مع جهة الإشراف، حيث أن قراراتها ودفاترها وسجلاتها تظل رسميًا بدون أخطاء ولا ملاحظات حيث يتم إرسالها بعد ذلك إلى الإدارة في إسنا ومديرية التضامن الاجتماعي في قنا في شكلها النهائي.

3) تبادل المنفعة:

في ظل ضغط النفقات بالنسبة لأجهزة الدولة لا تمتلك الوحدة الاجتماعية لا هاتف ولا فاكس ولا حاسب آلي، وجميع هذه الأجهزة متوافرة في مقر الجمعيتين في المبنى المجاور. ومع حسن العلاقات الودية بين موظفي الوحدة والمسئولين في الجمعيتين، يستطيع موظفو الوحدة الاجتماعية استخدام هذه الأدوات، وهم يفعلون ذلك بالفعل ولكن دون إفراط ولا إهدار. لا يقتصر تبادل المنفعة على المشاركة في استخدام الأدوات المكتبية والأجهزة فقط، بل أيضًا تم الاتفاق بين الشيخ موسى رئيس مجلس إدارة جمعية الفوارس والأستاذ أحمد على أن تقوم الجمعية بتركيب خط هاتف إضافي باسمها، يتم توصيله بسلك خارجي إلى مبنى الوحدة الاجتماعية، وأن تتكفل الوحدة الاجتماعية بنفقات التركيب والفاتورة الشهرية تحت بند «مصروفات نثرية» يتم دفعها كتبرع للجمعية والتي سوف تسددها بدورها لهيئة الاتصالات. يهدف هذا الاتفاق إلى تلافي صعوبة الموافقة على تركيب هاتف باسم الوحدة الاجتماعية، حيث أن الجهات الحكومية لا تستطيع تركيبه إلا بموافقة الوزير شخصيًا.

إدارة التضامن الاجتماعي بإسنا:

في المستوى الإداري الأعلى من الوحدة الاجتماعية نجد إدارة التضامن الاجتماعي بمركز إسنا، وهي الجهة التي يتم تسجيل الجمعيات لديها عند إشهارها، وهي التي تتلقى جميع صور محاضر اجتماعات الجمعية العمومية والكشوف والسجلات الخاصة بالجمعيات من الوحدات الاجتماعية لمراجعتها قبل إرسالها للمستوى الأعلى وهو مديرية التضامن الاجتماعي على مستوى محافظة قنا. فيما يلي محاولة لتحليل العلاقة بين الجمعيتين محل الدراسة وإدارة التضامن الاجتماعي.

1) الهيمنة الرمزية:

بحسب قانون الجمعيات ولائحته التنفيذية في مادتها رقم 16، على كل جمعية أن تصدر السجلات والدفاتر والملفات الخاصة بها وأن تقوم بختمها من الجهة المختصة قبل استعمالها على أن تكون مرقمة ومختومة بخاتم الجمعية. في هذا الصدد تصر إدارة إسنا ألا تكتفي الجمعيات بوضع أسمائها وأرقام إشهارها على جميع مستنداتها الرسمية، بل يجب عليها أن تستهل كل المستندات بعبارة «مديرية التضامن الاجتماعي بقنا» ثم «إدارة إسنا الاجتماعية» قبل وضع اسم ورقم إشهار الجمعية. بل وقد أرسل مدير هذه الإدارة قرارًا لجميع الجمعيات بتغيير أختامها لإضافة المديرية والإدارة في الخاتم مع اسم الجمعية ورقم إشهارها وشعارها إن كان لها شعار. بحسب هذه الرؤية تعتبر إدارة إسنا أن الجمعيات «تابعة» لها، بالرغم من أن رقم وتاريخ إشهار كل جمعية هو أيضًا دليل على أن لها وضعها القانوني المستقل كجهة اعتبارية تندرج تحت إطار المجتمع المدني وهي بذلك غير تابعة لأجهزة الدولة. يمكننا إذن اعتبار موقف إدارة إسنا من الجمعيات موقفًا مبهمًا يخلط ما بين الاعتراف باستقلاليتها ومحاولة الهيمنة عليها هيمنة رمزية في المقام الأول ولكنها تأخذ أيضًا شكلًا ماديًا.

وذلك لأن على كل جمعية مشهرة في مركز إسنا أن تقوم بدفع مبلغًا سنويًا يوازي 1٪ من دخلها إلى إدارة إسنا الاجتماعية مقابل مجهودات موظفي الإدارة القائمين على المتابعة والإشراف على هذه الجمعيات. وفي واقع الأمر

يتم توزيع حصيلة هذه المبالغ التي يتم جمعها من الجمعيات على شكل حوافز على موظفي المديرية والإدارة والوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المساهمة المالية ليست متضمنة في قانون الجمعيات ولا اللائحة التنفيذية بل تستند على قرار بذلك الأمر. ومن الواضح أن الجمعيتين محل الدراسة، مثلهما مثل جميع الجمعيات الأخرى، ليس لديهما مجال لرفض الخضوع لهذا القرار، إذ أن الميزانية السنوية للجمعية لن يتم اعتمادها من قبل جهة الإشراف إذا لم تتضمن مبلغًا يوازي 1٪ من الدخل يتم سداده للإدارة.

ولا يقتصر الأمر على هذا المبلغ إذ أن مدير الإدارة عرض على عدد من رؤساء مجالس إدارة الجمعيات النشطة مثل الأستاذ محمود رئيس جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري أن يتبرعوا بشكل ودي بمبلغ ما لتمويل شراء حاسب آلي للإدارة لتطوير أسلوب العمل بها. لم يكن لدى الأستاذ محمود إلا أن يخرج مبلغًا من المال لإعطائه لمدير الإدارة دون إيصال، وقد تم تسجيل ذلك في سجلات الجمعية تحت بند «مصروفات نثرية».

الإشراف المالي:

يمثل الإشراف المالي أحد أهم جوانب العلاقة بين الجمعيتين والإدارة الاجتماعية. أثناء تواجدي في العزب استقبلت الجمعيتان أكثر من مرة زيارة موظف أو موظفين من الإدارة لمراجعة الدفاتر والحسابات الختامية لكل جمعية. أحيانًا كانت هذه الزيارات في أوقات العمل الرسمية وأحيانًا أخرى كانت تحدث مساءً. في كل مرة يعرض الشيخ موسى أو الأستاذ محمود على الموظفين دعوة للغذاء أو العشاء في المنزل، كان الموظفون يقبلون الدعوة أو يرفضونها دون حرج.

برغم أن الحسابات الختامية يتم إعدادها بعناية بواسطة محاسبين متطوعين من العزبة ثم يتم عرضها على محاسب قانوني متخصص في إسنا قبل عرضها على موظفي الإدارة، إلا أن هؤلاء يجدون أخطاء وملاحظات ويطلبون بعض التعديلات. هذه التعديلات يتم توصيلها بشكل شفهي للأستاذ محمود أو الشيخ مرسى دون كتابة

مذكرة أو تقرير بذلك. لم يتردد الموظفان في تذكير الشيخ موسى بأن جمعية الفوارس لم تدفع بعد مبلغ الـ1٪ للإدارة في السنة المنتهية طالبين منه أن يقوم بذلك دون إبطاء.

وإن كانت علاقة الإشراف المالي تتم في إطار ودي دون أن يقوم أحد الطرفين بعمل شد وجذب مع الطرف الأخر، فإن ذلك يصب في مصلحة الطرفين. من مصلحة الجمعيتين أن تظهر للإدارة حسن النوايا لتتحاشى التشدد والصرامة في التعامل الذي يمكن للموظفين انتهاجهما إن أرادوا ذلك. ومن مصلحة موظفي الإدارة الإبقاء على العلاقات الطيبة مع الجمعيات حيث يستفيدون ماديًا وأيضًا يستطيعون تبادل المنافع، فمثلًا قام أحد موظفي الإدارة بالاتصال بالجمعية ذات يوم يطلب أن يقوم أحدهم بتسجيل اسمه في سجل الزيارات مع توقيع يشبه توقيعه لأنه كان يرغب في التغيب عن عمله ذلك اليوم دون أن يتم اقتطاع اليوم من رصيد إجازاته، فقام باستصدار خطاب خط سير وكأنه ذاهب لزيارة الجمعية.

مديرية التضامن الاجتماعي بقنا:

لا توجد علاقة وطيدة بين الجمعيتين من جهة ومديرية التضامن الاجتماعي بقنا من الجهة الأخرى بشكل مباشر، وذلك لأن جميع المراسلات تمر أولًا بإدارة إسنا إذ أنه من غير الجائز أن تخاطب أحد الجمعيات المديرية بشكل مباشر. ومن الجدير بالذكر أن أحد مزايا الاتحاد النوعي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية الزراعية بقنا والذي ساهمت الجمعيتان في تأسيسه مع عدد من الجمعيات على مستوى المحافظة، هو أنه يتيح التعامل مع المديرية دون المرور بإدارة إسنا. أصبح وجود الاتحاد هناك مدخلًا بديلًا للجمعيات، يمكنها من خلاله أن تنقل وجهات نظرها بشكل جماعي ومباشر للمديرية في قنا.

مثال للتشكيلات الاجتماعية مع جهات التضامن الاجتماعي:

قصة تخصيص قطعة أرض:

مثلما حدث مع جمعية الفوارس في التسعينات عندما تم تخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة كانت تابعة للوحدة الاجتماعية لبناء مقر الجمعية عليها، ترغب جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري في الحصول على قطعة أرض مجاورة وهي أيضًا ضمن الفناء المحيط بمبنى الوحدة الاجتماعية. تم بالفعل الحصول على الموافقات اللازمة لتخصيص أرض مساحتها 350م^2.

ومن الجدير بالذكر أن طلب الجمعية لاقى ترحيبًا وتشجيعًا حقيقيًا من الوحدة الاجتماعية ومن إدارة إسنا وأيضًا من إدارة الوحدة المحلية. وصل هذا الترحيب والتشجيع إلى حد أن مدير الوحدة الاجتماعية طلب من الأستاذ محمود أن يكتب بنفسه صيغة خطاب الموافقة الذي يريده. ويتطلب تخصيص الأرض موافقات من عدة جهات مثل إدارة الزراعة والري والإسكان والآثار وأيضًا الصحة والبيطرة بالإضافة إلى المجلس الشعبي المحلي ومجلس المحافظة ليصل إلى المحافظ ذاته الذي يصدر القرار النهائي من مكتبه. ولمخاطبة جميع هذه الجهات كان من الطبيعي أن يكتب مدير الوحدة الاجتماعية خطابًا يوضّح فيه موافقته ويذكر مجالات عمل الجمعية ويشهد بجديتها وفاعليتها وأهمية الدور الذي تقوم به، ليقوم الأستاذ محمود بإرفاق هذا الخطاب بطلبات الموافقات المختلفة لتسهيل الموافقة.

****

كيف يمكننا تحليل التشكيلات الاجتماعية بين الجمعيتين وجهات التضامن الاجتماعي؟ يبدو لي أنه يمكن تلخيص ذلك في عدد من النقاط:

1) فرض أسلوب عمل بيروقراطي.

2) تبادل المنفعة واستخدام المساحات.

3) المرونة والعلاقات الودية بين الموظفين التابعين للتضامن الاجتماعي والمسئولين عن الجمعيتين.

أولًا: ينتج عن عملية المتابعة والإشراف الإداري والمالي نوع من البيروقراطية المفروضة، فاستخدام أسلوب معيّن في العمل المكتبي وكتابة التقارير ومحاضر الاجتماعات والدفاتر والسجلات ليس بالضرورة هو الأسلوب الذي يناسب الجمعيات. في هذا السياق يقوم المسئولون عن الجمعيتين أحيانًا بكتابة محاضر اجتماعات لمجلس الإدارة دون أن يجتمع المجلس أو يقوم المسئولون بتعديل التاريخ على أحد الأوراق الصادرة عن الجمعية. أما بالنسبة لأسلوب كتابة سجلات الإيرادات والمصروفات والدفاتر المالية للجمعية فتصر إدارة إسنا على فرض الأسلوب الذي اعتاد عليه الموظفون، مما يشكل صعوبة خصوصًا فيما يتعلق بالمشروعات التي تشترط فيها الجهة الممولة أسلوبًا آخر لكتابة السجلات، فيضطر القائمون على الجمعية إما أن يدوّنوا هذه السجلات مرتين أو أن يتوصلوا لحل يرضي جميع الأطراف.

ثانيًا: لأن مبنى الوحدة الاجتماعية بالعزب ومقر الجمعيتين متجاوران ولأن لكل منهما مميزات مختلفة يمكنه أن يقدمها للأخر، فيتم تبادل المنفعة بشكل تلقائي وبلا روتين. تتبع الوحدة الاجتماعية أرض فضاء واسعة وهي لا تعترض على تخصيص جزء منها للجمعيتين، وفي ذات الوقت ترحب الجمعية باستضافة مشروع المرأة الريفية في حجرة داخل مبناها لضيق المساحة في مبنى الوحدة الاجتماعية. يعمل في الوحدة عدد مبالغ فيه من الموظفين وهي لا تمانع أن يقوم بعضهم بأعمال داخل الجمعية مقابل حافز مادي بسيط دون اللجوء للانتداب. تمتلك الجمعيتان وسائل وأجهزة غير متاحة لدى موظفي الوحدة الاجتماعية وهي لا تتردد في السماح لهم باستخدامها.

ثالثًا: جميع هذه العلاقات المؤسسية، سواء في أشكالها القانونية أو غير الرسمية، في أشكالها الواضحة أو غير المعلنة، تتم في إطار من المرونة والعلاقات الودية بين الموظفين والمسئولين في الجمعيتين وفي جهات التضامن الاجتماعي. جميع الحلول الوسطية التي يتم التوصل إليها في مناخ يخلو من الشد والجذب ودون إثارة مشاكل لا داعي لها، ترجع إلى الصداقة التي تجمع الأطراف عبر سنوات وخبرات من التعاون والعمل المشترك والوعي بأن التضاد في المصالح ليس له نفع لأي من الأطراف.

الفصل التاسع: التشكيلات الاجتماعية الخارجية الأخرى

بعد أن استعرضنا التشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير ومع الجهات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، يهدف هذا الفصل إلى تحليل التشكيلات الاجتماعية الخارجية الأخرى، أي العلاقات المتبادلة ما بين الجمعيتين من جهة وعدد من المنظمات من جهة ثانية. هذه المنظمات تشمل جمعيات تنمية المجتمع المحلي الموجودة في نطاق العزب وأيضًا خارجها، مثل الجمعيات التعاونية الزراعية ومراكز الشباب، وأيضًا أجهزة الدولة والحكم المحلي مثل الوحدة المحلية والمجلس الشعبي المحلي وعدد من الجهات المانحة المصرية والأجنبية وأيضًا القطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية داخل وخارج نطاق الوحدة المحلية:

بحسب البيانات المتاحة، هناك حوالي 10 جمعيات لتنمية المجتمع مشهرة في نطاق الوحدة المحلية بالعزب. أثناء تواجدي في الجمعيتين محل الدراسة لاحظت وجود أشكال مختلفة للعلاقة بين الجمعيتين والجمعيات الأخرى تتراوح ما بين التجاهل التام والتعاون الوطيد مرورًا بعلاقات تنافسية أو تعاونية مختلفة. هناك أيضًا بعض العلاقات المتبادلة بين الجمعيتين مع جمعيات أخرى خارج نطاق الوحدة المحلية. فيما يلي نستعرض أهم ما يميّز هذه التشكيلات الاجتماعية.

أولًا: جمعيات مجهولة أو يتم تجاهلها:

برغم وجود عدد من الجمعيات الأهلية بالعزب يقدّر بحوالي 10، إلا أنه خلال فترة تواجدي في الجمعيتين لم يتم التطرق لحوالي نصف هذه الجمعيات ولا مرة واحدة سواء للحديث عنها بالسلب أو الإيجاب. يبدو أن هذه الجمعيات لا تمثل أي موضع اهتمام بالنسبة لمسئولي جمعية الفوارس وجمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري. على سبيل المثال، سألت عن جمعية عزبة سالم في قرية العزب قبلي التي كنت أرى لافتتها على الطريق المؤدي لمدينة إسنا، ولكني لم أتلقَ إجابة تفيد وجود علاقة تعارف ولو سطحية مع الجمعيتين محل الدراسة.

في بعض الأحيان كان يتطرق الحديث إلى «الجمعيات العطلانة» أو التي «لا تعمل»، وهو حديث يخلو من أي تقدير ولا يذكر أسماء هذه الجمعيات ولا أسماء المسئولين عنها فذلك ليس ذا أهمية. دائمًا ما يؤول هذا الحديث إلى المقارنة بين «الجمعيات النشطة»، أي الجمعية التي ينتمي إليها المتحدث، والجمعيات الأخرى التي تعاني من الخمول والكسل أو النزاعات الشخصية وانعدام الرؤية. في النهاية يخدم هذا الحديث زيادة التقدير الشخصي والمكانة الاجتماعية لجمعية الفوارس وجمعية تنمية المجتمع الزراعي والمسئولين عنهما.

ثانيًا: الجمعية الخصم:

يمكنني وصف العلاقة بين الجمعيتين محل الدراسة وجمعية تنمية المجتمع المحلي بالناصرية بأنها علاقة خصومة وتنافس. لا يمكن تجاهل هذه الجمعية إذ أن مقرها يقع بالقرب من مقر الجمعيتين وأن رئيس مجلس إدارتها معروف شخصيًا من رئيسي مجلس إدارة الجمعيتين ومن العاملين بهما. ويرجع التنافس والخصومة لعدة أسباب كما يلي:

أولًا: وجود دار حضانة في جمعية الناصرية يتنافس مع حضانة جمعية الفوارس، خصوصًا لقرب المسافة بين موقع الحضانتين. تشمل المنافسة عدد الأطفال المترددين على كل حضانة والسمعة الطيبة التي تتمتع بها ورأي أولياء أمور هؤلاء الأطفال.

ثانيًا: وجود مشروع مشغل حياكة في جمعية الناصرية مشابه لمشغل جمعية الفوارس. وبالرغم من أن المشغلين لا يجدان نجاحًا كبيرًا، يفتخر مسئولو جمعية الفوارس بأن مشغلهم ما زال يعمل ولو على نطاق ضيق. يزيد على ذلك أن الحائكة التي تعمل حاليًا في مشغل جمعية الفوارس هي ابنة عم رئيس مجلس إدارة جمعية الناصرية، وكانت تعمل من قبل في جمعية الناصرية ولكنها لم تستمر. يمكن تحليل انضمام هذه الحائكة لجمعية الفوارس على أنه يمثل رغبة مسئولي هذه الجمعية في استمرار هذا النشاط وأيضًا رغبتهم في إظهار نجاح جمعيتهم حيث فشلت الجمعية الأخرى.

ثالثًا: يرجع أحد مصادر التنافس لكون رئيس مجلس إدارة جمعية الناصرية موظفًا في الوحدة المحلية القروية، والتي تبدو أنها شجعت على إقامة جمعية الناصرية بعد نجاح جمعية الفوارس، لرغبتهم في إيجاد توازنًا في القرية من حيث نشاط الجمعيات. وأخيرًا يظهر هذا التنافس بشكل واضح عندما طلب رئيس مجلس إدارة جمعية الناصرية أكثر من مرة الحصول على قرض باسم زوجته من جمعية تنمية المجتمع الزراعي بالعزب بحري. في كل مرة يتعمّد مسئولو هذه الجمعية في إظهار ترددهم في الإجابة على طلبه ثم يوافقون على إعطائه القرض بما يعطي انطباعًا بتفوق الجمعية لدرجة أن رئيس جمعية أخرى يأتي بنفسه ليكون أحد المنتفعين.

ثالثًا: الجمعية الابنة:

تُعد جمعية العطارين لتنمية المجتمع النسائي في موضع بنوة بالنسبة لجمعية الفوارس. بالإضافة لما ناقشناه بالنسبة لهذه الجمعية عندما تطرقنا للتشكيلات الاجتماعية العائلية والتشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء، يمكننا ملاحظة أن جمعية العطارين تتمتع بمساندة جمعية الفوارس لها، إذ أنها تعتمد على خبرتها الطويلة والإمكانيات المتاحة لديها مما يعطي هذه الجمعية النسائية مميزات غير متاحة لغيرها من الجمعيات الناشئة.

رابعًا: جمعيات صديقة:

تربط الجمعيتان محل الدراسة علاقات صداقة مع عدد من الجمعيات الأخرى. ومن الملاحظ أن جميع هذه الجمعيات الصديقة لا يشمل نطاق عملها قرية العزب بحري إذ أن جميعها تعمل في قرى أخرى. في أغلب الأحيان تكون هذه العلاقات ناتجة عن علاقات شخصية بين المسئولين أو العاملين دون أن تكون هناك علاقات مؤسسية. وتعد هذه العلاقات فرصًا لتبادل الخبرات والمعلومات التي يستفيد منها جميع الأطراف. من أمثلة هذه الجمعيات الصديقة، الجمعية النسائية بعزبة حامد والتي يسود فيها علاقات طيبة بين المسئولات عنها وبين المهندسة هالة والشيخ موسى، وجمعية تنمية المجتمع بالمطاعنة والتي يرأس مجلس إدارتها إمام جامع الناصرية ويعتبر من أقارب الأستاذ أمين وهو من العناصر النشطة بها، وأيضًا جمعية الدير التي تقوم بإدارة مشروع قروض دوارة مماثل

لمشروع جمعية تنمية المجتمع الزراعي، مما أدى لوجود علاقة زمالة وتعاون بين أم كلثوم مسئولة القروض في هذه الجمعية مع الموظفين القائمين على هذا المشروع في جمعية الدير.

المجتمع المدني المحلي:

هناك عدد لا بأس به من منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي في الوحدة المحلية القروية بالعزب. يندرج في هذه الفئة جمعيتان تعاونيتان زراعيتان، واحدة للعزب بحري والأخرى للعزب قبلي ومركزي شباب. هناك أيضًا جمعية تعاونية زراعية لمنتفعي الإصلاح الزراعي مقرها قرية المطاعنة المجاورة والتي يمتد نطاق عملها ليشمل بعض مزارعي الإصلاح الزراعي بالعزب.

بالرغم من أن نشاط جمعية تنمية المجتمع الزراعي وجمعية الفوارس في مجال الزراعة وتنميتها في القرية، والذي يتيح مجالًا للعمل المشترك مع الجمعيات التعاونية الزراعية، إلا أن هذا التعاون لم يتحقق على أرض الواقع. يرجع ذلك لنظام عمل التعاونيات الزراعية التي يغلب عليه الطابع الحكومي وكأنها مكتب محلي لوزارة الزراعة، حيث أن جميع موظفيها يتبعون الوزارة وحيث أن أغلب نشاطها هو بيع الأسمدة والمبيدات وإدارة الحيازات الزراعية، دون أن يوجد بها هامش من الابتكار في مشروعات زراعية أخرى. تعتبر المهندسة هالة أحد همزات الوصل القليلة بين الجمعيتين الأهليتين محل الدراسة والجمعية التعاونية الزراعية كما ذكرنا من قبل. ولكن هذه العلاقة لم تترجم في شكل تعاون مؤسسي من أي نوع.

أما مع الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بالمطاعنة فقد توجد بعض العلاقات حيث أن رئيسها هو شقيق الأستاذ أمين مدير جمعية الفوارس. بالإضافة إلى ذلك يسعى الشيخ موسى، وهو عضو في هذه الجمعية التعاونية بصفته مزارعًا لقطعة أرض تابعة للإصلاح الزراعي، إلى الحصول على تمثيل منصف في مجلس إدارتها. في هذا السياق قام الشيخ موسى بتنظيم ندوة توعية حول موضوع الري المتطور بالتعاون بين جمعية الفوارس والجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي والتي انعقدت في مقر هذه الجمعية التعاونية، مما أدى لظهور الشيخ موسى بشكل جيد

تمهيدًا لإعلان رغبته في الترشيح لمجلس الإدارة. تنظيم ندوة من هذا النوع هو بالطبع نشاط مؤسسي، ولكنه لا يتضمن إمكانية التعاون على المدى الطويل.

جهات الحكم المحلي:

تجمع الجمعيتان بالمجلس الشعبي المحلي وبإدارة الوحدة المحلية علاقات مودة واحترامًا متبادلًا، خصوصًا في ظل وجود أعضاء في الجمعيتين من أعضاء المجلس الشعبي. بالإضافة إلى ذلك هناك علاقات تبادل منفعة جديرة بالدراسة والتحليل، وهي تدعو أحيانًا للدهشة.

لا يتردد مسئولو المحليات في إظهار تشجيعهم للجمعيتين ومساندتهم لهما. على سبيل المثال عندما طلب الأستاذ محمود موافقة الوحدة المحلية والمجلس الشعبي المحلي على تخصيص قطعة أرض لبناء مقر مستقل لجمعية تنمية المجتمع الزراعي عليها، طلب منه المسئولون أن يقوم هو بنفسه بكتابة الرد بالصيغة التي يرغبها على جهاز كمبيوتر الجمعية مع وضع اسم الوحدة المحلية والمجلس الشعبي، وقام هؤلاء المسئولون بالتوقيع بالفعل على هذه الأوراق دون الحاجة لمناقشة محتواها.

يرجع هذا المناخ في العلاقة المتساهلة لكون بعض أنشطة الجمعيتين المهمة تندرج في إطار المنفعة العامة في مجالات كان من المتوقع أن تقوم بها الإدارة المحلية مثل توصيل مياه الشرب وإدارة الصرف الصحي. قيام الجمعيات الأهلية بهذه الأنشطة يصب في مصلحة المجلس الشعبي المحلي وإدارة الوحدة المحلية لأنها بذلك تحصل على حلول مجانية لمشاكل كان من الممكن أن تقع على عاتقها.

وأيضًا من الناحية المعنوية، وجود جمعيات أهلية نشيطة وفعّالة في القرية هو مصدر فخر لمسئولي المحليات ودليل على أن القرية تسير في الطريق الصحيح نحو التنمية. لذلك يسعى المسئولون لإظهار مساندتهم للعمل الأهلي سواء كانت هذه المساندة فعلية أو فقط معنوية.

أما بالنسبة للجمعيتين، فإن تشجيع الجهات المحلية يعد ميزة كبيرة لتسهيل الإجراءات البيروقراطية التي يمكن أن تعطل الأنشطة والمشروعات المختلفة، إذا دخلت الجمعيتان في نمط علاقات شد وجذب أو مواجهة مع مسئولي هذه الجهات.

الجهات الحكومية المتخصصة:

مثال إدارة الري:

في إطار الإعداد لمشروع تبطين المساقي، من البديهي أن تبرم الجمعيتان اتفاقًا مع إدارة الري بإسنا بصفتها الجهة الحكومية المسئولة عن كل ما يتعلق بالترع والمساقي. وللوصول إلى اتفاق يتيح التعاون الرسمي بين الجمعيتين وبين إدارة الري، يجب المرور بإجراءات تتطلب وقتًا طويلًا. ولكن توفيرًا للوقت، تم إيجاد صيغة أخرى للتعاون على الهامش ما بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية.

الدليل على ذلك هو قدوم أحد مهندسي إدارة الري بسيارة تتبع الوزارة وأمضى يومًا كاملًا مع الشيخ موسى ومع آخرين كنت منهم، لزيارة الأراضي التي سوف يشملها المشروع وأخذ القياسات المطلوبة لعمل دراسة الجدوى للمشروع. في آخر اليوم استخدم المهندس جهاز كمبيوتر الجمعية لعمل الحسابات المطلوبة وكتابة التقرير الذي تم إرساله في ذات اليوم إلى هيئة كير.

جميع ما تم عمله في ذلك اليوم يشير إلى أن المهندس في مهمة رسمية من قبل الإدارة التي يتبعها. وذلك فيما عدا أن يومها كان أول مايو، أي عيد العمال وهو إجازة رسمية. معنى ذلك أن هذه المهمة ليست رسمية بالكامل، بل هي تمهيد للمشروع الذي سوف يتخذ الشكل الرسمي في وقت لاحق.

الشرطة والجهات الأمنية:

يعي المسئولون عن الجمعيتين أن كل ما يتم عمله داخل الجمعيتين معروف لدى جهاز أمن الدولة ولدى الشرطة، ويظنون أن لكل واحد منهم ملفًا لدى أمن الدولة مدوّن فيه كل ما يتعلق بعمله الأهلي. بالرغم من أني لا أستطيع إثبات صحة هذا الاعتقاد، إلا أن هذه الفكرة المسيطرة على الأذهان لها حيثيات يجب أخذها في الاعتبار أثناء دراسة الجمعيتين.

الجانب المرئي من هذه العلاقة مع أمن الدولة والشرطة هو وجوب إخطارهما في حالة زيارة شخصية أجنبية للقرية، حيث تبعث الشرطة حراسة خاصة لغير المصريين. أيضًا في حالة قبول تمويل من جهة أجنبية يجب على كل جمعية أخذ موافقة الأمن. وبالمثل من أجل قبول وجودي في القرية أثناء وقت الدراسة كان أول إجراء قام به الأستاذ محمود هو اصطحابي من محطة القطار إلى مكتب أمن الدولة لإعطائهم صورة من خطاب صادر من جامعة القاهرة التي كنت أعمل لديها في هذا الوقت لإخطارهم بطبيعة وجودي في القرية.

جميع هذه الإجراءات هي في الغالب خليط من القوانين واللوائح الواجب إتباعها وأيضًا بعض المعتقدات بأن هناك جهات خفية تراقب تحركات الجميع وتعلم بكل الأمور التي تحدث في الحياة اليومية. ويزيد على ذلك رغبة الجميع في تجنب المشاكل المحتملة. وفي بعض الأحيان يعتبر البعض أن الشعور بأنهم مراقبون من جهات الأمن هو أحد العناصر التي تدل على أهميتهم وأهمية ما يقومون بعمله، وإلا لماذا يستوجبون المراقبة؟

جهات التمويل المحلية:

في الوقت الحالي، أصبح الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المحلية الرئيسية التي تقوم بتمويل مشروعات الجمعيتين محل الدراسة، مثل مشروع كسح مياه الصرف الصحي في جمعية الفوارس ومشروع القروض الدوارة في جمعية تنمية المجتمع الزراعي. بالإضافة لأهمية التمويل في حد ذاته لاستمرار نشاط الجمعيتين، يمثل الصندوق الاجتماعي بالنسبة للجمعيتين ميزتين رئيسيتين لضمان استقلالهما.

أولًا: بالنسبة للعلاقة مع هيئة كير ومع جهات التمويل الأجنبية، إن وجود جزء من أنشطة الجمعيتين يعمل بالتعاون مع الصندوق، وهو جهة تحت إدارة مصرية، يبيّن للجميع أن ولاء الجمعيتين ليس للخارج بل أنهما يشغلان موقعًا في خريطة التنمية بحسب خطة الدولة. من شأن ذلك زيادة مكانة الجمعيتين وتحسين سمعتها وسمعة المسئولين عنهما لأنهم قادرون على إحداث توازن ما بين التمويل المحلى والأجنبي للصالح العام للقرية ولسكانها.

ثانيًا: يتميز الصندوق الاجتماعي للتنمية بأنه يتبع مجلس الوزراء ولا يتبع وزارة التضامن الاجتماعي. يعطي ذلك طابعًا خاصًا للأنشطة التي يقوم الصندوق بتمويلها، والتي لا يستطيع موظفو الجهات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في الإدارة والمديرية الإشراف عليها بشكل كامل مثلما يحاولون عمله مع الأنشطة الأخرى للجمعيات. هذا الوضع يسمح للجمعيتين بأن تظهرا استقلالهما النسبي بالنسبة لجهات التضامن الاجتماعي، عندما تظهر وجود أنشطة لا يمكن لموظفي التضامن التدخل في تفاصيلها الداخلية.

جهات التمويل الأجنبية:

بالإضافة إلى هيئة كير الدولية، استفادت الجمعيتان من التمويل من جهات أخرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسفارة الأمريكية بالقاهرة ومبادرة حوض النيل. جميع هذه الجهات قامت بالاتصال بالجمعيتين بمبادرة من هيئة كير التي قامت بدور الوسيط. هذا التنوع في مصادر التمويل له أهمية بالنسبة للجمعيتين، فهو دليل على نجاحهما ووصولهما لمستوى جيد. في مقر جمعية تنمية المجتمع الزراعي يمكن للزوار مشاهدة صور توقيع السفير الأمريكي بنفسه على تمويل مشروع السماد العضوي مع ممثلين عن الجمعية، وذلك يعد مصدر فخر لمسئولي الجمعية التي وصلت بذلك للعالمية.

القطاع الخاص:

تربط بين جمعية تنمية المجتمع الزراعي والقطاع الخاص علاقات تعامل من خلال مشروعات التنمية الزراعية، خصوصًا مشروع السماد العضوي ومشروعات الزراعات التصديرية. في هذا المجال تلعب الجمعية دورًا هامًا في توفير السماد العضوي كأحد مستلزمات الإنتاج وفي توفير فرص للتسويق من خلال التصدير. أما عملية الإنتاج

في حد ذاتها فهي شأن المزارعين ولا تتدخل فيها الجمعية. يلعب المهندس منصف دورًا في العلاقة مع مزارع القطاع الخاص، خصوصًا المزارع الكبيرة، فهو يحاول تسويق السماد العضوي لديها ويضيف على ذلك بعض الإرشادات التقنية الخاصة بالزراعة العضوية والزراعات الآمنة بصفته خبيرًا في هذا المجال وبصفته ممثلًا عن الجمعية. هذا الدور يوفر للجمعية فرصة لتسويق منتجها من السماد العضوي لدى القطاع الخاص ويستفيد منه المهندس منصف كدخل إضافي له مقابل الخبرة التي يقدمها لأصحاب هذه المزارع.

أما بالنسبة لجمعية الفوارس، فهي لا تدخل في علاقات مباشرة مع القطاع الخاص إلا في حدود ضيقة. يبدو أن وجود الجمعيتين جنبًا إلى جنب أدى إلى تخصص واحدة في الخدمات الاجتماعية والعلاقة مع الأهالي وتوفير الخدمات لهم، والأخرى في الجوانب الاقتصادية والعلاقة مع المزارعين ومع القطاع الخاص بحسب قواعد السوق. يحدث التعاون الوطيد بين الجمعيتين توازنًا ما بين التنمية الاجتماعية من الناحية الخدمية والتنمية الاقتصادية، وهذا التوازن يخدم الصالح العام ويعطي قوة للجمعيتين.

****

في نهاية هذا الفصل والذي عرضنا فيه جوانب مختلفة من التشكيلات الاجتماعية التي تتعامل مع جهات مختلفة من داخل وخارج المجتمع المحلي، مثل الجمعيات الأهلية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وجهات الحكم المحلى والجهات الحكومية المتخصصة والجهات الأمنية وجهات التمويل المحلية والأجنبية والقطاع الخاص، يمكننا أن نستخلص بعض النقاط الهامة.

أولًا : يحكم بعض هذه التشكيلات الاجتماعية الرغبة في إحداث توازنات تضمن الاستقلال النسبي للجمعيتين، مثل التوازن ما بين مصادر التمويل المحلية والأجنبية والاستقلال النسبي بالنسبة لجهات التضامن الاجتماعي، والتوازن ما بين الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية للتنمية. أيضًا يحكم بعض هذه التشكيلات الاجتماعية زيادة مكانة الجمعيتين ومكانة المسئولين والعاملين فيها داخل المجتمع المحلي. يبدو أن الصورة والانطباع العام الذي تتمتع به الجمعيتان والمسئولون عنهما أمر ذو أهمية كبيرة. بعض هذه التشكيلات الاجتماعية يمكن تحليله من خلال المصالح المشتركة والمصالح المتبادلة بين الجمعيتين والجهات التي تتعامل معها. في هذه العلاقات

تمتزج المصالح المادية والمعنوية دون أن يكون ذلك في إطار رسمي واضح بل أحيانًا يظل ذلك على هامش الإطار الرسمي الجامد الذي يحكم العلاقات بحسب القوانين واللوائح. بالإضافة إلى جميع هذه العناصر يجب الإشارة لأهمية العلاقات الشخصية التي تجمع مسئولي الجمعيتين بالقائمين على الجهات المختلفة، إذ أن هذه العلاقات تساعد على تفسير الكثير من مظاهر هذه التشكيلات الاجتماعية.

الخاتمة

تكمن أهمية هذه الرسالة في أنها أتاحت رؤية متعمقة ومتكاملة للجمعيات الأهلية في الريف المصري عن طريق دراسة حالة لجمعيتين في قرية من قرى صعيد مصر. وهي في ذلك اعتمدت على الأسلوب الوصفي وهو نادر الاستخدام في الدراسات التي تعني بالريف المصري، بالرغم من أنه ليس أسلوبًا حديثًا في علم الاجتماع. يتطلب هذا الأسلوب الكثير من الوقت والمجهود، ولكنه أثبت جدواه في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة. وقد أتاح هذا الأسلوب الوصول لبعض البيانات والمعلومات التي يجب معايشتها للتمكن من مشاهدتها والتي يصعب الوصول إليها بغير ذلك. والجدير بالذكر أنه لم يتم العثور على أي دراسة سابقة للمنظمات الريفية المصرية تمت بأسلوب جمع البيانات باستخدام الملاحظة بالمشاركة. ولا يجب اعتبار استخدام هذا الأسلوب كنوع من الانتقاد للأسلوب السائد، والذي يعتمد على تحديد عدد كبير من المتغيرات ووضعها في شكل أسئلة لعمل استمارة استبيان لتطبيقها على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، مما يتيح تحليل البيانات تحليلًا إحصائيًا للوصول إلى تمييز المتغيرات المرتبطة ارتباطًا معنويًا وبالتالي نفي أو إثبات فرضيات البحث. بعيدًا عن شبهة الانتقاد، حاولنا من خلال هذه الدراسة عرض أسلوب مختلف يتيح التجديد ويمكنه أن يشكل مدخلًا مكملًا لما هو سائد.

وعلى جانب آخر، فإن استخدام الإطار النظري الذي يجمع بين علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع المنظمات، مع اللجوء لمفهوم رصد وتحليل عناصر وظواهر اجتماعية شديدة التنوع داخل وخارج المجتمع المحلي، منها الاقتصادية والجغرافية والمؤسسية وغيرها، ساهم في وضع صورة عامة ذات جوانب متعددة تتكامل مع بعضها البعض.

****

أتاحت دراسة التشكيلات الاجتماعية التي تم عرضها في الفصول السابقة فهم بعض السلوكيات الخاصة بالأطراف الفاعلة وبعض الاستراتيجيات داخل الجمعيتين فيما يتعلق ببعض الجوانب أهمها أربعة: معايير اختيار

العاملين في الجمعية وأيضًا الأعضاء فيها، معايير اختيار الأنشطة والمشروعات، معايير تحديد المستفيدين من هذه الأنشطة وأخيرًا معايير تحديد الوسائل والنظم المستخدمة في إدارة كل جمعية والأنشطة المختلفة.

أولًا: يمكننا أن نستخلص أن معايير اختيار العاملين والموظفين في كل جمعية وأيضًا الأعضاء المسجلين فيها تتم وفقًا لعدد من التشكيلات الاجتماعية أهمها التشكيلات الاجتماعية العائلية والمكانية. يعني ذلك أن تواجد أفراد من عائلات مختلفة ومن عزب مختلفة وفقًا لتوزيع متباين هو أمر له دلالات خاصة لفهم التوازنات الاجتماعية في كل جمعية. يضاف إلى ذلك أن تواجد النساء بين العاملين وفي سجلات العضوية يتعلق بالتشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء في المجتمع المحلي وأيضًا بالتشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير، وهو بذلك أمر لا يخضع للصدفة.

ثانيًا: نجد أن اختيار الأنشطة والمشروعات في كل جمعية يتم وفقًا لعدد من التشكيلات الاجتماعية. على سبيل المثال يتضح لنا أن توجّه الجمعيتين ناحية عدد من مشروعات التنمية الزراعية يمكن ربطه بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ذات المكون الزراعي العام وبالتشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير الدولية التي تشجّع على إقامة مشروعات في هذا المجال. أما مشروعات القروض الصغيرة والدوارة التي تستهدف المرأة الريفية فهي مرتبطة بالتشكيلات الاجتماعية بين الرجال والنساء والتشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير ومع جهات التضامن الاجتماعي المهتمة بوجود أنشطة تتعلق بتمكين المرأة الريفية.

ثالثًا: فيما يتعلق بتحديد المستفيدين من كل مشروع من مشروعات الجمعيتين، نجد أن التشكيلات الاجتماعية العائلية والمكانية تفسّر لنا أسباب تواجد أبناء بعض العائلات أكثر من عائلات أخرى وتواجد أهالي أحد العزب بنسبة أكبر من أهالي العزب الأخرى. نجد أيضًا أن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية والتشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير ومع جهات التمويل الأخرى ترتبط بتوجيه بعض المشروعات ناحية «المحتاجين»، وبعض المشروعات الأخرى ناحية «المتوسطين» أو « ميسوري الحال». أما عن تواجد النساء ضمن المستفيدين فهو يخضع لعدد كبير من التشكيلات الاجتماعية وهي التشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير ومع جهات التمويل المحلية والأجنبية ومع جهات التضامن الاجتماعي.

رابعًا وأخيرًا: يمكننا أن نستخلص أيضًا أن أساليب إدارة الجمعيتين والأنشطة المختلفة تتعلق بعدد من التشكيلات الاجتماعية. يتضح لنا أن التشكيلات الاجتماعية مع هيئة كير ومع جهات التمويل المختلفة تشجّع الجمعيتين على تبني وسائل حديثة واستخدام التكنولوجيا، في حين أن التشكيلات الاجتماعية مع الهيئات الحكومية ومنها التضامن الاجتماعي تشجّع على تبني الوسائل البيروقراطية في الإدارة مثلما هو متبع في هذه الجهات.

****

وفي النهاية يمكن استخلاص أربع نقاط كنتائج لهذه الدراسة وفي ذات الوقت كدعوة لإجراء بحوث لاحقة لتعميق فهمنا لجمعيات تنمية المجتمع المحلي العاملة في الريف المصري.

أولًا: أنه لا يوجد تضاد بين دور الدولة ودور القطاع الأهلي في التنمية كما يبدو ذلك للوهلة الأولى. أظهرت هذه الدراسة أنه برغم وجود أدلة ظاهرية تدل على وجود اختلافات في بعض وجهات النظر، إلا أن هناك سبلًا متعددة تتيح التنسيق والتعاون الفعلي، وذلك أحيانًا يأخذ أشكالًا غير متوقعة، بل وتدعو للدهشة.

ثانيًا: أظهرت هذه الدراسة عدم وجود تضاد بين التنمية المبنية على تقديم الخدمات الاجتماعية والتنمية المبنية على الانفتاح الاقتصادي، وهو ما يتمثل في وجود جمعيتين ذات توجّهين متباينين كل منهما لها تخصصها، ولكنها مرتبطة تاريخيًا وعضويًا بالأخرى. يتطلب وجود هذين التوجهين وجود توازن بينهما مما يحقق التنمية المتكاملة دون منافسة أو تضاد.

ثالثًا: أنه لا يمكن فهم وتحليل العمل التنموي وأسلوب عمل الجمعيات الأهلية دون الرجوع إلى دور الأفراد القائمين على هذا العمل الأهلي، أي رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين في هذه الجمعيات وجميع من يساهمون في عملية اتخاذ القرارات. أظهرت هذه الدراسة أن الجوانب الشخصية والمكونات الفردية لها أهمية كبيرة في عملية التنمية، إذ أن الأطراف الفاعلة يمثلون حلقات الوصل بين المؤسسات بعضها البعض ويمثلون دور الوسيط مع المجتمع المحلى. لذلك لا يجوز الفصل بين الجوانب المؤسسية والجوانب الشخصية في هذه المنظمات الريفية بل يجب محاولة فهم طبيعة تداخلها.

رابعًا وأخيرًا: إن التنمية ليست ثورة على الماضي وعلى النظم الاجتماعية السائدة بل هي خليط من الثوابت الاجتماعية ومن المتغيرات والمستحدثات. لا يجب اعتبار ذلك أمرًا سلبيًا، بل هي دعوة لتغيير نظرتنا تجاه المجتمعات الأهلية لمحاولة فهم كيفية جمع هذه المنظمات الريفية لعناصر الإدارة الحديثة وعناصر من العادات والتقاليد والتراث المحلي، لإيجاد نموذجًا خاصًا بها وأيضًا دعوة لتغيير نظرتنا تجاه التنمية المحلية والتي لا يمكن اعتبارها رفضًا للأوضاع الحالية ومحاولة استبدال هذه الأوضاع بما هو مرغوب بل يجب اعتبارها كمحاولة لقبول الواقع كما هو من أجل تغييره في الاتجاه المرغوب.